رائد علم الاقتصاد

ابن خلدون

تأليف

د. محمد علي نشأت

تقديم ومراجعة

د. حسين عبد المعطي

الكتاب: رائد علم الاقتصاد .. ابن خلدون

الكاتب: د. محمَّد علي نشأت

تقديم ومراجعة: د. حسين عبد المعطي

الطبعة: ٢٠١٩

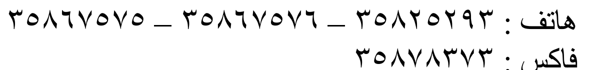
صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٤٤

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية


هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

نشأت ، د. محمَّد علي

رائد علم الاقتصاد .. ابن خلدون / د. محمَّد علي نشأت ، تقديم ومراجعة: د. حسين عبد المعطي

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٣٠٨ ص، ١٨ سم.

الترقيم الدولى: ٩ – ٩١٩ – ٤٤٦ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٤٩٨٨ / ٢٠١٩

رائد علم الاقتصاد .. ابن خلدون





مدخل للقراءة

المُميز في نظريات ابن خلدون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية أنَّ أكثرها قابل للتطبيق في كل زمان ومكان ... كما يُعد ابن خلدون أول مُفكر عالمي يرى أهمية الاقتصاد للسياسة، ففي الفصل الذي بعنوان "نقصان الدفع يؤدي إلى نقصان الإيراد" حيث يقول : . "السبب في ذلك أنَّ الدولة والسلطان هما السوق الأعظم في العالم ... إذا حجب السلطان البضائع والأموال والإيراد، أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قلَّ حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية، وقلَّت نفقاتهم، وهم معظم المشترين وهجرت الأسواق ... كما يقع وتضعف أرباح المُنتجات، فتقل الجبايات لأنَّ الجبايات والضرائب تأتي من الزراعة والتجارة والتبادل التجاري الجيد والمعاملات التجارية، وطلب الناس للفوائد والأرباح، ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة الجبايات الناتجة عن نقصان ثروة الحاكم أو الدولة ... فالمال إنَّما هو مُتردد بين الحاكم والرعية منه إليهم ومنهم إليه، فإذا منعه عنهم فقدته الرعية.

فهنا نجد أن ابن خلدون قد اعتبر الدولة هي السوق الأعظم أو قوة إنتاجية أو سوق منتجة، فإن كسدت وقلَّت مصارفها لحِقَ الكساد بقية السوق، وما توصل إليه ابن خلدون في هذا يُعتبر اليوم من مفاخر علم الاقتصاد ... كما إنه اعتبر الدولة مُنتجة بحمايتها لمصادر الإنتاج، وتأخذ الضرائب مُقابل حمايتها لهذه الثروات، ويرى أنَّ قلة الضرائب تؤدي إلى

زيادة الاعتماد لتزايد الاغتباط بقلة المغرم، وبزيادة الضرائب يُحدث العكس.

نظرية القيمة والأثمان عند ابن خلدون :ـ

سبق ابن خلدون آدم سميث في وضع أسس نظرية القيمة والأثمان وهي من أدق الأمور في الاقتصاد، وبذلك يُعد ابن خلدون رائداً عظيماً في علم الاقتصاد.

نظرية النقود عند ابن خلدون :ـ

للنقود في نظر ابن خلدون خاصية ترتبت عليها وظيفتان : أمَّا الخاصية فهي الثبات النقدي. وأمَّا الوظيفتان فهما : اتخاذ النقود أداة مبادلة، وفي الوقت نفسه اتخاذها أداة ادخار ... وفي الإشارة إلى خاصية الثبات النقدي، يقول : "وإن اقتنى سواهما أي الذهب والفضة في بعض الأحيان، فإنَّما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل ... ثُمَّ هي أداة مُبادلة عند ابن خلدون لأنَّها "قيمة لكل متمول"، أو "مستودع القيمة"، وإلا لم يحصل أحد من اقتنائها على شيء، وهي عنده أيضاً أداة ادخار حيث يقول : ـ "إنَّ الذهب والفضة هما الذخيرة والقنية لأهل العالم غالباً ... وممَّا لاشك فيه أنَّ ظاهرة الثبات النقدي كانت السبب الأول في صيرورة الذهب والفضة مستودع القيمة، وفي اتخاذها أداة للادخَّار والمُبادلة ... وكون الذهب والفضة بمعزل عن حوالة الأسواق التي تحدث لغيرهما عند ابن خلدون يرجع إلى أنَّ الإنتاج

منهما ليس مضموناً، حيثُ إنَّ نتيجة استغلال أي منجم منهما تخضع لعدة عوامل مُختلفة، حتى أنَّ النتيجة قد تكون معاكسة، ومن ثمَّ فقد كان للطابع الاحتمالي للإنتاج، بالإضافة إلى ضآلة القدر المنتج بالفعل بالنسبة للموجود في الأسواق، الأثر الكبير في جعل عرض الذهب والفضة في الأسواق يكاد يكون ثابتاً بصورة مُنتظمة دائماً.

العلاقة بين النقود وبين القدرة الإنتاجية للدولة عند ابن خلدون :ـ

لقد اكتشف ابن خلدون أنَّ قوة الدولة وتقدمها العمراني "الحضاري" لا يُقاس بمقدار ما يتوافر لها من معادن كالذهب والفضة، وإنَّما يكون نتيجة لقدرتها على الإنتاج الذي يجلب لها الذهب والفضة، فيقول : ـ "إنَّ الأموال من الذهب والفضة، والجواهر والأمتعة، إنَّما هي معادن ومكاسب كالحديد والنحاس والرصاص، وسائر العقارات والمعادن، والعمران يُظهرها بالأعمال الإنسانية، ويزيد فيها أو ينقصها، وما يوجد منها بأيدي الناس فهو مُتناقل متوارث، وربما انتقل من قُطرٍ إلى قُطر، ومن دولة إلى دولة أخرى بحسب أغراضه، والعمران الذي يستدعى له، فالنقود يوفرها أو ينقصها العُمران" ... ويضرب مثلاً لذلك : "أقطار المشرق مثل : مصر والشَّام وعراق العجم والهند والصين، وناحية الشمال، وأقطار ما وراء البحر الرومي لما كثر عمرانها، كيف كثر المال فيها وعظمت دولها، وتعددت مدنها وحواضرها، وعظمت متاجرها وأحوالها ... فإنَّه يُبلغنا في باب الغنى والرفاهية غرائب تسير الركبان بحديثها، وربما تتلقى بالإنكار، ويحسب من يسمعها من العامة أنَّ ذلك لزيادة أموالهم، أو لأنَّ المعادن

الذهبية والفضية أكثر بأرضهم، أو لأنَّ ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم، وليس كذلك، فمعدن الذهب إنَّما هو من بلاد السودان، وجميع ما في أرضهم من البضاعة، فإنَّما يجلبونه إلى غير بلادهم للتجارة، فلو كان المال عتيداً موفوراً لديهم لما جلبوا بضائعهم إلى سواهم يبتغون بها الأموال، واستغنوا عن أموال الناس بالجملة" ... وهذا الكلام من ابن خلدون في توضيح العلاقة بين كمية النقود وبين القدرة الإنتاجية في الدولة، وأثر هذه القدرة على عمرانها يوضح مدى تفوق ابن خلدون على التجاريين في تحليل وظيفة النقود، كما يظهر أيضاً تفوقه على آدم سميث الذي كان يرى أنَّ التجارة الخارجية إنَّما هي تصريف الفائض عن الاستهلاك المحلي، حيث بيَّن ابن خلدون أنَّها تكون لتبادل المنفعة وللحصول على الذهب والفضة ابتغاء الحصول بهما على السلع الأخرى.

العلاقة بين الرخاء وبين سرعة تداول النقود في نظرية ابن خلدون :ـ

يرى ابن خلدون أنَّ النقود يوفرها أو ينقصها العمران، فالعمران بما يُحققه من رخاء نتيجة للنقود التي يجلبها للبلاد الغنية يؤدي إلى سرعة تداول النقود، وكثرة التعامل فينتج عن ذلك ارتفاع كمية النقود المتبادلة، فهو يقول : "إنَّ المصر يؤدي إلى كثرة التعامل، واستفحال العمران وتأثر الثروات الكبيرة" كما يقول: "إنَّ العمران يُظهر النقود بالأعمال الإنسانية، ويُزيد فيها أو ينقصها" ... وهكذا يقرر ابن خلدون أهمية سرعة التداول للمال وأثرها على : زيادة العمران، وزيادة الأموال بينهما، بينما يحل الكساد إذا كان هناك إبطاء في حركة التداول.

الاحتكار عند ابن خلدون:

تحدث ابن خلدون عن الاحتكار، وبيَّن أنَّه أعظم ألوان الظلم الذي يؤدي إلى إفساد العمران والدولة، وعرَّفه بأنه التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أموالهم بأبخس الأثمان، ثُمَّ فرض البضائع عليهم بأعلى الأثمان على وهم الغصب والإكراه في الشراء والبيع، وبيَّن أنَّ نتيجة ذلك يُؤدي إلى كساد الأسواق، وتوقف معاش الرعايا، وبيَّن سبب لجوء الدولة أو السلطان إلى الاحتكار هو حاجتهما إلى الإكثار من المال بأخذهم بأسباب الترف، فتكثر نفقاتهم، فيرفعون الجبايات، ولا يزال الترف يزيد والجبايات تزيد وتشتد حاجة الدولة إلى المال فتدخل في مزاحمة الناس في نشاطاتهم الاقتصادية وتجنح للاحتكار.

حُكم الشرع للاحتكار:

وبيَّن ابن خلدون حُكم الشرع للاحتكار بتحريمه، وقد استند في ذلك على قول النبي ﷺ « المحتكر عاص وملعون »، وذلك لرفع الضُر عن الناس ووقايتهم من المحتكرين في حبس الأقوات وغيرها من ضروريات الحياة.

نظرية (تجارة السلطان مضرة للرعايا مفسدة للجباية) عند ابن خلدون:

وقبل أن أشرح هذه النظرية، وتطبيقها على بعض أنظمة الحكم المعاصرة أريد أن أوضح للقارئ الكريم معنى "السلطان"، و"الجباية" وفق

المفهوم المعاصر، فالسلطان يُفهم منه السلطان الحاكم، ويُفهم منه أيضاً نظام الحكم أو الحكومة ... أمَّا الجباية، فهي دخل الدولة من الأموال أو ميزانيتها طبقاً لاصطلاح عصرنا.

لقد جرى بعض الحكَّام في الماضي، وفي الحاضر غير البعيد على الاتجار وممارسة الزراعة وبعضهم في وقتنا الحالي يتاجر في البترول؛ إذ يملك شركات للبترول؛ ويذكر ابن خلدون ذلك في مقام مُحاولة السلطان تعويض النقص في جبايته، فيعمد حيناً إلى فرض المكوس على مبيعات التجار للرعايا وعلى الأسواق، أو بزيادة المكوس إذ كانت قد استحدثت من قبل، أو بمقاسمة العمال والجباة، وامتصاص عظامهم طبقاً لعبارة ابن خلدون،و أخيراً يعمد السلطان إلى مُمارسة التجارة والزراعة، وهو ما لا يستقيم معه رخاء الدولة ومصالح الرعية، ولا الوفاء بما يحتاج إليه بيت المال ... ويدين ابن خلدون هذا السلوك من قِبَل الحاكم ويُقبِّحه، ويقرر أنَّه "غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه مُتعددة"، نلخصها لكم عما أورده ابن خلدون في الآتي : .

مضايقة الرعايا من الفلاَّحين والتجار لعدم التكافؤ بين رأس مال السلطان، ورؤوس أموالهم المحدودة مما يُدخل على النفوس من ذلك غم ونكد.

لا يجد السلطان من يُناقشه في شرائه فيبخس الأثمان على من يشتري منهم.

كما يقوم بإرغام التجار على شراء غلاَّته من زرع وخلافه، وغالباً ما تبقى تلك البضائع بأيديهم فترة طويلة تحسباً لتحسن السوق، فإذا دعتهم الضرورة إلى شيء من المال باعوا تلك السلع بأبخس ثمن، ويستطرد ابن خلدون في سياق هذا المقام قائلاً: "وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه، فإذا انقبض الفلاَّحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ذهبت الجباية جملة، أو دخلها النقص المتفاحش" ... نلاحظ أنَّ ابن خلدون لم يذكر الصناعة لأنَّها كانت آنذاك بدائية، وليست كما هي اليوم، إذ يُسهم بعض الحكام في ممارستها ويعمد البعض الآخر إلى مصادرتها ومصادرة أرض الفلاحة، وتحريم التجارة على الرعايا، وما يترتب على ذلك من قلة الجباية، وقيام الدولة بالاستدانة التي تعرضها للإفلاس ... وهذا يُبيِّن لنا مدى بُعد نظر ابن خلدون، حيث جاء زمن سيطرة بعض أنظمة الحكم على كل شيء، ومنع الناس من حرية البيع والشراء، وتثمير أموالهم، فكانت حال بعض الدول المعاصرة من الفقر والضنك والاستدانة، ويؤكد ابن خلدون على التنبيه إلى الخطر الناجم عن هذا السلوك فيما يُشبه الزجر قائلاً : . "فافهم ذلك" ... والحقيقة أنَّ ابن خلدون، وهو يعرض نظريته هذه لم يكن مستوحياً إياها من استقرائه التاريخ وحسب، ولا من واقع عاشه، وكوارث شهدها، وتجارب خاضها فقط، وإنَّما كانت حادثة بعينها ناضحة على فكره منسربة من أعماقه، تلك الحادثة هي وقفة عمر بن الخطَّاب من أبي بكر الصديق رضي الله عنهما حين ولي أبو بكر أمر المسلمين بعد انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى، فقد أصبح أبو بكر ذات يوم، وقد صار خليفة وعلى ساعده

أبراد –أي أثواب مخططة– يذهب بها إلى السوق، فلقيه الفاروق عمر وسأله : أين تُريد ؟ فقال له الخليفة أبو بكر : إلى السوق، قال : . تصنع ماذا، وقد وُلِّيت أمر المسلمين ؟ قال أبو بكر: فمن أين أُطعم عيالي؟ فصحبه عمر، وذهبا إلى أبي عبيدة أمين بيت مال المسلمين ليفرض له قوته وقوت عياله، ففرض له ستة آلاف درهم في العام ... إنَّ ما يصدر عن عمر وأبي بكر وأبي عبيدة يُعتبر تشريعاً إسلامياً أصيلاً، فثلاثتهم من كبار الصحابة وأعلامهم، وهم في مقدمة حواريي رسول صلى الله، فهذه الحادثة تحتاج منا إلى وقفة تأمل طويلة للاستفادة منها، والتي تؤكد لنا أنَّ اتجار السلطان –شخصاً كان أو نظاماً– مُحرَّم في الإسلام قد بيَّن ابن خلدون أسباب تحريمها فيما سبق ذكره ... والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما الحل إذن، إن كان الإسلام يُحرِّم اتجار السلطان أو النظام الحاكم، فكيف ينمو دخل الدولة ؟ ... لم يفت على ابن خلدون إيراد الحل والذي يتلخص في هذه العبارة: "إنَّ أوَّل ما ينمي الجباية ويثريها ويديم نماءها إنَّما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك، فبذلك تنبسط آمالهم، وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها، فتعظم منها جباية السلطان".

ومفهوم العدل في أهل الأموال عند ابن خلدون هو تأمين أموال الناس، وعدم مصادرتها، وإفساح المجال أمامهم للنشاط التجاري والزراعي والإنتاج، وعدم الغلو في فرض المكوس، ومراقبة السلطان لأنصاره وحاشيته من مضايقة أصحاب النشاط الاقتصادي، وكأنَّما يُريد ابن خلدون أن يُنبِّه إلى القاعدة الاقتصادية الحديثة التي فحواها أنَّ رأس المال حسَّاس،

وينشط حيثُ العدل والأمن والاستقرار، ويهرب ويختفي حيثُ الظُّلم والفساد والفوضى والمصادرات.

وثاني ما يُنمي دخل الدولة (الجباية) بمعنى أن يمتنع السلطان عن التجارة والفلاحة، وعن منافسة العاملين بها في أنشطتهم وحركتهم ... كما يُنبه ابن خلدون إلى مخاطر أخرى تؤدي إلى فساد الرعية واضطراب أحوالهم وهو ما يقوم به بعض ذوي النفوذ، ويُسميهم بالمتغلبين الذين يشترون السلع والغلاَّت من الواردين على بلدهم، ثُمَّ يفرضون لها من الأثمان المُجحفة ما يشاءون، وهو ما يُشبه في هذه الأيام أصحاب الوكالات الحصرية الذين يتمتعون بنفوذ اقتصادي واجتماعي نتيجة للدعم السياسي الذي يحصلون عليه سواءً من داخل بلدانهم أم من خارج بلدانهم بواسطة ضغوط مُختلفة تُمارس على الدولة لإطلاق يد هذا الكفيل أو ذاك ... وهناك من التجَّار والفلاَّحين من لهم مداخلة مع السلطان، وهؤلاء يحملونه على التجارة والزراعة، فيحصل في غرضه من جمع المال في وقت قصير، وخاصةً أنَّه لن يتعرَّض للمغارم أو المكوس، ولكن ذلك يعود على السلطان بضرر كبير يتمثل في نقص جبايته، وفي هذا يعمد ابن خلدون إلى تحذير السلطان من هؤلاء المُنتفعين ووجوب الإعراض عن سعايتهم المضرة بجبايته وسلطانه، ويُشبه هذا النشاط التجاري والصناعي الذي يقوم به الحكام والمسئولين هذه الأيام بأسماء مستعارة أو بواجهات تجارية معروفة.

وما بين يديك هو كتاب قيم في ذاته مليء بآراء مُفكر قيم وعظيم في علم الاقتصاد والاجتماع ... إنه ابن خلدون العالم والمُفكر الذي كتب

كُتبه بعقل مُنير ومُبهر كالمنارة التي تُنير الطريق لك ولكل مُحب للاقتصاد... لذا فهذا الكتاب كالكنز الذي يجعلك تنهل من علمه الكثير لتتعلم وتُعلم منه الآخرين .

د. حسين عبد المعطي

مقدمة

تمتاز النظرة العلمية الحديثة بتحكيم قانون السببية في الظواهر المراد دراستها وتلك النظرة هي الفاصلة بين العتيق البالي من الدراسات وبين القديم المحافظ على قيمتة العلمية. والعبرة في الدراسات العلمية المتبعة فيها. أما نتائج الدراسات فلا تزال تخضع للتغيير والتبديل، والنظريات الجديدة تحل محل النظريات القديمة أو تعدلها أو تكملها.

وقد بدأت تلك النظرة العلمية أول ما بدأت في مجال الظواهر الآلية والمحسوسة مثل الكيمياء والطبيعة حيث يمكن للباحث تحقيق المسائل العلمية في سهولة. ثم انتقلت تلك النظرة إلى مجال الظواهر الاجتماعية المجردة، وأخذ العلماء يقررون أن بين الظواهر الاجتماعية علاقات تلازم ولزوم، وأن هنالك قوانين ثابتة تحكمها وقد وضحت هذه النظرة العلمية في دراسة الاقتصاد في كتاب آدم سميت (ثورة الأمم) وإليه ينسب فضل تأسيس أول مدرسة علمية في الاقتصاد.

وفي القرن الرابع عشر – أي قبل آدم سميت بأربعة قرون – درس العلامة ابن خلدون الظواهر العمرانية دراسة عميقة على أساس علمي متين مقرراً أن الظواهر العمرانية في تزاحمها وتواليها تحكمها قوانين. ومن تلك الظواهر العمرانية الظواهر الاقتصادية. وكانت وسيلته في الدراسة

الاستقراء والقياس وإن كان يغلب عليه طابع الملاحظة والاستقراء أكثر من مجرد تتبع الأفكار التجريدية. وهو إلى صواب طريقته وسعة آفاق بحثه وعمق تفكيره يمتاز باتزان في الحكم واعتدال في الرأي.

ربما لم يتصل الفكر الاقتصادي لابن خلدون بالمدرسة الاقتصادية الحديثة وقد يكون صوته قد ظل من غير صدى في الأزمنة الحديثة التي شهدت تقدم علوم الاقتصاد، ولكن هذا لا يقلل من فضله، فإن كتابته جديرة بأن تكون نقطة البدء للمدرسة العلمية في الاقتصاد. فهي ليست مجرد جمع لمعارف متنوعة ولكنها مجموعة معارف منظمة ومرتبة ينطبق عليها لفظ العلم في معناه الدقيق أو كما يلاحظ الأستاذ شميدت أنها مما يطلق عليه لفظ (wissenscaft) وليس مجرد لفظ (wissen) وأن الأبحاث الحديثة وإن كانت تستند إلى وسائل بحث أنجع إلا أنها في شكلها وموضوعها مماثلة لأبحاثه، مما يجعل الأستاذ فلنت يقول: "إن ما ألفه ابن خلدون عظيم الشأن كبير القيمة بحيث يحفظ اسمه وشهرته في سجل الخالدين بين الأجيال المتعاقبة".

لقد اكتملت لابن خلدون سبعة قرون من الحضارة الإسلامية تعاقبت فيها دول، وظهرت أحزاب وشيع، وتنازعت ممالك وإمبراطوريات وبدو وحضر، وأدخلت صناعات جديدة وحاجات جديدة وأترفت مجتمعات. فوجد في حوادث القرون السبعة مادة للتأمل ووجدت عبقريته فيها، وفي حوادث التاريخ الآخر مجالاً للبحث والتدقيق والتحليل والاستنتاج لكشف سير العمران واتجاهاته وأسباب قوة الشعوب وأسباب

الانحلال. من وجهة الاقتصادي ورجل الدولة السياسي والاجتماعي والعالم النفساني. ويقتصر مبحثنا على الفكر الاقتصادي في مقدمته، وأن تقديم المدرسة العلمية في الاقتصاد أربعة قرون نسبتها إليه لما له أهميته بالنسبة لتاريخ الحضارة عموماً والحضارة الإسلامية خاصة وبالنسبة لعلم تاريخ النظريات الاقتصادية.

نبذة عن حياة ابن خلدون:

ولد عبد الرحمن بن خلدون في تونس في غرة رمضان ٧٣٢هـ (١٣٣٢م) وهو سليل أسرة عز ومجد. تقلب أجداده في قصور الأندلس والمغرب، وتولى كثير منهم مناصب الدولة الرفيعة. أما والده فقد أخلد إلى التحصيل والدرس وبرز في الفقه وعلوم اللغة. وقد أخذ ابن خلدون عن أبيه حبه للعلم والتحصيل ودرس على أشهر أساتذة تونس، وكانت حلقات العلم فيها زاهرة، فما بلغ العشرين إلا وقد قرأ القرآن وحفظه ودرس الفقه والحديث وخاصة الفقه المالكي وهو المذهب السائد في المغرب والأندلس، وقد دأب ابن خلدون على التحصيل كلما وجد إلى ذلك سبيلاً فدرس المنطق والفلسفة وتفوق فيهما.

وقبيل بلوغه العشرين نادته الحياة العامة كما نادت أجداده من قبل فنزل إلى ميادينها وخاض غمارها، وكانت نفسه تجيش برغبة تجديد تقاليد أجداده في إدارة الدولة وتصريف أمورها. وكان والده قد جانب تلك التقاليد وآثر عليها العزلة والاعتكاف للدراسة والبحث العلمي. وقد

استطاع ابن خلدون أن يحقق أمنيتين كبيرتين، وهما مجد الرياسة والمجد العلمي. فتابع سيرة أبيه من حيث العلم وجدد سيرة أجداده وبذهم من حيث السياسة. وكان العلم المبتكر النابه والسياسي الحاذق الماهر والمقاتل الصامد المدبر والسفير الحكيم الموفق ورجل الدولة البصير الحازم والكاتب البليغ والشاعر المبدع والقاضي العالم، والأستاذ الفقيه.

وقد تولى ابن خلدون بنفسه كتابة تفاصيل حياته في كتابة: "التعريف والعبر" فأغنانا بذلك عن الغوص عليها والجهد في اجتلائها، ولسنا في معرض سرد تلك التفاصيل وإنما يعنينا أن نشير إلى أثر الزمان والمكان في إنتاجه العلمى، كما حصل بالنسبة لنشاطه السياسي.

تميز ابن خلدون في حياته بكثرة الأسفار، ونحن نراه قبل أن يكتب المقدمة ينتقل من تونس إلى فاس إلى غرناطة إلى بجاية إلى الجزائر.. تلك الأسفار أتاحت له فرصة الاختلاط بمختلف الأوساط العلمية، كما زودته بثروة نفسية من التجارب، وهو في تنقله بين تلك البلاد قد درس الحضر والبدو وحالة الأسواق والتجارة والصناعة وطرق المعاش مما أفاده اطلاعاً وتجربة سيكون لها أثر كبير في تدوين المقدمة.. فالمقدمة وإن استغرقت كتابتها خمسة أشهر إلا أنها ثمرة تفكير وتحصيل وفير سابق...

لقد كانت الحضارة بلغت شأوها في الأندلس والمغرب، فهناك المكتبات الحافلة بالمؤلفات، وهناك جامعات منتشرة بين أرجائها، وهناك تكريم العلماء من قبل أصحاب الدول، إذ كانوا يقربون إليهم العلماء وكان

تنافسهم على تقريب العلماء أحد أوجه التنافس السياسي الشديد الدائر بينهم. فالأندلس والمغرب شيع ودويلات، وحول كل قصر حاشية من أهل العلم يسعى صاحب الدولة إلى أن يكسب دولته بهم أبهة وشهرة.

فالوسط العلمي المحيط بابن خلدون كان مشجعاً له على المضي في تحصيله وإنتاجه لولا كثرة الفتن والاضطرابات السياسية، وأما الأحوال المعيشية فقد شهد ابن خلدون منها البدو على شدة بداوتهم والحضر في مزيد من تنعمهم، فبادية المغرب سكنها البربر الذين اشتهروا بشظف العيش. والأندلس وحواضر المغرب قد بلغت الحضارة فيها أوجها؛ لذلك كانت تنقلات ابن خلدون في بقاع المغرب والأندلس مكسبا له ثروة لا تقدر من المعلومات عن أحوال الناس المعيشية، فإذا أضفنا تجاربه إلى تحصيله العلمي إلى تشجيع أصحاب الدول على الإنتاج العلمي أدركنا أثر الزمان والمكان في إنتاج ابن خلدون المبدع، وخاصة في مقدمته.

مقدمة ابن خلدون والغرض منها:

ومقدمة ابن خلدون هي أشهر كتبه وهي الجزء الأول من كتابه المكون من ثلاثة أجزاء المسمى (كتاب العِبر في ديوان المبتدأ والخبر عن العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) وهو محاولة لتحرير تاريخ عالمي مع توجيه عناية خاصة بتاريخ المغرب...

وقد لاحظ ابن خلدون عند كتابة تاريخه أن المؤرخين كثيراً ما يقتصرون على النقل مع أن الروايات التاريخية يختلط فيها الغث بالثمين

والباطل بالصحيح على مر الزمن؛ فلا بد من رد تلك الروايات على معيارين: وجه الصحة أو الخطأ فيها، فالتاريخ الجدير بهذا الاسم ليس مجرد تسجيل وقائع تاريخية وأسماء ملوك وسنين مواقع وتعاقب أناس ودول، إنما هو ذلك العلم الذي يخرج للناس صورة حقيقية واضحة لتطور العمران والمجتمع البشري.

ولكي يحقق مثل هذا العلم المقصود منه يجب أن يستند إلى معرفة طبائع العمران، وعلى المؤرخ أن يستند في نقده الخبيث من الطيب إلى علم العمران يقيس على قواعده الروايات التاريخية. فما اتفق منها والسير الطبيعي للعمران أخذه بعين الاعتبار، وما كان غير ذلك أسقطه وزيفه.

تلك هي مهمة المؤرخ أصلاً؛ فالمؤرخ ليس فقط ناقلاً عليه إثبات صحة النقل إنما هو ناقل وناقد يتحرى صحة النقل واحتمال صحة المنقول، ويحاول أن يستخلص من الجزئيات كلاً متماسكاً يمثل سير العمران على مر السنين، ومهمة المؤرخ هذه كما صورها ابن خلدون تفترض وجود قواعد للعمران مقررة ومسلم بها يستعين بها المؤرخ. وقد أحس ابن خلدون بالنقص الحاصل لزمنه في هذا الباب على عاتقه تقريرها. محاولته هذه استغرقت الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر وهو الجزء المعروف بمقدمة ابن خلدون.

يقول ابن خلدون موضحاً غرضه هذا: "وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة فلذلك وجب أن ينظر في

إمكان وقوعه وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدماً عليه إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضاً لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له. وإذا فعلنا ذلك فعلنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه. وحينئذ فإذا سمعنا عن شئ من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتتريفه وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه، وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا، وكأن هذا علم مستقل بنفسه فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني وبيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أو عقلياً" (مقدمة ابن خلدون – (المقدمة الأولى من الكتاب الأول ص٣٦). فالغرض من المقدمة إذاً إيجاد مقاييس أو قواعد علم العمران تعرض عليها الروايات التاريخية يقول ابن خلدون : (لا بد من رد الأخبار إلى الأصول وعرضها على القواعد) المقدمة ص ٩) وعلى ذلك يكون موضوع المقدمة هو ما نسميه علم الاجتماع، ويكون ابن خلدون بذلك مكتشف علم الاجتماع أو العلوم الاجتماعية.

لم يقتصر ابن خلدون على وضع أسس علم الاجتماع بل اكتشف فوق ذلك علم التاريخ. ذلك أنه رأى بين الظواهر التاريخية علاقات تلازم

وتباين واستنتج أنه لا بد من وجود قواعد وقوانين ثابتة تنظم تلك الظواهر فسعى لاستخلاصها، وكانت محاولته هذه الحجر الأول في بناء علم التاريخ.

ولو أنه سجل جزيئات من هذا العلم لكفاه ذلك فخراً، لكنه أراد أن يسلك تلك الجزيئات في عقد منتظم فوصل إلى فكرة كلية شاملة في تفسير التاريخ، وتدل كتابته على أن التاريخ يخضع إلى حد كبير لعوامل اقتصادية فيكون ابن خلدون المؤسس الأول لمدرسة تفسير التاريخ تفسيراً اقتصادياً.

وعلى ذلك تكون مقدمة ابن خلدون دائرة معارف في علوم الاجتماع وفي علم التاريخ وفي تفسير التاريخ. وإن كان الغرض الأول منها مجرد إيجاد قواعد لضبط الروايات التاريخية.

أثر المقدمة في تاريخ ابن خلدون:

أفاض ابن خلدون في شرح آرائه العلمية عن سير العمران في كتاب المقدمة وقصد بحشد آرائه فيها إلى إظهار ما لعلم العمران من طابع مستقل فهو يقول: "وكأن هذا علم مستقل بنفسه فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى (ابن خلدون المقدمة ص ٣٦)

لذلك تناول في الفصول التاريخية غرضاً آخر فاقتصر على سرد كبريات حوادث التاريخ في ترتيب محكم وتبويب دقيق وعالج تلك الحوادث لأعلى طريقة التأريخ (annaliste) أي حسب جداول السنين، وإنما قسم تاريخه كتباً وقسم الكتب أبواباً وفصولاً، وضرب صفحاً عن جداول السنين، واتخذ الدولة المتصلة وحدة لمباحثه، وإن كان قد سبقه إلى هذه الطريقة بعض المؤرخين المسلمين مثل: المسعودي، وابن عبد الحكم المصري.

وقد رمى بعض المؤرخين ابن خلدون بالقصور في بعض نواحي تاريخه، على أنه هو نفسه يبادر بالاعتذار فيقول: "وأنا ذاكر في كتابي هذا ما أمكنني منه في هذا القطر المغربي إما صريحاً أو مندرجاً في أخباره وتلويحاً، لاختصاص قصدي في التأليف بالمغرب وأحوال المشرق وأممه وإن الأخبار المتناقلة لا توفي كنه ما أريده منه" (ابن خلدون المقدمة ص ٣٢) فالقصد الأول هو ذكر تاريخ بلاد المغرب وتسجيل غير المدون من حوادثها، وتناول بالإضافة حوادث المشرق فكان من المتوقع أن يكون في كتابه بعض القصور فيما يخص أخبار المشرق.

وفي الكتاب فصول كثيرة قيمة تعتبر من المراجع التاريخية النفسية، وخاصة ما تعلق منها بدول البربر ودولة العرب في صقلية وتاريخ الدول المسيحية المعاصرة.

يقول دوزي عن تاريخ ابن خلدون: "إن مؤرخاً نصرانياً لم يوفق إلى كتابة تاريخ أية دولة إسلامية بمثل الدقة والوضوح اللذين امتازت بهما كتابة ابن خلدون عن دولة النصارى في إسبانيا[١]".

ويقول شميدث: "لو أن ابن خلدون لم يترك سوى كتابه في التاريخ لظل هذا رمزا قائماً للبحث العميق والعلم الغزير والحكم الدقيق[٢]".

وتناول ابن خلدون تاريخه في مصر، ببعض الإضافة، وفي هذه الإضافات يظهر طابع ابن خلدون كناقد اجتماعي، مثال ذلك الفصول الخاصة بدولة السلطان برقوق إذ تراه يطبق نظريته في العصبية وطغيان الحضارة عليها واندثار الدولة بتأثير الترف وانتقال الملك إلى من كانوا أكثر بداوة بثهم روحاً جديدة في الدولة، وكذلك نراه يطبق نظريته هذه بالنسبة لدول المماليك المصرية (كتاب التعريف ص ١٢٢ وما بعدها نسخة خطية بدار الكتب).

الابتكار في آراء ابن خلدون:

ذلك هو الغرض من المقدمة، وتلك هي مسائلها، وهذا هو أثرها في تاريخ ابن خلدون. وقد سبق أن أشرنا إلى أنه مؤسس علم الاجتماع ومؤسس علم التاريخ ومؤسس مدرسة تفسير التاريخ تفسيراً اقتصادياً،

---

(١) Dozy : Recherches sur l'histoire et la literature d'Espagne au moyen age p. 96.

(٢) Schmidt p.14

ونحن قد قدمناه على أنه مؤسس علمه ومبتكر مباحثه. بل هو يخص نفسه بذلك فيقول: "إن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة غريب النزعة غزير الفائدة أعثر عليه البحث وأدى إليه الغوص" (مقدمة ابن خلدون ص ٣٦) فإلى أي حد يعتبر مبتكراً، وما أثر آراء السابقين عليه فيما كتب؟.

لقد أحس ابن خلدون بأن دعواه هذه لا بد أن تعترضها مثل تلك الأسئلة فتولى الإجابة عنها قال: "هذا الفن الذي لاح لنا النظر فيه نجد منه مسائل تجري بالعرض لأهل العلوم في براهين علومهم وهي من جنس مسائله بالموضوع والطلب مثل ما يذكره الحكماء والعلماء في إثبات النبوة ما يذكر في أصول الفقه في باب لإثبات اللغات أن الناس محتاجون إلى العبارة عن المقاصد بطبيعة التعاون والاجتماع" (مقدمة ابن خلدون ص ٣٧)

ويذكر ابن خلدون أسماء الذين سبقوه في الإشارة إلى جزيئات هذا العلم الجديد فيشير إلى الموبذان وأنوشروان ثم يقول: "إن في الكتاب المنسوب لأرسطو في السياسة المتداول بين الناس جزءاً صالحاً منه إلا أنه غير مستوف ولا معطى حقه من البراهين ومختلط بغيره".

وقد أشار ابن خلدون إلى أن في هذا الكتاب بعض حكم عن تطورات الدولة مصنوعة في قالب الحلقات المفرغة..."وكذلك نجد في كلام ابن المقفع وما يستطرد في رسائله من ذكر السياسات الكثير من مسائل

كتابنا هذا غير مبرهنة كما برهناه إنما يجليها في الذكر على منحى الخطابة في الترسل وبلاغة الكلام (مقدمة ابن خلدون ص ٣٨)

"وكذلك القاضي أبو بكر الطرطوشي في كتاب سراج الملوك، وبوبه على أبواب تقرب من أبواب كتابنا هذا ومسائله لكنه لم يصادف فيه الرمية ولا أصاب الشاكلة ولا استوفي المسائل ولا أوضح الأدلة إنما يبوب الباب للمسألة ثم يستنكر من الأحاديث والآثار وينقل كلمات متفرقة لحكماء الفرس والهند وغيرهم من أكابر الخليقة ولا يكشف عن التحقيق قناعاً ولا يرفع بالبراهين الطبيعية حجاباً، إنما هو نقل وتركيب شبيه بالمواعظ وكأنه حتوم على الغرض ولم يصادفه ولا تحقق قصده ولا استوفي مسائله، ونحن ألهمنا الله إلى ذلك وأعثرنا على علم جعلنا بين بكرة وجهينة خبره، فإن كنت قد استوفيت مسائله وميزت عن سائر الصنائع أنظاره وأنحائه فتوفيق من الله وهداية، وإن فاتني شئ في إحصائه واشتبهت بغيره مسائله فالمناظر المحقق إصلاحه ولي الفضل لأني نهجت له السبيل وأوضحت له الطريق والله يهدي بنوره من يشاء" (مقدمة ابن خلدون ص ٣٨)

وهناك غير الطرطوشي: الفارابي، أحمد بن عبد الله، ابن مسكويه الماوردي، الطقطقي، الغزالي، أبو الفضل الدمشقي. فقد تناول هؤلاء طرفاً مما تناوله ابن خلدون في بحثه؛ فنجد الفارابي يتحدث في كتابه عن حاجة الإنسان إلى الاجتماع وعن نشأة القرى والمدن. ونجد أحمد بن عبد الله يطرق موضوعات تقسيم العلوم والصنائع وتأثير طبيعة البلدان في

الأخلاق، ونجد ابن مسكويه يتحدث عن التضامن، والغزالي عن النقود والجاه، وأبو يوسف عن موضوع الخراج وغير هؤلاء كثير.

إلا أن ذلك كله لا يقلل من ابتكار ابن خلدون، فمن تقدم ذكرهم تناولوا جزئيات من الموضوع الواسع، أما ابن خلدون فقد أراد أن يكوّن من الجزئيات كلا ومن المتفرقات نظاماً متماسكاً (systeme). وقد امتاز كذلك بتجاربه العملية في ساسية الدولة، وهو مالم يتح لكثير منهم. وآية ذلك إنك تجد الطرطوشي مثلاً يتكلم عن مسلك السلطان نحو الرعية ونحو الأموال العامة ونحو الجند وعن الظلم وعواقبه، وهي موضوعات تكلم فيها ابن خلدون، ولكن طريقة تناول كل من المؤلفين مختلفة عن طريقة الآخر، الطرطوشي يجتهد في تأييد أقواله بالحكم والأقوال المأثورة، بينما يلجأ ابن خلدون إلى الطريقة العلمية الحديثة، وهي الاستنباط والاستقراء من الوقائع والتجارب[٣].

ومجمل ما تقدم أن ابن خلدون لم يكن مبالغاً فيما ادعاه لنفسه، وهو رجل يعرف قيمة نفسه ويجاهر بها إلى جانب مظهر التواضع الذي يتخذه شعاراً. حقيقة إن تحصيله ممن سبقه كان له تاثير فيما أنتج، إلا أن الابتكار في كتابته واضح لا نزاع فيه.. على أنه يا حبذا لو أن كتب العلماء المشار إليهم وكتب غيرهم درست بعناية على ضوء البحث العلمي الحديث إذاً لكانت المقارنة أسهل طريقاً وأثبت نتيجة. ولا نستطيع أن

---

(٣) Le caractere prineipal de l' oeuvre d'Ibn khaldoun qu'il a donne resolument le pas a l' observation sur le raisonnement abstrait ..." G. Bouthoul, la philosophie sociale d' Ibn khaldoun.p. 83.

نقوم نحن بذلك تفصيلاً من غير أن نخرج عن نطاق موضوع رسالتنا. ولو فعلنا ذلك لتضمنت رسالتنا مباحث عدة كل مبحث منها يصح أن يكون موضوع رسالة مستقلة.

أثر ابن خلدون في الكتاب اللاحقين:

وإذا كان هذا موقف ابن خلدون بالنسبة لمن سبقه، فالأمر على خلاف ذلك بالنسبة لمن تلاه، ونحن نلمس تأثير مقدمته وتاريخه في المقريزي واللقشندي، على أن أثره الأكبر يظهر في كتاب المقريزي "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، ونجد المقريزي في الكتاب على غرار ابن خلدون ينسب بؤس القطر المصري إلى:

١) الفوضى السياسية وانتشار الرشوة وانتقال الحكم إلى أيدي الجهال.
٢) الغلاء المفرط المجحف بالسكان.
٣) ذيوع النقد المنحط.

وفي هذه الفصول شبه كبير بما كتبه ابن خلدون عن الظلم والعمران والغلاء والسكة وانتشار الغش في النقود، ولا غرو فالمقريزي تلميذ ابن خلدون وقد أخذ عنه حين قدومه إلى مصر.

تفوق ابن خلدون:

هذا هو المكان الممتاز الذي يشغله ابن خلدون بين من سبقه ومن تلاه من علماء الحضارة الإسلامية، ولا يرجع ذلك فقط إلى طرافة ما عالجه من المواضيع وسبقه الغير فيها وإنما تستند شهرته إلى طريقة معاجته للموضوع كذلك. فأسلوبه قوي لا يتعمد فيه السجع وموضعاته حسنة التبويب منطقية التقسيم تجد البحث يتسلسل من سابقه، ومع ذلك يتجنب الاستطراد والحشو،كل ذلك يطبعه طابع علمي متين، وهو يتجلى على الخصوص في إدراكه لقانون السببية ونظرية النشوء والارتقاء ولدرجة الترابط بين العلوم الاجتماعية المختلفة.

Unlike some of his brilliant successors he shows a remarkable freedom from bias, innuendo, carping criticism and extra vagant praise". N. Schmidt p. 15.

وأما إدراكه لترابط العلوم الاجتماعية المختلفة فيشهد عليه فكرة المقدمة نفسها فهي مجموعة مباحث اقتصادية واجتماعية ومالية وسياسية وتهذيبية وأخلاقية، والاتجاه الحديث يتجه إلى إظهار الوحدة والترابط بين هذه العلوم الاجتماعية المختلفة.. وبعد ما كانت النزعة إلى تأكيد استقلال كل علم أخذت هذه النزعة تزول وتحل محلها فكرة الاتحاد والارتباط بين هذه العلوم المختلفة ذات الموضوع الواحد، وقد نظر إليه من زاوية مختلفة ألا وهي العمران البشري، وأما إدراكه لقانون السببية فواضح في كثير من أقواله من ذلك قوله "إنا نشاهد هذا العلم بما فيه من مخلوقات كلها على

هيئة من الترتيب والإحكام وربط الأسباب بالمسببات واتصال الأكوان واستحالة بعض الموجودات إلى بعض[٤]".

وقد أدرك أن تزاحم الظواهر أو تعاقبها والبحث عن المقنع في تباينها أو تناسبها[٥] يؤدي إلى كشف القوانين الخاصة بها وقوانين تزاحم الظواهر هي قوانين السكون وقوانين تعاقب الظواهر هي قوانين الحركة. كذلك لاحظ ابن خلدون عناصر نظرية النشوء والارتقاء الأساسية فقد سجل تبذل الأحوال في الأمم والأجيال يتبدل الأعصار ومرور الأيام، وأحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال[٦]. كما تكلم عن الاستحالة أي الانتقال من حال إلى حال، وأن آخر أفق من أحوال الكائنات مستعد بالاستعداد القريب أن يصير أول افق الذي بعده[٧].

آراء النقد الغربي في ابن خلدون:

لقد تبوأ ابن خلدون مكاناً رفيعاً في نظر علماء الغرب، فاعتبره هؤلاء السباق الأول إلى علم الاجتماع وعلم التاريخ، ويقول جمبلوفتز: "ولقد أردنا أن ندلل على أنه قبل أوجست كونت بل قبل فيكو الذي أراد

---

[٤] مقدمة ابن خلدون – الفصل الاول ص ٩١ في حقيقة النبوة.

[٥] مقدمة ابن خلدون ص ٤

[٦] مقدمة ابن خلدون ص ٢٧

[٧] مقدمة ابن خلدون – الفصل الاول ص ٩٢ في حقيقة النبوة .

الإيطاليون أن يجعلوا منه أول اجتماعي أوروبي، جاء مسلم تقي فدرس الظواهر الاجتماعية بعقل متزن، وأتى في هذا الموضوع بآراء عميقة وما كتبه هو ما نسميه اليوم علم الاجتماع[٨]".

ويقول دي بوير: "لقد حاول ابن خلدون أن يؤسس نظاماً فلسفياً جديداً لم يجل بذهن أرسطو وأن يجعل من التاريخ نظاماً، وهو يقول لنا إن هذا النظام إنما هو الحياة الاجتماعية ومادة المجتمع كلها وثقافته الفكرية، ومهمته هي أن يبين كيف يعمل الناس وكيف يحصلون أقواتهم. وكيف تتقدم الحضارة من البداية الخشنة إلى الترف الناعم وتزدهر ثم تضمحل وتنقضي". ثم يقول دي بوير أن ابن خلدون هو بلا ريب: "أول من حاول أن يشرح بإفاضة تطور المجتمع وتقدمه لأسباب وعلل معينة وأن يعرف ظروف الجنس والإقليم ووسائل الإنتاج وما إليها وأثرها في تكوين ذهن الإنسان وعاطفته وفي تكوين المجتمع، وهو يرى في سير الحضارة تناسقاً داخلياً منظماً[٩]".

ويقول الأستاذ كلوزيو إنه: "من حيث الجنس الذي انحدر منه والبلد الذي ولد فيه والحضارة التي ينتمي إليها، يمكن أن يوضع في صف عظماء الرجال الذين يتبؤون في التاريخ أسمى مكان[١٠] ثم يقول: "إن كانت نظريات ابن خلدون عن حياة المجتمع تجعله في مقدمة فلاسفة

---

[٨] مقدمة ابن خلدون الفصل الأول ص ٩١ في حقيقة النبوة.

[٩] مقدمة ابن خلدون ص. ٤

[١٠]مقدمة ابن خلدون ص ٢٧.

التاريخ، فإن فهمه للدور الذي يؤديه العمل والملكية والأجور يحله في مقدمة علماء الاقتصاد المحدثين[١١]".

ويرى الأستاذ شميدت أن ابن خلدون هو مؤسس علم الاجتماع، ويتفق مع جمبلوفتر في أن الاجتماع وجد قبل أوجست كونت بعصور، وأن ابن خلدون ذهب في تفكيره إلى حدود لم يذهب إليها كونت، وأنه فيما يعالج من خواص العادة والإقليم والأرض والغذاء قد سبق مونتسيكو وسبنسر وغيرهم[١٢].

موضوع الرسالة وتقسيمه:

نلاحظ أن معظم أبحاث علماء الغرب تناولت الجانب الاجتماعي والتاريخي في مؤلف ابن خلدون، ولم يظفر الجانب الاقتصادي بما كان يستحقه من اهتمام، وسنحاول في هذه الرسالة بيان فضله من الناحية الاقتصادية خاصة وأن تفسيره للتاريخ وهو خلاصة مؤلفه إنما هو تفسير اقتصادي، ونرى تقسيم الموضوع إلى خمسة أبواب:

الباب الأول _ النظريات الاقتصادية.

الباب الثاني _ الاقتصاد الاجتماعي.

الباب الثالث _ المالية العامة.

---

[١١] مقدمة ابن خلدون _ الفصل الأول ص ٩٢ في حقيقة النبوة.

[١٢] N. Schmidt. P. 23.

الباب الرابع _ السياسة الاقتصادية.

الباب الخامس _ فهم التاريخ.

والواقع أن عنوان الرسالة لا ينطبق بدقة على موضوعها فهي ذات خمس شعب كما قدمنا، لكننا أجملناها تحت عنوان الرسالة لعموميته ولأنه الصفة الغالبة فيها.. والكلام في القسم الأول متنوع وشيق، إذ يشمل بحث نظريات الإنتاج والقيمة ومستوى الأسعار والنقود.

أما القسم الخاص بالاقتصاد الاجتماعي فيتناول مسائل العوامل المعنوية في الإنتاج والثروة ومسائل السكان واقتصاديات الترف ومقومات الحياة الاقتصادية، وهذه الموضوعات لا تخلو من أهمية إذ أنها ذات أهمية دائمة التجدد وخاصة أنه يعالجها بطريقة غاية في الإبتكار والإتقان.. ونصل بعد هذا إلى القسم الثالث وهو خاص بالمالية العامة وفيه يعرض ابن خلدون آراءه في تنظيم الجباية وأنواع الضرائب وراجعيتها ومرونتها، ويلمح إلى التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ثم يلم بظاهرة ازدياد نفقات الدولة ويأخذ في تعليلها وبيان أثر الضغط المالي. أما في القسم الرابع فنعرض آراءه في السياية الاقتصادية من حيث تدخل الدولة وحريق السوق ونظم الأسعار والإحتكار الخ...وهو اقتصادي حر بل هو مؤسس مذهب الحرية الاقتصادية، وأخيراً نصل إلى فهمه للتاريخ وأثر العامل الاقتصادي فيه.

المراجع:

لما كان بحثنا قاصراً على الوجهة الاقتصادية أصلا فقد كان علينا أن نستقصي كتاب المقدمة نفسه نظراً لقلة المراجع الاقتصادية الخاصة به. ومع

ذلك فقد كان لنا نعم العون على أداء مهمتنا في البحث النفيس نشر في مقالتين بمجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ للأستاذ الدكتور مُحَمَّد صالح بك عن الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر، ونظرا للأحوال الحاضرة فإنه كان من الصعب الحصول على بعض المراجع عن طريق استعارتها من المكاتب أو استيرادها من الخارج، وعلى أية حال فمعظم هذه المراجع قليل الصلة بالناحية الاقتصادية التي تعالجها هذه الرسالة.

ونحسب أن رسالة هذا موضوعها ليست في حاجة إلى بيان أهمية أهدافها العلمية، وإنا لنرجو أن نؤدي بها خدمة علمية وخدمة قومية، وأن يكون فيها مساهمة جدية في علم تاريخ النظريات الاقتصادية والاجتماعية، ونسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى أن ننفض عن نفائسنا الغبار لتتخذ مكانها في مجال العلوم والمعارف...

الباب الأول

النظريات الاقتصادية

الفصل الأول ـ نظرية الإنتاج

المبحث الأول ـ القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية

يرى ابن خلدون كما ترى المدرسة الاقتصادية الحرة أن الظواهر الاقتصادية تتجه دائما للوصول إلى حالة توازن خلال مد وجزر دائمين وآليين بحيث يحصل التوازن دائما بين المطلوب والموجود بين نفقة الإنتاج وثمن البيع بين مجموع الإنتاج ومجموع الاستهلاك بين الأجور والقدرة الإنتاجية، وهكذا تسير الحياة الاقتصادية بتدبير حكيم وفي مظهر آلي إلى إشباع رغبات الإنسان وتوفير العمران.

وهناك ثلاثة قوانين تسود تنظيم العمران: أولها قانون العمل وبمقتضاه يتعاون عدة أشخاص في إنتاج نوع من الأنواع بحيث يتخصص كل واحد منهم في جزء من عملية الإنتاج، وبمقتضى هذا القانون ينتج الفرد للآخرين ويستهلك إنتاج الآخرين. وثاني تلك القوانين هو قانون تدرج الأعمال؛ فالأعمال ليست فقط متبادلة ولكنها غير متساوية. ولا تقتصر الحياة الاقتصادية على التعاون وإنما يسودها نوع من تسخير المجموع للفرد وتسخير الفرد للفرد. والقانون الثالث هو قانون التضامن ويتلخص في أن هؤلاء الناس الذين يحتاج بعضهم إلى بعض والذين قسموا

العمل فيما بينهم يسود بينهم التضامن لما يجنونه من المنافع المشتركة من الاجتماع.

الفرع الأول ـ تقسيم العمل

خلق الإنسان ضعيفاً بوصفه فرداً قوياً باندماجه في المجتمع وشعور الإنسان بضعفه فرداً فرداً وقوته عضواً في مجتمع يدفعه إلى التعاون مع غيره ومقاسمتهم أعباء العيش يعطيهم مما يحسن ويأخذ مما يحسنون. ويقول ابن خلدون في ذلك: "إن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته منه. ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري.. هب أنه يأكله حباً من غير علاج فهو أيضا يحتاج في تحصيله حبا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه: من الزراعة والحصاد والدراس ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير، ويستحيل أن توفي بذلك كله أو بعضه قدرة الواحد. فلا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت لهم وله فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف[١٣]".

---

(١٣) مقدمة ابن خلدون – الفصل الأول ص ٤٠ في العمران البشري على الجملة .

ويعقب الأستاذ محمد صالح بك على ذلك قائلاً: "إنه من التوافق أن يبدأ ابن خلدون كتابه بالكلام على تقسيم العمل كما بدأ بالكلام عليه آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم"، لكن ابن خلدون قصر كلامه على ملاحظة وجود هذه الظاهرة، ولم يذكر من أسبابها إلا سببا واحداً وهو عدم قدرة الإنسان على الوفاء بحاجاته بمفرده في حين أن هنالك أسباباً كثيرة كاختلاف الأمزجة الشخصية والكفايات وكثرة السكان وما يترتب على ذلك من اتساع الأسواق وتعدد الحاجات.

كما أن ابن خلدون لم يعن ببيان الآثار المترتبة على تقسيم العمل كإنشاء الطبقات الاجتماعية ومن قبل العامل اكتساب المهارة والاقتصاد في الوقت، كما أنه لم يبين مضار تقسيم العمل كتضييق مجال الفكر والتعلق بأساليب الإنتاج المألوفة وانحطاط قوى العمال، والذي يؤخذ على ابن خلدون من الوجهة الاجتماعية اعتباره تقسيم العمل ظاهرة اقتصادية عامة موجودة في كل زمان وفي كل مكان، في حين أنه ظاهرة تاريخية تقتضي توافر قسط معين من الحضارة في المجتمع[١٤]".

والواقع أن هذه الانتقادات تتيح لنا الفرصة لبيان فضل ابن خلدون في بحثه الدقيق المتشعب؛ فبعض مما قيل إن ابن خلدون أغفله نراه مسطراً في كتابه في أبلغ عبارة وأدق تعبير، فالنقد الأول ينصب على أن ابن خلدون قصر كلامه على ملاحظة وجود ظاهرة تقسيم العمل ولم يذكر من أسبابها إلا سبباً واحداً وهو عدم قدرة الإنسان على الوفاء بحاجاته

[١٤] مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٣٣٨

بمفرده في حين أن هنالك أسباباً كثيرة كاختلاف الأمزجة الششخصية والكفايات وكثرة السكان وما يترتب على ذلك من اتساع الأسواق.

ونلاحظ أن عدم قدرة الإنسان على الوفاء بحاجاته بمفرده من ناحية والغلة المتزايدة الناتجة عن تقسيم العمل من ناحية أخرى، هما أساس الدافع لفكرة تقسيم العمل، كما نلاحظ أن ابن خلدون كان يتناول في هذا الموضوع بالذات تقسيم العمل كظاهرة عامة في الحياة وليس من ناحية معينة مثل الصناعة. وحين تكلم عن الصناعة أبان ارتباط تقسيم العمل باختلاف الأمزجة والكفايات فقال: إن الصناعة ملكة فمن حصلت له ملكة فقل أن يجيد بعدها ملكة أخرى[١٥]، مما يدعو إلى تخصص كل فرد في صناعة معينة بحسب ما يكسبه مزاجه من ملكات.

كذلك نلاحظ أن ابن خلدون بين حين الكلام على الأسواق مقدار الارتباط بين تقسيم العمل وكثرة السكان، فذكر وكان ذلك مفخرة له أن تقسيم العمل هو صمام الأمان لزيادة السكان[١٦]. فزيادة السكان يصاحبها زيادة الحاجات، وزيادة الحاجات ينتج عنها زيادة تقسيم العمل مما ينتج عنه زيادة الإنتاج بحيث يتعادل الإنتاج والاستهلاك من جديد.

---

[١٥] مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٨٣

[١٦] مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٤٢ (في أن تفاضل الأمصار الخ ...)

أما الوجه الثاني للنقد فهو أنه لم يعين الآثار المترتبة على تقسيم العمل كإنشاء الطبقات الاجتماعية ومن قبل العامل اكتساب المهارة والاقتصاد في الوقت، كما أنه لم يعين مضار تقسيم العمل كتضييق مجال الفكر والتعلق بأساليب الإنتاج المألوفة وانحطاط قوى العمال.

ونلاحظ على هذا النقد مبدئياً أن إنشاء الطبقات الاجتماعية لم ينتج عن تقسيم العمل بل عن انفصال عوامل الإنتاج، أي الأرض والعمل ورأس المال، بعد أن كانت تجتمع في يد واحدة فوجدت طبقتا الأجراء والرأسماليين.

كما أننا نلاحظ أن تقسيم العمل الذي يتكلم عنه ابن خلدون كان قبل الثروة الصناعية ولم يكن له ذلك التأثير الذي نتج فيما بعد عن الإنتاج الكبير؛ ففي هذا الإنتاج الكبير حيث يذهب تقسيم العمل إلى أقصى حدوده تبدو عيوب الإفراط في تقسيم العمل واضحة من حيث انحطاط قوى العامل وتضييق مجال الفكر عنده.

وعلى أية حال فقد لاحظ ابن خلدون قانون الغلة المتزايدة الناتج عن تقسيم العمل، والسبب فيه هو أن العامل يكتسب مهارة تسمح له بالاقتصاد في الوقت، ومن جهة أخرى لاحظ ما يجره التخصص من جمود عند العامل مفصلاً ذلك بقوله إن من حصلت له ملكة صناعية فقل أن يجيد بعدها صناعة أخرى.

بقي الوجه الثالث من أوجه النقد، وهو أن ابن خلدون اعتبر تقسيم العمل ظاهرة اقتصادية عامة موجودة في كل زمان ومكان، في حين أنه ظاهرة تاريخية تقتضي توافر قسط معين من الحضارة في المجتمع. ونود أن نذكر هنا أن ابن خلدون قد أكد الارتباط الوثيق بين الصناعة والحضارة. والصناعة تبدو فيها ظاهرة تقسيم العمل أكثر من غيرها، فالارتباط الموجود بين درجة الحضارة وبين تقسيم العمل لم يغفله ابن خلدون في بحثه. وأخيراً نرى من الإنصاف أن نقرر أن ابن خلدون لم يعمد إلى تفصيل ظاهرة تقسيم العمل وإنما أوردت شذرات منها هنا وهناك؛ فإن كان مع هذا قد أصاب في أكثر من مرمى فهو فضل يذكر له بكل ثناء.

الفرع الثاني ـ تدرج العمل والتسخير

يقول سيرو•هـ• مالوك إن الفارق المميز بين حالة التمدن وحالة البربرية ليس تقسيم العمل وإنما هو تدرج العمل، وإنه يكفي القوم البدائيين ليوفوا بأودهم أن تكون لديهم أعمال متنوعة، أما المتحضرون فإنه لا يكفيهم وجود أعمال متنوعة لديهم إنما يجب وجود أعمال متفاوتة بينهم[(١٧)].

ذلك التدرج في الأعمال يقابله تنظيم المجتمع تنظيماً يسوده التفاوت، ولذلك نرى جنز برج يقول إننا نجد مبدأين يسودان المجتمع

(١٧) W. H. mallock. L'Egalite sociale – traduction salmon. Paris, 1883 p.239

وهما: مبدأ السيادة ومظهره التسخير، ومبدأ الاجتماع ومظهره التعاون[١٨].

ويدرك ابن خلدون أن المجتمع يسوده التسخير ومن مظاهره التفاوت المشاهد فهو يقول: "إن الجاه متوزع في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية وفي الأسفل إلى من لا يملك ضراً ولا نفعاً بين أبناء جنسه وبين ذلك طبقات متعددة حكمة الله في خلقه بما ينتظم معاشهم وتتيسر مصالحهم ويتم بقاؤهم لأن النوع الإنساني لا يتم وجوده إلا بالتعاون ثم إن هذا التعاون لا يحصل إلا بالإكراه عليه لجهلهم في الأكثر، فلا بد من حاكم يكره أبناء النوع على مصالحهم[١٩]" وقد تناولنا هذه الظاهرة بتفصيل أكثر عند الكلام عن الجاه وعلاقته بالثروة.

الفرع الثالث ـ التضامن

إذا كان الإنسان لا يستطيع أن يعيش بنفسه فقط فهو أحوج ما يكون إلى تسخير جهوده لخدمة الآخرين ليفيد من ذلك من ذلك تسخير الآخرين جهودهم لخدمته، وينتج عن تبادل الاعتماد على الجهود الآتية من الغير شدة الارتباط بين الناس، وخاصة بسبب تقسيم العمل، وتلك

---

[١٨] Ginsberg. Sociology. 1934, p. 136.

[١٩] مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧٠ في أن الجاه مفيد للمال .

الحالة من الارتباط الناتجة عن تبادل الحاجات وتقسيم العمل تسمى التضامن.

فهناك أولاً تبادل الحاجات وعدم استطاعة الفرد العيش بمفرده فينتج عن ذلك التعاون، ولكن لا توجد مساواة في التعاون فواقع الأمر هو التسخير. ويراعى في تسخير الجهود هذه فوائد التخصص وتقسيم العمل، وينتج عن ذلك زيادة شعور الإنسان لا بضعفه فقط وإنما بفائدة الغير له ومن ذلك ينشأ التضامن. يقول ابن خلدون: "فالواحد من البشر لا تقاوم قدرته قدرة واحد من الحيوانات العجم سيما المفترسة فهو عاجز عن مدافعتها وحده بالجملة. ولا تفي قدرته أيضاً باستعمال الآلات المعدة للمدافعة لكثرتها وكثرة الصنائع والمواعين المعدة لها. فلا بد في ذلك كله من التعاون عليه بأبناء جنسه؛ فإذن هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني وإلا لم يكمل وجودهم وما أراده الله من إعمار العالم بهم واستخلافه إياهم[٢٠]".

ويقول الأستاذ صالح بك إن هذه الآراء قد سبقه إليها ابن مسكويه وهو من كتاب القرن الرابع الهجري؛ فقال في كتابه "الفوز الأصغر": فأما الإنسان فإنه خلق عارياً غير مهتد بشئ من مصالحه إلا بالمعاناة والتعليم، ولا يكفيه القليل من المعاونين حتى يكون عدة كبيرة وجماعة وافرة، ولكن ليس يتم له البقاء الأسمى إلا بالتعاون والتعاضد الذي إن ذهبنا نعد ما يتعلق به من المطعوم والملبوس والمشروب وسائر المنافع مما يقي الحر والبرد

---

[٢٠] مقدمة ابن خلدون – الفصل الأول ص ٤١

ويحفظ البدن على اعتداله، إلى ما يتلو ذلك مما يجرى مجرى الزينة والمتعة وفضول الحاجة، احجنا إلى إحصاء جميع ما في العالم. وإذا كان هذا على هذا وكان سبيل الإنسان في حياته وحسن عيشه على خلاف سبيل الحيوان كله قبل إنه مدني بالطبع أي محتاج إلى ضروب المعاونات التي تتم بالمدينة واجتماع الناس فيها، وهذا الاجتماع للتعاون هو التمدن، فمن العدل إذن أن نعين الناس بأنفسنا كما أعانونا بأنفسهم ونبذل لهم عوض ما بذلوا لنا[٢١]".

وفي الكلام كل من ابن خلدون وابن مسكويه ما يدل على إدراكهما التام لفكرة أن تطور التمدن هو تطور التضامن؛ فالتضامن يبدأ محلياً فهو تضامن عصبية أو تضامن عائلي أو تضامن قبيلة. ثم إذا انتقل الناس إلى المدينة ظهر التضامن الاقتصادي في شكل أوسع، ثم إذا تركزت السلطة في الدولة ظهر التضامن أوسع كذلك بتضامن عدة مدن وأمصار حتى نصل إلى التضامن الدولي من طريق التجارة الخارجية وسهولة المواصلات.

ويمتاز العصر الحاضر بسهولة المواصلات وباتساع نطاق التجارة الخارجية فكان يمكن أن ينتج عن هذا روح تضامن لم يسبق لها مثيل؛ فما الذي أدى إلى هذا التقاطع وهذا الانفراد في الاتجاه، كل حزب بما لديهم فرحون.. يمكننا أن نجد الجواب عن ذلك خلال السطور في كتابة ابن خلدون، فالتضامن يسبقه التسخير وتقسيم العمل، أما التسخير فنسبه ليست على وتيرة واحدة، بل تختلف حسب حالة كل من المسخر

---

[٢١] مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٣٣٩

والمسخر، والنزاع في داخل الدولة يحصل على نسب التسخير بين الأفراد والفئات؛ فهناك رغبة مستمرة في تعديل النسب الماضية وعدم التسليم بها؛ فالمستأجر يتنازع مع المؤجر، والعامل مع صاحب العمل، والأجير مع المنظم والمستهلك مع الوسيط، والمدين مع الدائن.

أما في خارج حدود الدولة فيحصل النزاع بين الدول في التسليم بنسب التسخير الماضية، وبسبب الرغبة في تعديلها؛ فالدولة المحمية تتنازع مع الدولة الحامية والدولة المدينة مع الدولة الدائنة. والدولة المستعمرة مع الدولة المستعمرة، والدولة الكبرى مع الدولة الصغرى، والدولة الكبرى مع الدولة الكبرى التي تنافسها وتضغط عليها. والحالة الأولى تتعلق بالتضامن بين الأفراد والحالة الأخيرة خاصة بالتضامن بين الدول، وفي الحالتين تتنازع على نسب التسخير وهذا ما يعرقل التضامن، وأما من حيث تقسيم العمل فهو يفترض الحرية الاقتصادية، وحيث توجد الحواجز والعراقيل يفسد تقسيم العمل، وبالتالي تحصل عرقلة التضامن.

المبحث الثاني- عوامل الإنتاج

يختلف الإنتاج في العصر الحاضر عن الإنتاج في زمن ابن خلدون وقد غيرت الثورة الصناعية بإدخال الآلات في الصناعات كثيراً من أوضاع الإنتاج السائدة في القرون الماضية فعرف الإنتاج الكبير والإنتاج الآلي وانفصلت عناصر الإنتاج بعد أن كانت موحدة في يد المنتج، واستقل كل من العمل والطبيعة ورأس المال وظهر عنصر التنظيم. وازدادت المنافسة

الصناعية وظهر الترست والكارتل واتخذت بعض المشروعات الصناعية صبغة دولية ساعدت عليها سهولة المواصلات، وظهرت مسائل جديدة مثل الحماية الجمركية وإغراق الأسواق، وقفزت إلى الطليعة مسألة توزيع المواد الخام وأصبحت الحياة الاقتصادية معقدة وسادت فيها النظرة الحدية.

مشاكل هذا المجتمع الحديث التي حدثت نتيجة تغير كثير من الأوضاع السابقة ونتيجة حلول عوامل جديدة لم يعهد لها نظير في الأزمنة المتقدمة لم تكن بطبيعة الحال موضع دراسة ابن خلدون. فلا عهد له بالآلة وما أثارته من مسائل كبرى. لا عهد له بجيوش المتعطلين لأن البطالة في شكلها الحديث لم تكن معروفة. لم يعرف المنظم ووظيفته لأن عناصر الإنتاج كانت في يد واحدة، فلا معنى لمنظم يجمع شتاتها، فلم تكن الحياة حدية كما هي الآن حتى يعرف عنصر تنظيم العمل.

المكوس تفرض للجباية لا لغرض الحماية الصناعية. لم يكن يسمع بعد عن إغراق الأسواق وتقاتل المشروعات الكبرى. لم تكن المنافسة الحرة تهدم نفسها كما يقال ذلك في العصر الحديث. المواد الخام في حاجة لمن يستغلها. لم يكن هناك مشكلة وقود للقوة المحركة ولا مشكلة معادن الصناعات المختلفة.

لعنا نرى إذن أن المجتمع الذي وصفه ابن خلدون ليس مماثلاً من وجهة التقدم الفني المادي لمجتمعاتنا الحديثة، فلا ينتظر منه أن يعالج

مشاكل لم يعهدها أو يتعرض لأبحاث عن فروض لم تتحقق لزمنه. ومع ذلك فقد بلغ مجتمع ابن خلدون درجة كبيرة من النضوج وانتهى إلى قسط وافر من الحضارة، وظهرت فيه أعراض مازالت تحدث إلى الآن في كل المجتمعات المترفة. وذلك فإن كتابته عن المسائل الاقتصادية ومنها مسائل الإنتاج ما زالت تحتفظ بكثير من رونقها وجدتها. وقد تناول بالبحث في نظرية الإنتاج عوامل الإنتاج ووجوه المعاش، الطبيعي منها وغير الطبيعي. واتجاه الإنتاج وفق قانون أقل مجهود وقانون العرض والطلب، وأثر الترف في الإنتاج، وعلاقة الإنتاج بالاستهلاك، ونظراً للأهمية التي يعلقها على الترف وأثره في المجتمع رأينا بحث مسائل الإنتاج والاستهلاك التي يثيرها في فصل خاص بعنوان "اقتصاديات الترف".

ونتناول في المبحث الحالي الكلام عن عوامل الإنتاج.

الفرع الأول- العمل وأهميته في الإنتاج

العمل في نظر ابن خلدون هو العامل الأساسي الذي يتخلل كل عوامل الإنتاج الأخرى. ويتميز عليها بطابعه الإيجابي، وهو العامل المشترك في كل مشروع للإنتاج حتى أن جني ثمار الطبيعة لا يكون إلا به. وقد كان الزمن الذي كتب فيه ابن خلدون مقدمته متميزاً بتفوق العمل في الإنتاج. والواقع أن عوامل الإنتاج لم تكن كلها متساوية الأهمية في العصور المختلفة؛ ففي الدور البدائي تحتل الطبيعة المكان الأول، أما في الدور الحضري دور العمران والصنائع فإن العمل يتفوق على الطبيعة إلى أن نصل إلى عالم رأس مالي كما هو العصر الحاضر.

ولقد نظر ابن خلدون إلى العمل كمقياس لقيم الأشياء، ولكنه من جهة أخرى لاحظ أن العبرة ليست ببذل مجهود في أي مجال فليس كل ما يبذل فيه مجهود عملاً منتجاً بل لا بد من ملاحظة بذل المجهود لإنتاج شئ يسد حاجة يشعر بها المجتمع. وهذا فهم متزن لا ريب لأثر العمل في الإنتاج؛ فمن جهة يراعي مجهود العامل ومن جهة أخرى توجيه هذا المجهود إلى سد حاجة للمجتمع.

إذن جعل ابن خلدون من العمل محورا للإنتاج، ومما يبرز ذلك انفراده بالطابع الإيجابي وتخلله للعوامل الأخرى، وقد تكلمنا عن آراء ابن خلدون في العمل بإضافة في الفصل الخاص بالقيمة.

الفرع الثاني- الطبيعة

لم يغفل ابن خلدون عما للطبيعة من أهمية بعيدة الأثر؛ لذلك نراه قد أسهب في شرح أثر الطبيعة في حياة الإنسان من مختلف الأوجه. ويخلص القارئ إلى أن ابن خلدون يعتقد في تأثير الطبيعة في أحوال البشر وخاصة من الوجهة الاقتصادية تأثيراً كبيراً، وذلك عن طريق توفير المواد الأولية، وتأثير الظروف المناخية في الاتجاهات الاقتصادية، وزكاء المنابت واعتدال الطينة[٢٢].

ومن الأمثلة على ما تقدم أن جنساً واحداً يوزع على إقليمين مختلفين؛ فترى الطبيعة قد وجهت كلاً منهما وجهة غير وجهة الآخر؛

---

[٢٢] مقدمة ابن خلدون – الفصل الأول ص ٧٩ و ٨٣ و ٨٤

فالعرب الذين أقاموا باليمن والبحرين وعمان والجزيرة قد بلغوا الغاية من الحضارة والترف وتوفرت لديهم الصنائع ورسخت كصناعة الوشي وما يستجاد من حوك الثياب والحرير، وما كان هؤلاء ليبلغوا هذا المبلغ لو أنهم سكنوا من جزيرة العرب بيداءها وفيافيها(٢٣).

ويقرر ابن خلدون أن مسألة الطقس ذات أهمية عظمى في النشاط الاقتصادي فالأقاليم المتطرفة، سواء كانت مفرطة في الحر أو في البرد. وهو يقول في ذلك: "وأهل الأقاليم المعتدلة تجدهم على غاية من التوسط في مساكنهم وأقواتهم وصنائعهم يتخذون البيوت المنجدة بالحجارة المنمقة في الصناعة ويبالغون في استجادة الآلات والمواعين ويذهبون في ذلك إلى الغاية(٢٤)".

ومن رأي ابن خلدون أن الإنسان يكتسب صفاته – ومنها الاقتصادية – بتأثير البيئة الطبيعية التي تأقلم فيها؛ فالصفات الاقتصادية هي والنحلة أو اللون أو السمة تتبدل في الأعقاب ولا يجب استمرارها(٢٥). ويذكر مثلاً لذلك أنه لما كانت مصر في مثل عرض البلاد الجزائرية أو قريباً منها فإن صفات أهلها متقاربة يغلب عليهم الخفة أو الغفلة عن العواقب "حتى أنهم لا يدخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم وعامة

---

(٢٣) مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٨٣ في أن العرب أبعد الناس عن الصنائع

(٢٤) مقدمة ابن خلدون – الفصل الأول ص ٧٩ و ٨٠

(٢٥) مقدمة ابن خلدون الفصل الأول ص ٨٢

مآكلهم من أسواقهم". أما فاس فأن أهلها يختلفون في صفاتهم عن أهل الجزائر وذلك لتوغلها في التلول الباردة "فترى أهلها مطرقين مفرطين في نظر العواقب حتى أن الرجل منهم ليدخر قوت سنتين من حبوب الحنطة ويباكر الأسواق لشراء قوته ليومه مخافة من أن يرزأ شيئاً من مدخره[٢٦]".

الفرع الثالث - رأس المال

لم يخصص ابن خلدون لرأس المال تلك الشخصية القائمة بذاتها التي يفردها له الاقتصاديون الحاليون، ومن الطبيعي أن يكون هذا رأي ابن خلدون في رأس المال في زمنه إذ لم يكن رأس المال منفصلا عن عنصر العمل بل كان صاحب العمل مالكاً لرأس المال فكان يجمع في شخصه عنصري العمل ورأس المال. أما فصل رأس المال عن العمل فقد جاء إثر الثورة الصناعية التي أدت إلى أنه لم يعد في إمكان العمال تملك المشروع الاقتصادي لضخامة تكاليف إنشاء المصانع الكبيرة وإدارتها فاقتصر دورهم على أن يكونوا أجراء، فاستقل عنصر رأس المال عن عنصر العمل وظهرت بظهوره طبقة الرأسماليين كما ظهرت طبقة المنظمين الذين يجمعون شتات عناصر الإنتاج.

ولم يكن لعنصر رأس المال تلك الأهمية التي أصبحت له في عصرنا هذا، ونود أن نورد هنا رأي عالم اقتصادي عن رأس المال في القرون الوسطى، فالزمن الذي يتكلم عنه قريب من زمن كتابة المقدمة كذلك

---

[٢٦] مقدمة ابن خلدون – الفصل الأول ص ٨٣ (في أثر الهواء في أخلاق البشر)

استنتاج كل من المؤلفين. يقول آشلي: "يمكن القول على وجه الإجمال إنه لم يكن هناك مجال يذكر لاستغلال رأس المال في الفترة ما بين القرن الحادي عشر والرابع عشر. وفي أواخر تلك الفترة كانت تتاح فرص بين حين وآخر للمشاركة في مشروع تجاري، ولم تكن توجد موانع في استغلال رأس المال في مثل هذا السبيل على ألا تشترط فائدة محددة بل تكون الشركة في المكسب والخسارة على السواء ولكن تلك الفرص كانت لا تزال نادرة... وحتي عند نهوض الصناعات في ذلك الوقت لم يكن المجال يتسع للقيام بمثل المشروعات الحديثة والتوسع في الإنتاج، وقد كان الطلب محدوداً جداً وكذلك الصناع بحيث لا يمكن القيام بزيادة الإنتاج بسرعة كما نعهد ذلك الآن[٢٧]".

المبحث الثالث - تطور الإنتاج

يرى ابن خلدون أن الإنتاج يسترشد بقانون أقل مجهود وبالطلب والأثمان كما يرتبط بتقدم التعليم والمعرفة وبعامل الأمن.

الفرع الأول - قانون أقل مجهود

من الأمثلة على ذلك أن الإنسان يبدأ بالفلاحة لأنها بدائية طبيعية فهي تستدعي مجهوداً أقل من الصناعة إذ الصنائع أمور صناعية أي ليست طبيعية، تستدعي ملكات خاصة وتعليماً ومجهوداً خاصاً ودرجة من

---

[٢٧] Ashley – Economic History and theory – P. 139.

التحضر: "ثم أن الصنائع نفسها منها البسيط ومنها المركب والمتقدم منها في التعليم هو البسيط لبساطته ولأنه مختص بالضروريات[٢٨]".

الفرع الثاني ـ الطلب والأثمان

الطلب الأول ما ينصب على الضروريات حتى إذ أشبعت الضروريات انتقل إلى الكماليات، وكلما تأصلت حاجة اقتصادية ورسخت كان الطلب على الإنتاج المقابل لها شديداً، ومن ذلك مواد الترف حين استفحال الحضارة فإنها تكون مطلوبة من المترفين وتغلو أثمانها غلاءً فاحشاً وإليها يتجه الإنتاج الجديد. ويعقد ابن خلدون فصلاً خاصاً في بيان أن الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذ كثر طالها[٢٩]. فالطلب من ناحية وقانون أقل مجهود من ناحية أخرى هما العاملان الأساسيان في توجيه الإنتاج.

الفرع الثالث ـ عامل المعرفة والتعليم

على أن الإنتاج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم الفني، وهذا يأتي إما من ملابسة حضارات قديمة وتقليدها أو عن طريق التعليم. وقد بين ابن خلدون "أن الصنائع لا بد لها من المعلم" فليست[٣٠] الصنائع قائمة فقط على ملكات تنميها الحضارة وإنما هي أحوال "نقلها بالمباشرة أوعى لها

---

[٢٨] مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧٨ في أن الصنائع لا بد لها من المعلم

[٢٩] مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٨١

[٣٠] مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧٨

وأكمل"[٣١] وقد تناولنا أثر التقدم الفني في الإنتاج عند الكلام على تطور الصناعة.

الفرع الرابع ـ عامل الأمن

يرى ابن خلدون أن رسوخ الدولة شرط أساسي لتقدم الإنتاج؛ فصناعات الترف إنما توجد في الأمصار التي تقادم فيها العمران زمناً طويلاً، والعمران كما يقول إنما هو من قبل الدولة؛ ففي أول الدولة ينصرف السلطان إلى تمهيد أركانها في الداخل والخارج. أما حين ترسخ الدولة وينتشر الأمن فإن معظم نفقات السلطان توجه إلى مواد الرفه فيعظم الإنتاج وتحصل إجادته، وقد تكلمنا عن علاقة الدولة بالعمران في الفصل الخاص بالبيئة السياسية.

تقسيم وجوه الإنتاج:

على ضوء ما تقدم يرى ابن خلدون أن الإنتاج يبدأ بدائياً ثم يصبح في دور الحضارة صناعياً ويتجه عند استحكام الحضارة إلى أن يصبح ترفياً. والناس يتلمسون وجوه المعاش الطبيعية حتى إذا أدى الترف إلى إختلال بين الدخل والخارج لجأوا إلى وجوه المعاش غير الطبيعية؛ فهناك إذاً وجوه المعاش الطبيعية وهذه تنقسم إلى إنتاج بدائي وإنتاج صناعي وإنتاج ترفي ثم هناك وجوه المعاش غير الطبيعية. ونتناول هذين النوعين في المبحثين

---

[٣١] مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧٨

التاليين، ويلاحظ أن الإنتاج الترفي مرتبط بنظرية ابن خلدون العامة عن الترف ولذلك نبحثه في فصل "اقتصاديات الترف"

المبحث الرابع - وجوه المعاش الطبيعية

الفرع الأول - الإنتاج البدائي

يختلف الإنتاج البدائي عن الإنتاج الصناعي باعتماد الإنتاج البدائي من غير حاجة لمعلومات أو خبرة فنية خاصة؛ فهو إنتاج بسيط وينصرف معظمه نحو إشباع الضروريات مثل القوت، ومن أمثلته الفلاحة وتربية الماشية وصناعة الألبان واستخراج الحرير والعسل، والصيد والرعي، وتمتاز جميعها بالبساطة والتوافق مع الفطرة؛ فالإنسان إنما يطرق من بين طرق المعيشة أبسطها قبل أن يصل إلى الأنواع المركبة الدقيقة. ويهتم ابن خلدون من بين أنواع الإنتاج البدائي بالفلاحة فنراه يقول، وأما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش، أما الفلاحة فهي متقدمة عليها عليها كلها بالذات إذ هي بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم، ولهذا السبب في الخليقة إلى آدم أبي البشر وأنه معلمها والقائم عليها إشارة إلى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة[٣٢]".

---

[٣٢] مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص **٣٦٣** في وجوه المعاش وأصنافه

تعريف الفلاحة:

يعترف ابن خلدون الفلاحة بأنها "صناعة ثمرتها اتخاذ الأقوات والحبوب بالقيام على إثارة الأرض لها وزرعها وعلاج نباتها وتعهده بالسقي والتنمية إلى بلوغ غايته، ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه وإحكام الأعمال لذلك هو تحصيل أسبابه ودواعيه[٣٣]".

الفلاحة صناعة بدوية:

يقول ابن خلدون أن الفلاحة أقدم الصنائع "لما أنها محصلة للقوت المكمل لحياة الإنسان غالبا إذ يمكن وجوده من دون جميع الأشياء إلا من دون القوت، ولهذا اختصت هذه الصناعة بالبدو لأنه أقدم من الحضر وسابق عليه فكانت هذه الصناعة لذلك بدوية لا يقوم عليها الحضر ولا يعرفونها لأن أحوالهم كلها ثانية عن البداوة[٣٤]".

وقد يكون قصد ابن خلدون بوصفها أنها صناعة بدوية الدلالة على بساطتها وعلى تقدمها من حيث الزمان على الصناعات الأخرى، ذلك أن هناك من الكتاب من يرى أن العالم تميز في كل من أدوار تطوره بطابع اقتصادي خاص متغلب على ما سواه. وفي الأدوار الأولى تميز الإنتاج بالطابع الزراعي. ولعله قصد إلى هذا المعنى بنسبتها إلى البداوة، وهي التطور الذي يسبق الحضارة دائما. وكلمة البدو في تعبيره تنصب على من

---

[٣٣] ص ٣٨٤ في صناعة الفلاحة [٣٣]مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس

[٣٤] مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٨٤ في صناعة الفلاحة

لم يكن من الحضريين سكان المدن أى أنها تشمل الفلاحين ولا يقصد بها ما نفهمه الآن عن البدو الرحل، فهو يستعملها بمعنى البدائيين.

ابن خلدون والفيزوكرات:

ويتفق ابن خلدون في تقديمه للفلاحة على ما سواها مع الطبيعين (الفيزوكرات) وقد كانوا يرون أن الأرض إنما هي طريق الإنتاج الحقيقي والوحيد، وأن طبقة الزراع إنما هي الطبقة المنتجة الوحيدة، وأما الطبقات الأخرى فما هي إلا طبقات عقيمة، بيد أنه تميز عنهم بصدق النظر واعتدال الرأي؛ فهو لم يسرف كما أسرفوا في إفراد الأرض بالصفة الإنتاجية، بل على خلاف ذلك قرر أن الصناعة والتجارة من الوجوه المنتجة كذلك..

من هذا نرى أن ابن خلدون لم يسرف في تقديره للفلاحة مثل الطبيعيين، كما أنه لم يهمل شأنها مثل ما فعل التجاريون بل سلك بين هذا وذاك سبيلا وسطا

وسار في أثره آدم سميث، كما قال ليست (list) بتقسيم التطور الإنتاجي إلى أدوار يأتي في أولها دور الفلاحة في صورتي الرعي والزراعة، ولكن ابن خلدون يمتاز عليه بأنه لم يقدم مثله دور الصناعة على دور التجارة، وهو ما لا يوجد دليل حاسم على اضطراد حدوثه.

مهانة الفلاحة:

ثم تكلم ابن خلدون عن نقطة الضعف في الفلاحة وهي المهانة التي تلازم من يحترفها فعقد فصلا في أن الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو. ويقول الأستاذ مُحَّد صالح بك في هذا الصدد: "وليس في موقف ابن خلدون إزاء الفلاحة ما يبعث على الدهشة، ولم يكن رأيه إلا ترديدا لما عرف عن العرب من كراهية الاشتغال بالفلاحة لأن انتحالها يقضي بالاستقرار في مكان معين ارتقابا لثمرتها الموجودة، وهي لا تأتي إلا في مواعيد دورية متباعدة؛ لذلك هيأت الفلاحة للحكام والأمراء إمكان بسط إراداتهم وسلطانهم على الفلاحين وفرض المغارم والمكوس عليهم.

فإذا انضاف إلى ما تقدم أن العرب لم يحترفوا الفلاحة، وأنهم تمتعوا طوال تاريخهم باستقلالهم وأنهم استبعدوا كل الامم المجاورة لهم في فارس وسوريا ومصر، وهي تلك الأمم التي احترفت الفلاحة منذ فجر الحضارة إدراكا لكراهية العرب للفلاحة واعتبارهم إياها رمزا للعبودية والمهانة..

ومما هو جدير بالذكر أن التجار والصناع يتعرضون كذلك للاستكانة والقهر، ومع ذلك لم ينسب ابن خلدون لهم صفة الذلة والمسكنة، فما الذي انفردت الفلاحة به دون غيرها لتنسب لها المهانة؟. الواقع أنه يجب أن ينظر نظرة عيقة لتلك الظاهرة ليستطاع تفسيرها، ذلك أنه يلاحظ أنه كلما أتى كسب الإنسان رغدًا سهلًا واعتاد الحياة تبعا لذلك مستقرة منتظمة، نقصت فيه صفات الكفاح وضعفت فيه صفات

التوثب والاستعداد، ولهذا فإن الفلاحة لا تؤدي إلى مهانة المنتحلين لها بنسبة واحدة في حالة إقليمين مختلفين: هذا إقليم جبلي مجدب، وذاك سهل وافر الخصب؛ فالزارع الجبلي أقرب إلى الاحتفاظ بصفات الكفاح أما زارع السهل فالحياة سهلة والمعيشة المستقرة تدفعه إلى الاستكانة ومن ثم الى الخضوع للضغط الخارجي.

واذا سلمنا بما تقدم فالفلاحة ليست بحد ذاتها منفردة بإكساب المهانة لمنتحليها، وإنما هي حال الاستقرار الاقتصادي والدعة وعادة الرخاء والترف المؤدي إلى الانحلال، وهذه الحالة النفسية وإن توفرت كثيرا في الفلاحة فهى قابلة لأن تتوفر في التجارة والصناعة في مجتمعات مختلفة.. عندئذ تنطبق عوارض المهانة على طبقات الصناع والتجار بعكس الفلاحين فإنهم يحتفظون بصفات الكفاح ويصبحون المورد المهم الذي تستغله البلاد للدفاع عنها، وهذا ما يفسر لنا ميل الاقتصاديين الحديثين إلى مقاومة الهجرة من الريف إلى المدن نظرا لما تمتاز به الحياة في الريف من حيث إنماء صفات الرجولة والشجاعة والكفاح.

إنما يمكن القول أن ابن خلدون اهتم بالصنائع أكثر من اهتمامه بالفلاحة التي وصفها بأنها بدائية لارتباط إتقان الصنائع وتنوعها بتقدم الحضارة ورسوخها؛ فقد كان في البلاد كفايتها من المنتجات الزراعية ولم تكن الوسيلة إلى رفع مستوى المعيشة مضاعفة الإنتاج الزراعي؛ فالدولة التي يكفيها مليون أردب قمح لا يرتفع مستوى معيشتها إذا أنتجت ٢ مليون أردبا (إلا في حالة التصدير) أما إذا أنتجت مليون أردبا قمح

وصرفت المجهود الجديد لإنتاج صنائع متنوعة فإن مستوى معيشتها يرتفع.. وقد أدرك ابن خلدون ذلك فلم يقرن التقدم المادي بزيادة الإنتاج بل بتنوعه، وفي الصنائع مجال التخصص والتنوع فالمجتمع الذي لازمه ابن خلدون كان قد جاوز الطور الزراعي البدائي إلى طور الحضارة بصناعاتها ومهنها المختلفة المتنوعة.

الفرع الثانى - الإنتاج الصناعى

يمتاز هذا الدور بادخال صناعات وخدمات جديدة، وتأتي الصناعة بعد الفلاحة من حيث الزمن فهى ثانيتها ومتأخرة عنها لأنها مركبة علمية تصرف فيها الأفكار والأنظار، ولهذا لا توجد غالبا إلا في أهل الحضر الذي هو متأخر عن البدو وثان عنه[٣٥].

يقصد ابن خلدون إذا بالصناعة تلك الأعمال التحويلية المركبة الدقيقة نوعا ما، والتي لا تكون إلا حيث يبلغ الإنسان درجة من التحضر والمدنية؛ فصناعة الآلات أو الأدوات الأولية التي يحتاج إليها الصياد أو الزارع وهو على حاله من البداوة، لا يعتبرها ابن خلدون مما يدخل في نطاق تعريفه فالصناعة تفترض تجاوز الإنسان طور البداوة وحصوله على حد أدنى من التحضر، وتبدو أهمية تلك الملاحظة عند شرح رأيه في أن رسوخ الحضارة بخلاف الفلاحة فهذه ملازمة لحال البدو.

---

[٣٥] ص ٣٦٣ في وجوه المعاش وأصنافه ومذاهبه مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس

وهو يبحث إجمالا أنواعا من الصناعات يوردها على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر إذ أنه يرى أن الصنائع كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران؛ فهي بحيث تشذ عن الحصر ولا يأخذها العد وهي تتفاوت من حيث ضرورتها وشرف موضوعها فمثل الضروري صناعة الفلاحة والبناء والنجارة والحياكة ومن الصناعات الشريفة الموضوع الكتابة والطب والغناء، وهذه داعية إلى مخالطة الملوك الأعاظم في خلواتهم ومجالس أنسهم فلها بذلك شرف ليس لغيرها[٣٦].

وثم ما يلفت النظر في إدماجه الطب والغناء إلخ.. في الصناعة فهو بذلك قد أدمج الخدمة في باب الصناعة ويجدر بالذكر هنا أن الخدمة لم تظفر بالاعتراف بصفتها الإنتاجية إلا حديثا بعد محاولات طويلة لبعض الاقتصاديين، وقد اعترف آدم سميث بالخدمة كعامل منتج إذا كانت تؤدى إلي إنتاج أشياء مادية، ولكنه لم يعترف بالخدمات المعنوية والتدريس.. أما ابن خلدون فعقد فصلا في أن التدريس للعلم من جملة الصنائع[٣٧] وإنه لفضل يذكر بالثناء الجم لابن خلدون أن يكون أول من أقر بالخدمة للصفة الإنتاجية.

ولقد ذكر صناعة الفلاحة بين الصناعات، والواقع أن الفلاحة بما انطوت عليه من عمل تحويلي تشبه الصناعة كثيرا، ولكنها تتميز بتفوق

---

[٣٦] مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٨٤ في الإشارة إلى أمهات الصنائع

[٣٧] مقدمة ابن خلدون – الفصل السادس ص ٤٠٧

الطبيعة في المساهمة في ثمرات الإنتاج، وهو يستعمل لفظ صناعة في هذا الموضوع بمعنى حرفة أو مهنة.

التخصص في الصنائع:

تلك الصناعات الكثيرة المتعددة لا يزاولها فرد واحد؛ فهى افتراضا مركبة تستدعي كثيرا من الخبرة التي تكتسب بالتمرين، ولا بد من أن يتخصص كل منها في صناعات معينة وإتقانها لها، وهذا ما يعرف بالتخصص الإقليمى في الصناعة، وقد لاحظ ابن خلدون هذين النوعين من التخصص، وتكلم عنهما باستفاضة. أما عن التخصص الفردي فهي ظاهرة تصاحب تقسيم العمل وإشاعة التضامن في المجتمع الذي يكمل بعضه بعضا، فكل ينتج ما تخصص فيه، وما لم ينتجه يحصل عليه من إنتاج الغير المتقن، ولقد فسر ابن خلدون ظاهرة التخصص الفردي في الصناعات بأنه لما كانت الصناعة ملكة فإن من حصلت له تلك الملكة فقل أن يجيد بعدها ملكة أخرى[٣٨] ومثال ذلك الترزي إذا أفاد ملكة الحياكة وأحكمها ورسخت في نفسه فلا يجيد من بعدها ملكة النجارة أو البناء، والسبب في ذلك أن الملكات صفات للنفس وألوان فلا تزدحم دفعة.

ويأتي ابن خلدون في هذا الصدد بملاحظة يحسن تدبرها بإمعان كبير فهو يقرّر "أن من كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات ومنها ملكة

---

[٣٨]ص ٣٨٣ مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس

الصناعة وأحسن استعداد لحصولها. أما من خرج عن الفطرة فقد ضعف فيه الاستعداد للتلوّن بأية ملكة لسبق تلوّنه بملكة معينة فكان قبوله للملكة الأخرى أضعف، وهذا بين يشهد له الوجود" (مقدّمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٨٣)

والمثل الواضح لذلك أن العرب حين نزلوا بالأندلس وكانت نفوسهم على الفطرة قبلوا ألوان الحضارة وضربوا بالسهم الوافر في مختلف مناحي الصناعة والفلاحة والعلوم في سرعة مدهشة وبإتقان عظيم.

وتكلم عن التخصص الإقليمي (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٥٧ في اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون بعض) فقرّر أنه ينبني على احتياجات الإقليم؛ فالصناعة تسعى إلى سدّ حاجات الإنسان، الضروري منها فالكمالي، فالعربي البدوي بعيد عن العمران الحضري، وما يدعو إليه من الصنائع تستجاد كلما كثر الطلب عليها ولا يكثر الطلب عليها إلا إذا كانت تسدّ حاجة متزايدة الأهمية لدى المجتمع المحلي خاصة وأنه يبدو أن الصناعة لم يكن الغرض الأوّل منها التصدير للخارج "إن الصناعة الضرورية للمعاش توجد في كل مصر، كالخياط والحدّاد والنجار وأمثالها، وما يستدعي لعوائد الترف وأحواله، فإنما يوجد في المدن المستبحرة في العمران الآخذة في عوائد الترف والحضارة مثل الزجَّاج والصائغ والدهَّان الخ، وهي متفاوتة وبقدر ما تزيد عوائد الحضارة وتستدعي أحوال الترف تحدث صنائع لذلك النوع فتوجد بذلك المصر دون غيره. ومن هذا الباب الحمامات لأنها إنما توجد في الأمصار

المستحضرة المستبحرة العمران لما يدعو إليه الترف والغنى من التنعم، ولذلك لا تكون في المدن المتوسطة، وإن نزح بعض الملوك والرؤساء إليها فيختطها ويجري أحوالها إلا أنها إذا لم تكن لها داعية من كافة الناس، فسرعان ما تهجر وتخرب وفرّ عنها العامة لقلة فائدتهم ومعاشهم منها" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٥٨ في اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون البعض) فأساس الصناعة إشباعها لحاجات شخصية لدى المستهلكين يؤثر الإقليم وحالة العمران في تكييفها.

تطوّر الصناعة:

سبق أن قدّمنا أن الصناعة تتطلب حالة من الحضارة أرفع مما تتطلبه الفلاحة فهي لا توجد إلا في الأمم التي تجاوزت حالة البداوة وبدأت في تذوق حدّ معين من الحضارة، وقلنا إن المقصود بالصناعة ليس تلك التي تنتج أنواعا من المنتجات الأوّلية الضرورية الخشنة فهذه لا يكلد يخلو منها عصر من عصور التمدن البشري، على أن الصناعة لا تقفز طفرة إلى ذروة الإتقان والرسوخ، بل هي تتدرّج من البسيط نسبيا إلى المركب ومن الضروري إلى الكمالي، بل إن نظر المجتمع إلى ما هو ضروري أو كمالي من الصناعات والخدمات يتطوّر بتطوّر الحضارة.

يقول في ذلك: "ثم إن الصنائع منها البسيط ومنها المركب، والبسيط هو الذي يختص بالضروريات والمركب هو الذي يكون للكماليات، والمتقدّم منها في التعليم هو البسيط لبساطته أولا ولأنه مختص بالضروري

الذي تتوفر الدواعي على نقله فيكون سابقا في التعليم ويكون تعليمه لذلك ناقصا. ولا يزال الفكر يخرج أصنافها ومركباتها من القوّة إلى الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا على التدريج حتى تكمل، ولا يحصل ذلك دفعة لاسيما في الأمور الصناعية فلا بدّ له إذن من زمان" (مقدّمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧٩ في أن الصنائع لا بدّ لها من المعلم)

وكثيرا ما اتحدت الكماليات بمزاج المجتمع ورسخت فيه فأصبحت من الضروريات، ولما كان المطلوب من الصناعة إنتاج أشياء لسدّ حاجات المجتمع فإنها ترسخ وتستجاد حيث الحاجة إليها أكثر إلحاحا وحيث يكون المزاج القومي متذوّقا لها ومستسيغا إياها.

ويرى ابن خلدون تأييدا لما تقدّم في الظاهرة الآتية، وهي أن الصناعة لا تستجاد بالأمصار المستحدثة العمران بالدرجة التي تستجاد بها في الأمصار التي استبحرت في الحضارة ثم تناقص عمرانها.

ولو بلغت الأمصار المستحدثة العمران مبلغ الأمصار القديمة فيه من حيث الوفور والكثرة[١]، ويضرب ابن خلدون مثل الأندلس في عهده فيقول: "فإنا نجد فيها رسوم الصنائع قائمة كالمباني والطبخ وأصناف الغناء واللهو والرقص وتنضيد الفرش في القصور وحسن الترتيب والأوضاع[٢] الخ" فالصنائع في نظر ابن خلدون تتدرّج نحو الإتقان وتتنوع وفقا لتقدّم الحضارة ورسوخها وازدياد الحاجات وازدياد الثروة. على أن الشعور بالحاجة وحده ليس سبب الاختراع وإنما هو دافع لتحسين أو إتقان اختراع

موجود ومكتشف[٣]. ذلك أن الشعور بالحاجة يتولد عن تجربة اختراع قائم والإيمان بفوائدة. أما الاختراع نفسه فقد يكون نتيجة المصادفة أو التجربة والتعليم.

لذلك رأينا ابن خلدون اهتم اهتماماً كبيراً ببيان أثر المعلم – ممثل التجربة والتعليم – في الصناعات وفي إيجادها ونشرها فهو يقول مثلا: "إن الصناعة هي ملكة في أمر عملي فكري وبكونه عمليا هو جسماني محسوس والأحوال الجسمانية المحسوسة نقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة والملكة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى ترسخ صورته وعلي نسبة الأصل تكون الملكة ونقل المعاينة أوعب وأتم من نقل الخبر.. وعلى قدر جودة التعليم وملكة المتعلم يكون حذق المتعلم في الصناعة.

مقارنة آراء آدم سميث والطبيعيين والتجاريين:

نظر ابن خلدون إلى الصناعة نظرة شاملة لم يسبق إليها، فلقد اعتبر الصناعة شاملة لإنتاج الأشياء المادية، وكذلك الامتهانات فهو يقول في مقدّمته: "والكسب من الأعمال الإنسانية أما في مواد معينة وتسمى الصنائع من كتابة ونجارة وحياكة وفروسية أو في مواد غير معينة، وهي جميع الامتهانات والتصرفات" وفي موضع آخر من المقدّمة يقول: "وتنقسم الصنائع أيضا إلى ما يختص بأمر المعاش ضروريا كان أو غير ضروري وإلى ما يختص بالأفكار التي هي خاصية الإنسان من العلوم والصنائع

والسياسة، ومن الأوّل الحياكة والجزارة وأمثالها، ومن الثاني الوراقة وهي معاناة الكتب بالاستنساخ والتجليد، والغناء والشعر وتعليم العلم ومن الثالث الجندية وأمثالها والله أعلم".

وهو بهذة النظرة الشاملة للإنتاج يتميز على الطبيعيين الذين كانوا يعتبرون الطبقات الأخرى غير الزرّاع طبقات عقيمة، وعلى التجاريين الذين لا يعنيهم أولا سوى جمع الذهب والفضة، وعلى آدم سميث؛ فإن آدم سميث إن اعترف بأن الامتهانات منتجة إلا أنه قصر تلك الصفة على الامتهانات التي تؤدي إلى منتجات مادية فقط. وقد تخلص ابن خلدون من إحساس البعض بالازدراء نحو الصنائع التي تؤدي خدمات ثقافية أو اجتماعية؛ فبعض الناس ينظر إليها كصنائع طفيلية بينما هي كما بين ذلك ابن خلدون نتيجة حتمية للتقدّم المادي وازدياد الثروة ففي تلك الأوجه "الترفيه" يصرف نشاط المجتمع المتزايد.

ومن الملاحظ في الزمن الحديث اتجاه المجتمع نحو تلك الصنائع الترفية والصنائع التي تؤدّي خدمات ثقافية واجتماعية، أن بعض المؤلفين لا يزالون متأثرين بآراء آدم سميث عن "العمل غير المنتج" ويردّد هؤلاء القول بأن العالم لا يمكن أن يعيش على "الترفيات" ولا بدّ من توجيه الإنتاج نحو المنتجات الأساسية.

على أنه يلاحظ أن المنتجات الأساسية لها طلب محدود، ولا بدّ من اتجاه القوى الإنتاجية الزائدة إلى الصنائع الحاجية والكمالية، ويبقى من

المرغوب فيه صقل الذوق العالم بحيث يختار من الأمور الحاجية والكمالية تلك التي لها طابع النفع الحقيقي ضاربا الصفح عما يعتبر تضييعا وسوء اختيار. ولم يغفل ابن خلدون مع ذلك عن أن الصنائع المشار إليها قد يحصل الإسراف في إنمائها، أو قد تتجاوز صفة الكماليات إلى الخروج عن الحدّ ونبه إلى مضار ذلك، ويتفق في ذلك مع الاقتصاديين الحديثين

الفرع الثالث ـ التجارة

بدأ ابن خلدون بتعريف التجارة تعريفا علميا واضحا فقال: "إن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أياما كانت السلعة من زرع أو حيوان أو قماش، وذلك القدر النامي يسمي ربحا، وتلخص التجارة في كلمتين: شراء الرخيص وبيع الغالي" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧٤ في معنى التجارة).

ثم ذكر ابن خلدون في تعريفه للتجارة بأنها تحصل عن أحد طريقين: إما باختزان السلعة وتحين حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء، وإما بنقلها الى بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من البلد الذي اشتريت فيه. فربح التجارة إنما ينتج عن نقل السلعة نقلا زمانيا أو مكانيا (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧٥ في نقل التاجر للسلع).

شروط التجارة:

يقرّر ابن خلدون أن التاجر يجب أن يكون له من الصفات ما يستطيع بها مغالبة الأحوال التي تعترضه في التجارة، لذلك يبدأ بعض

ظروف التجارة "وكثرة ما فيها من الغش والتطفيف بالبضائع والمطل في الأثمان والجحود والإنكار المسحت لرأس المال إن لم يتقيد بالكتاب والشهادة"، ويخلص من ذلك إلى ما يجب على التاجر أن تصف به من جرأة على الخصومة وبصر بالحسبان وشدّة في المماحكة وإقدام على الحكام أو جاه يحمل الحكام على إنصافه من معامليه' ويستنتج "أن من كان فاقدا للجرأة والإقدام من نفسه وفاقدا للجاه من الحكام، فينبغي له أن يجتنب الاحتراف بالتجارة لأنه يعرض ماله للضياع والذهاب ويصير مأكلة للباعة".. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص**٣٧٤** في أي أصناف الناس يحترف بالتجارة) بيد أن تلك الصفات لا تكفي لنجاح التاجر بل عليه أن يتبع سياسة معينة في انتقاء سلعة، فما هي تلك إذًا تلك السياسة.

ينصح ابن خلدون التاجر بأن يجلب من الأصناف ما تشتد حاجة الناس إليه أي أن يراعي حالة الطلب، على أن مراعاة حالة الطلب في زمن معين قصير لا تكفي فقد يشتد الطلب على سلعة اليوم ويكسد غدا مثل الأزياء. لذلك يجب على التاجر انتقاء سلعة يكون الطلب عليها ثابتا غير مرن فلا تؤثر تقلبات السوق تأثيرا سيئا على سلعته، إلا أن كل ذلك أيضا لا يكفي بل يجب على التاجر أن يختار من هذه السلعة النوع الوسط، إذ هو ادعى أن يكثر استيعاب الجمهور له، فيكون في متناول أهل الثورة وسائر الناس. (مقدمة ابن خلدون الفصل الخامس ص **٣٧٥** في نقل التاجر للسلع) ولعل هذه النصيحة تتوافق مع الاتجاه الملحوظ حاليا في

الصناعة إلى تبسيط النماذج وتوحيدها (standardization) إذ يسهل الإنتاج الكبير ويؤدّي إلى اعتدال الأثمان وبالتالي إلى زيادة الاستيعاب.

احتكار السلع:

إلى هنا تكلم ابن خلدون عن التجارة الحرة غير المقيدة بيد أن هناك الاحتكار وهو كثيرا ما شغل جزءا مهما في مجال التجارة، وقد عالج ابن خلدون هذا الموضوع منتقدا تلك الظاهرة إلا أنه يفرق بين حالتين: احتكار الأقوات واحتكار مواد الترف، ويشتد في نقد احتكار الأقوات بنوع خاص (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧٦ في الاحتكار).

وقد بين ابن خلدون في مقدمته فضل الاقتصاد الحر بطريقة علمية فذة وبين أنه يؤدي إلى بلوغ المتعاملين لمنفعتهم القصوى، فلا ينتظر من مثل هذا المؤلف تحبيذ الاحتكار وفيه إلغاء للتعامل الحر. بيد أن الضرر الذي يصيب المتعاملين يختلف فيما إذا كانت البضاعة المحتكرة ضرورية لهم أو كمالية يصح لهم الاستغناء عنها أو استبدالها بغيرها. لذلك نراه يحمل حملة شديدة على محتكري الأصناف الضرورية.

ويحسن هنا أن نلاحظ ظاهرة لها أهميتها وهي أن الاحتكار بطبيعته يتطلب كون موضوعه متمتعا بطلب غير مرن، إذ أنه إذا كان موضوع الاحتكار سلعة ذات طلب مرن فان قانون الاستبدال يحد من الاحتكار حدا بالغا. وينتج عن ذلك أن شركات الاحتكار تسعى إلى وضع يدها

على ما هو ضروري للمجتمع فيزداد بذلك أثر تحكمها وضرره، وتلك الظاهرة تبين أهمية التفرقة التي أشار إليها ابن خلدون في احتكار ما هو ضروري وما هو غير ضروري من السلع.

هذا الضرر الذي يلحق المستهلكين يؤدي إلى إيجاد نفرة في نفوسهم من المنتجين المحتكرين. ويؤدي إلى شقاق وتباغض، ويتخذ هذا النفور مدى جديدا في عالم ينفصل فيه الرأسماليون عن غيرهم، فالاحتكار يصبح في يد طبقة الرأسماليين وتكون تلك الطبقة موضع سخط الطبقات الأخرى ويكون الاحتكار أحد العوامل المهمة في إذكاء حرب الطبقات.

وقد تكفل الزمن هنا أيضا بتوضيح وتبرير فكرة ابن خلدون عن متابعة قوى المستهلكين النفسية لما يدفعونه كرها، وهو ما يقول فيه "اعلم أن الناس لحاجتهم إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلون فيها من المال اضطرارا؛ فتبقى النفوس متعلقة به لإعطائه ضرورة من غير سعة في العذر فهو كالمكره، فلهذا يكون من عرف بالاحتكار تجتمع القوى النفسانية على متابعته لما يأخذه من أموالهم". (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧٦ في الاحتكار)

ابن خلدون وحرية التجارة:

قدمنا رأي ابن خلدون في التجارة الحرة وفي الاحتكار وكيف أنه حمل على الاحتكار وندد به وبذلك نستطيع أن نقرر أن ابن خلدون من أنصار حرية التجارة بل هو أول كاتب اقتصادي عظيم الأثر ناصر التجارة الحرة

قبل آدم سميث بأكثر من ثلاثمائة سنة. ولقد ذكر رأيه هذا في أكثر من موضع وفصله بكثير من التدقيق، وقد بينا في فصل آخر كيف شرح السوق الحرة وأهميتها وفوائدها وكيف أيد استنتاجه بنظرية تقارب القوة الشرائية وما تؤدي إليه من بلوغ المتعاملين المنفعة القصوى.

ولا نرى داعيا لتكرار ما ذكر في ذلك الفصل بالتفصيل، وإنما أشرنا إليه لندعم القول إن كان في حاجة إلى تدعيم بأن ابن خلدون أول أنصار المدرسة الاقتصادية الحرة، ويجلو ذلك المقارنة بين آرائه وبين ما ساد القرون الوسطى من مختلف القيود والتحديدات على الإنتاج تلك القيود والتحديدات التي أدت إلى جمود أوروبا ذلك الجمود المعروف مدى تلك القرون¨ (انظر أشلى –كتابه في تاريخ النظريات الاقتصادية).

المبحث الخامس - وجوه المعاش غير الطبيعية

الفرع الأول - أمثلة من وجوه المعاش غير الطبيعية

تكلمنا في المبحث الرابع عن وجوه المعاش الطبيعية فتناولنا الفلاحة والصناعة والتجارة والامتهانات. غير أنه كثيرا ما يلجأ الإنسان إلى طرق وجوه أخرى من المعاش قد تكون غير طبيعية، وقد ضرب ابن خلدون عدة أمثلة لها فمنها الخدمة والإمارة وابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز وانتحال المعاش من كشف المستقبل والكيمياء، ونستعرض بعضها فيما يلي:

في أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعي:

يقسم ابن خلدون الخدمة إلى قسمين: الخدمة العامة، والخدمة الخاصة. أما الخدمة العامة فهي تندرج في الإمارة والملك الأعظم هو ينبوع جداول من يخدمونه. وأما الخدمة الخاصة فهي ما دون ذلك وسببها "أن أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لما ربي عليه من خلق التنعم والترف فيتخذ من يتولى ذلك له ويقطعه عليه أجرا من ماله" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص٣٦٤ في أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعي)

يقول ابن خلدون عن الإمارة "إنها ليست بمذهب طبيعي للمعاش، وقد تقدم شيء من أحوال الجبايات السلطانية وأهلها في الفصل الثاني" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٦٣ في وجوه المعاش وأصنافه).

ويقول عن الخدمة الخاصة "إنها حالة غير محدودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان إذ الثقة بكل أحد عجز ولأنها تزيد في الوظائف والخرج وتدل على العجز والحنث اللذين ينبغي في مذاهب الرجولية التنزه عنهما[(٤)]". [(٤)] مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٦٤

فكأنما قد قضى ابن خلدون على شطري الخدمة بالشذوذ والانحراف عن الطريق الطبيعي. فهل قصد ابن خلدون ذلك الإطلاق الذي قد يستنتج من كتابته، أم قد قصد إلى تبيان أحوال تطرأ على الامتهانات

وتجعلها غير مسايرة للقواعد المألوفة. نتبين ذلك بتحليل كتاباته في شطريها.

ففي كلامه عن الإمارة دمغها بأنها مذهب غير طبيعي للمعاش، وقرن ذلك بما يصاحبها من أحوال الجبايات السلطانية وما يعتريها من مثالب ومظالم.

ففي الجبايات ظلم وتعنت وفي إنفاقها إسراف وتضييع بغير حق، فحيث يكون الإنفاق خاضعا للهوى وسوء التقدير تكون الإمارة في حدود ما تقدم مذهبا غير طبيعي للمعاش فهو يقصد إذا التنديد بحالة الإسراف في التوظيف والإنفاق والعسف والاضطهاد في الجباية؛ فالذين ينالون مرتباتهم نتيجة لقيامهم بالمظالم أو من المال المشوب بها لا يتناولون معاشا طبيعيا.

ننتقل إلى ما قاله عن الخدمة الخاصة، نجد التفسير الذي قدمناه مضطردا كل الاضطراد فهو يحمل على الإسراف في إسناد أعمال إلى الغير كان ينبغي لصاحبها القيام بها. فهذا الشخص المترفع عن مباشرة أموره بنفسه مختل التقدير من الناحية الاقتصادية ومن يختارهم للقيام بأعماله يعيشون معتمدين على إسرافه واختلال تقديره وهي حالة لا يحسن استمرارها حالتهم ليست طبيعية. ومن وجه آخر فإنهم لا يؤدون الأعمال الموكولة إليهم بدافع شخصي فهم يؤدونها بإهمال أو بتضييع ولا يتناسب إنتاجهم مع إنتاج مخدومهم لو أنه كان يخدم نفسه بنفسه.

يقول ابن خلدون "ومع ذلك فالخديم القائم بذلك لا يعدو أربع حالات: إما مضطلع بأمره وموثوق فيها يحصل بيده، وإما بالعكس فيهما وهو أن يكون غير مضطلع بأمره أو موثوق فيها يحصل بيده، وإما بالعكس في إحداهما فقط مثل أن يكون مضطلعا غير موثوق أو موثوقا غير مضطلع. فأما الأول وهو المضطلع الموثوق فلا يمكن أحد استعماله بوجه إذ هو باضطلاعه وثقته غني عن أهل الرتب الدنية ومحتقر لمنال الأجر من الخدمة لاقتداره على أكثر من ذلك فلا يستعمله إلا الأمراء أهل الجاه العريض لعموم الحاجة إلى الجاه. وأما الصنف الثاني وهو من ليس بمضطلع ولا موثوق فلا ينبغي لعاقل استعماله لأنه يجحف بمخدومه في الأمرين معا، فيضيع عليه لعدم الاضطلاع تارة ويذهب ماله بالخيانة أخرى فهو على كل حال كل على مولاه فهذان الصنفان لا يطمع أحد في استعمالهما ولم يبق إلا استعمال الصنفين الآخرين موثوق غير مضطلع ومضطلع غير موثوق وللناس في الترجيح بينهما مذهبان، ولكل من الترجيحين وجه إلا أن المضطلع ولو كان غير موثوق أرجح لأنه يؤمن تضييعه ويحاول على التحرز من خيانته جهد الاستطاعة، وأما المضيع ولو كان مأمونا فضرره بالتضييع أكثر من نفعه[١]".

مما تقدّم يتبين أن ابن خلدون لم يقصد إطلاقا أن الخدمات غير منتجة بل أراد أن يبين أن حالة المأجورين ليست كالحالة الاستقلالية من ناحية الإنتاج يؤيد ذلك أنه اعتبر الخدمات في الزراعة والفلاحة والصناعة، بل الامتهانات على العموم منتجة، وإنما قصد بحملته على الخدمة حالات فيها هي موضوع سخطه مثل الإسراف في التوظيف، والاعتماد من غير

موجب على الخدم، والإهمال في مباشرة الشخص أعماله بنفسه. هذا ما أراد التنبيه إليه وهو في ذلك على حق إذ أن الدافع الشخصي إذا لم يتوفر للمنتج نقص إنتاجه نقصا فاحشا. وتلك النتيجة إنما هي جزئية من الكلية العامة التي قال بها وهي النظام الاقتصادي الحر الذي يعتمد على الدافع الشخصي.

في الحال المعاش بابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز:

بعد أن بينا رأي ابن خلدون في الإمارة والخدمة ننتقل إلى أمثلة ذكرها عن الوسائل غير الطبيعية المعاش غير التي تقدم ذكرها. فنراه يذكر صناعة (مهنة) تشوف المستقبل، وصناعة الكيمياء، وهي التي كان يوهم أصحابها الناس بقدرتهم على تحويل المعادن الرخيصة إلى ذهب ويفرد فصلا في انتحال المعاش بابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز يبحث فيه ظاهرة الالتجاء إلى وسائل غير طبيعية للمعاش وأسباب ذلك ودواعيه.

يقول ابن خلدون "إن كثيرًا من ضعفاء العقول في الامصار يحرصون على استخراج الأموال من تحت الأرض ويبتغون المكسب من ذلك ويعتقدون أن أموال الأمم السالفة مختزنة كلها تحت الأرض". ويذكر أنه "كثيرًا ما يولع ضعفاء العقول بجمع الأيدي على الاحتقار ويتسترون فيه بظلمات الليل مخافة الرقباء وعيون أهل الدول، فإذا لم يعثروا على شيء ردوا ذلك إلى الجهل بالطلسم الذي ختم به على ذلك المال".

ويتابع ابن خلدون حديثة عنهم بقوله: "والذي يحمل على ذلك في الغالب زيادة على ضعف العقل إنما هو العجز عن طلب المعاش بالطرق الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة فيطلبونه بالوجوه المنحرفة وعلى غير المجري الطبيعي". وكثيراً ما تحاول الدولة أثناء عزم الفارين عن ولوج الطرق غير الطبيعية للمعاش فتفرض العقوبات عليهم. ولكن هيهات للعقوبات أن تستأصل ظاهرة اجتماعية متأصلة الأسباب إذ هي في الأكثر" نتيجة زيادة الترف وعوائده وخروجه عن حد النهاية حتى يقصر عنها وجوه الكسب ومذاهبه ولا تفي بمطالبها، فإذا عجز عن الكسب بالمجرى الطبيعي لم يجد وليجة في نفسه إلا التمني لوجود المال العظيم دفعة من غير كلفة ليفي له ذلك بالعوائد التي حصل في أسرها (مقدمة ابن خلدون– الفصل الخامس ص ٣٦٥، ٣٦٦

هذا التعليل الذي قدمه لنا ابن خلدون له أهمية في تفسير ظاهر الالتجاء إلى الطرق غير الطبيعية في المعاش حين يعم الترف بين الناس، ومن ذلك انتشار النصب ولعب الميسر وسباق الخليل واليانصيب والمضاربات من غير المحترفين، كما حصل في أمريكا سنة ١٩٢٩ حيث كان هم الفرد العادي المضاربة في البورصة. كل ذلك لا ينتشر في عالم هادئ متزن الدخل والخرج موفور الطلبات ولكن أعراض تبدو حيث يختل الدخل والخرج عند الكثير من الأفراد فيحاولون جبر النقص في ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز بالإلتجاء إلى الطرق غير الطبيعية. وعلى

الذين يرجون معالجة تلك الأعراض أن يتتبعوا أسبابها ويعملوا على معالجة الاختلال الأساسي المتسبب فيها. ولعله يحسن أن يتبع المجتمع سياسة ضغط على مظاهر الترف فترجع الحياة على نسبها المعقولة ذلك أجدر برد الأفراد عن انتحال الطرق غير الطبيعية في المعاش.

المبحث السادس : هل يصح وصف مجتمع ابن خلدون بالجمود الاقتصادي

وصف بوتول المجتمع الذي تكلم عنه ابن خلدون بأنه مجتمع ذو اقتصاد جامد وذكر أنه يتصف بقلة المرونة. وعلل ذلك:

(١) بعدم وجود الائتمان تقريبًا.

(٢) إن السلطة السياسية كانت سلطة مطلقة.

(٣) التنظيم الحرفي للصناعة.

(٤) عجم توفير النقود لقصرها على النقود المعدنية.

ويلاحظ على الوجه الأول أن الحاجة لم تكن ماسة إلى الائتمان لأن عنصر العمل كان أهم عناصر الإنتاج. أما عنصر رأس المال فلم تكن له أهمية كبيرة. (بوتول ص ٣٥ و ٣٦ فلسفة ابن خلدون الاجتماعية).

ويلاحظ على الوجه الثاني أن كون السلطة السياسية مطلقة ليس معناه أنها كانت دائمًا تعسفية وإنما كانت تخضع لقواعد الإسلام وهي تنص على العدل والاعتدال، ويلاحظ على الوجه الثالث أنه لو صح أن التنظيم الحرفي كان سببًا لجمود الصناعة ومنع الاختراع لذكر ابن خلدون ذلك في

مبحث الصناعة. بل أنه لم يذكر شيئًا عن وجود مثل تلك القيود او التنظيمات الحرفية التي يقول بها بوتول. وعلى العكس من ذلك يقول ابن خلدون أن الصناعة كانت تساير الحضارة دائمًا خطوة بخطوة. وأن الاختراع كان دائمًا يرحب به وأن المهرة من الصناع كانوا دائمًا موضع طلب المجتمع المتحضر.

بقي الوجه الرابع وهو عدم كفاية النقود لقصر التعامل على النقود المعدنية. والرد على ذلك أن ابن خلدون لا يلحظ مثل ذلك الفحط الذي يدعيه بوتول بل على العكس قرر أن النقود ينقصها أو يوفرها العمران. فكمية النقود تساير حالة العمران خطوة بخطوة وهي وافرة في البلاد الوافرة العمران.

ويكفي لنفي الجمود الاقتصادي وجود تلك الظاهرة التي لاحظها ابن خلدون وهي اتجاه الإنتاج نحو صناعات الترف. فتلك الظاهرة تحصل دائمًا في النظام الاقتصادي المرن المتقدم، وهو ما يقرره الأستاذ فيشر في كتابة عن "تعارض التقدم والأمان"

على أنه إذا لم يكن الاقتصاد الذي وصفه ابن خلدون اقتصادا جامدًا فمما لا شك فيه أنه لا يماثل الاقتصاد الحديث الاقتصادي لم تكن متوفرة في عصر ابن خلدون بمثل ما هي عليه الآن. مما يزيد في قيمة ملاحظاته في جوهر الحياة الاقتصادية وصدق نظرته في مجالها.

الفصل الثاني- نظرية القيمة ومستوى الأثمان

المبحث الأول- نظرية القيمة

الفرع الأول- فكرة القيمة

معيار القيمة قابلية السلعة للتقويم بثمن ما، لذلك ترتبط نظرية القيمة كل الارتباط بنظرية الأثمان، وهذا ما يجعلنا نستعرضها في فصل واحد مبينين آراء ابن خلدون الخاصة بهما. ولقد ظلت فكرة القيمة وتحديد أسبابها ومقاييسها مثار جدال طويل بين الاقتصاديين خاصة منذ القرن الثامن عشر. فعلى أي أساس تحدد القيمة؟.. هل يكون تحديدها مبنيًا على المنفعة التي تدرها سلعة ما، أم على المجهود المبذول لإنتاجها، أم على ندرتها، أم على نفقة إنتاجها أو نفقة إعادة إنتاجها. ثم إذا فرض وكانت المنفعة التي تدرها السعلة أساس قيمتها فما مقياس تلك المنفعة هل هو مقياس شخصي يستقبل بتقديره المنتفع بالسلعة أم يرجع في تقدير وتقويمه للمجتمع بأسره..

أخذت كل هذه الآراء تتنازع تفسير القيمة وأهم النظريات التي تولدت عن تلك المناقشات نظريات قيمة العمل ونفقة الإنتاج وقيمة المنفعة والمنفعة الحدية وأخيرًا النظرية الهادمة لكل تلك التفسيرات الجانبية. وهي نظرية التوازن الاقتصادي. أما عن نظرية قيمة المنفعة فيعاب عليها قصورها عن تفسير ضآلة أثمان سلع ذات منفعة كبيرة مثل الخبز واللبن كما

أنها تعجز بالمثل عن تفسير الظاهرة العكسية وهي ارتفاع أثمان سلع ذات منفعة قليلة جدًا مثل الأحجار الكريمة؛ فنظرية قيمة المنفعة لا تكفي وحدها لتفسير ظاهرة القيمة.

ولقد حاول ريكاردو وسميث أن يبينا أهمية نفقة الإنتاج في تحديد القيمة مع ملاحظتهم أن العمل هو أهم عناصر الإنتاج، ولكن نفقة الإنتاج ليست سبب القيمة بل هي نتيجة استخدام أشياء ذات قيمة، ويؤكد ذلك أنه مهما تكن نفقة إنتاج سلعة ما كبيرة، فإن هذه السلعة لا تساوي شيئًا يوم لا تعود منفعة للمتناول لها.

مما تقدم يتضح أن هنالك تيارين لتفسير القيمة: أحدهما التيار المادي (objective) وهو ينظر إلى السلعة نفسها نظرة عينية فيرى ما أنفق عليها والصفات التي تتميز من غير نظر إلى المنفعة التي تعود على من يستخدم تلك السلعة، والتيار الآخر تيار شخصي (subjective) يحاول إظهار أن أساس القيمة والطلب والثمن أساس نفساني شخصي.

أما باريتو فهو يرى أن كلمة القيم كلمة غامضة ولا محل لها وأنه يحسن الاستغناء عنها والاكتفاء بفكرة الثمن، وهو يؤكد أن من يحاول البحث عن سبب واحد للقيمة يجهل ظاهرة التوزان الاقتصادي جهلًا تامًا؛ فجميع الظواهر الاقتصادية شديدة الارتباط لا يمكن فصل بعضها عن بعض، وما فصلها في الكتب العلمية الدراسية إلا فرضًا خياليًا لتبسيط فهم عمل الآلة الاقتصادية ولا ظل من الحقيقة والواقع.

ومقتضى نظرية التوازن الاقتصادي أن قيمة السلعة مرتبطة ليس فقط بالعوامل المؤثرة فيها مباشرة من منفعة أو نفقة إنتاج أو ندرة أو عرض وطلب، وإنما تتوقف أيضًا بالتبادل على قيمة السلع الأخرى وبالتالي على كل العناصر المباشرة وغير المباشرة المؤثرة فيها والمتأثرة بها. وأن الشرط الأساسي للنظريات وهو بقاء جميع العناصر الأخرى على ما هي عليه لا يتحقق، وبذلك تكون تلك النظريات محاولات جانبية لتفسير الظواهر الاقتصادية.

ويخلص القارئ من مجموع ما تقدم بالآراء الآتية:

(١) تأثير نفقة الإنتاج في القيمة.

(٢) أهمية عنصر العمل في نفقة الإنتاج وبالتالي في القيمة.

(٣) أن القيمة نتيجة تفاعل عاملي العرض (نفقة الإنتاج) والطلب (المنفعة الحدية).

(٤) إن قيم السلع مرتبط بعضها ببعض.

وقد بحث ابن خلدون نظرية القيمة والأثمان في مواضع متفرقة ولم يحاول أن يكون نظرية كاملة الأركان ولكن كتاباته تضمنت عناصر مهمة مما وصل إليه البحث الاقتصادي العلمي فيما بعد، وهو ما بيناه في النقط الخمس المتقدمة.

ولقد أظهر ابن خلدون في كتاباته أن القيمة نتيجة تجاذب العرض والطلب (المنفعة ونفقة الإنتاج)، وأنها نتيجة سعى الإنسان وعوامل خارجية

لا تخضع لإرادته، وأشار إلى أنه لما كان عنصر العمل مؤثرًا في نفقة الإنتاج فيصح أن يتخذ مقياسًا إلى حدّ ما لقيم الأشياء خاصة في زمان كان العمل فيه أهم عنصر في الإنتاج. ويلمس القارئ لمقدمته إدراكه لارتباط الظواهر الاقتصادية وبالتالي كيف أن قيم الأشياء مرتبط بعضها ببعض وتتبادل التأثير فيما بينها وهي حقيقة تكون إحدى دعائم علم الاقتصاد الحديث.

الفرع الثاني- في حقيقة الرزق والكسب

يقول ابن خلدون إن سعي الإنسان عنصر أساسي في الحصول على المنافع "فيد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه وأيدي البشر منتشرة، فهي مشتركة في ذلك وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الآخر، فالإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طول الضعف سعى في اقتناء المكاسب لينفق ما آتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها"

فالقاعدة عند ابن خلدون هي ضرورة سعي الإنسان ليصبح للأشياء النافعة له قيمة مبادلة ولو اتخذ السعي مظهر وضع اليد، كما في الأرض في أول عصور استغلالها. على أنه قد تحصل له المنفعة بغير سعي، كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله. إلا أنها إنما تكون معينة ولا بد من السعي معها.

ويميز ابن خلدون بين الكسب والرزق؛ فالكسب يشمل عموم المكاسب ويسمى معاشًا إن كان بمقدار الضرورة والحاجة، ورياشا وأموالًا إن زاد على ذلك. أما الرزق فيختص بما تعود منفعته على العبد وتحصل له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته. فإن لم ينتفع به في شيء من مصالحه

ولا حاجاته فلا يسمى بالنسبة للمالك رزقًا والممتلك منه حينئذ بسعي العبد وقدرته يسمى كسبًا. وهذا مثل التراث فإنه يسمى بالنسبة إلى الهالك كسبًا ولا يسمى رزقًا إذ لم يحصل به منتفع وبالنسبة إلى الوارثين متى انتفعوا به يسمى رزقًا (مقدمة ابن خلدون- الفصل الخامس في حقيقة الرزق والكسب ص ٣٦١.

ولهذه التفرقة بين الكسب والرزق صدى عملي. فنحن نرى من يدافع عن صغار الباعة الذين ينفقون ما يكسبونه يقول "لا تصادروهم في أرزاقهم بمطاردتهم". أما المتكلمون عن كبار التجار الذين يكسبون أكثر مما ينفقون فنراهم يقولون "يجب الحد من مكاسب التجار وجشعهم بالتسعيرة وبضريبة الأرباح الاستثنائية"، وطبيعة ما يحصل عليه التاجر الصغير والتاجر الكبير متشابهة، ولكن البائع الصغير ينفق ما يحصل عليه ليقتات فهو بتناول بسعية رزقًا. أما التاجر الكبير فمكسبه ينفق جزءًا منه والجزء الآخر يضمه لرأس المال فهو يتناول رزقًا وكسبًا.

ولهذه التفرقة صدى علمي في الاقتصاد؛ فالذين يعتمد عليهم الادخار هم الذين يتناولون كسبًا لا رزقًا. وقد يكون المدخر أقل إيرادًا من الذي لا يدخر شيئًا ولكن لا يدخر يتناول رزقًا، بينما الذي يدخر يتناول رزقًا وكسبًا. والرزق هو الإيراد المستهلك.

وقد أخذت هذه التفرقة تبدو واضحة عند الكلام عن علاوة الغلاء ومحاولة قصرها على الذين لا تزيد مرتباته عن حد معين؛ فقيل: إن هذه

التفرقة تعسفية لأنه قد يوجد شخص يتناول أقل من هذا الحد ولا توجد عليه نفقات كثيرة فإيراده كسب له، بينما يوجد شخص أخر يتناول مرتبًا كبيرًا هو كل رزقة لسد نفقاته التي تستغرق كل إيراده.

ويشترط ابن خلدون في الكسب أن يكون بسعي الإنسان، وسنرى فيما بعد أنه يكاد يهمد بذلك لفكرة الريع التي سيذكر لها أكثر من تطبيق في شرحه.

الفرع الثالث- أهمية العمل في القيمة

يقرر ابن خلدون أنه لا بدّ من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب وممول "لأنه إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني. وإلا لم يحصل له ولم يقع به انتفاع". فالمبدأ الأساسي أن كل ما له قيمة لا بد أن يكون متضمنًا عملًا بشريًا ما. تلك القيمة يترجم عنها بالحجرين الكريمين الذهب والفضة "وهما الذخيرة والقنية، وسبب ذلك أنهما بمعزل عن حوالة الأسواق".

ثم يأخذ ابن خلدون في تقصى أثر العمل الإنساني في القيمة، فيقول "اعلم أن ما يفيده الإنسان ويقتنيه من المتمولات:

(١) إن كان من الصنائع فالمفاد منه قيمة عمله وهو القصد بالقنية إذا ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية.

(٢) وقد يكون من الصنائع في بعضها غيرها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر.

(٣) وإن كان من غير الصنائع فلا بد في قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها".

في الأمثلة المتقدمة يظهر أثر العمل في القيمة، ويكون ملاحظة أثر العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ في أسعار الحبوب، لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومؤونته يسيرة فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح" (لعل ابن خلدون يقصد الزراع الحديين).

ويستنتج ابن خلدون من شرحه المتقدم أن المقادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية، ولكنه لم يقل إن المفادات والمكتسبات إنما هي قيم الأعمال الإنسانية. ولكنه لم يقل إن الأعمال الإنسانية ذات قيم متساوية، فلا يستنتج من كلامه أن المقادات والمكتسبات تختلف في القيمة بحسب نسبة العمل المنفقة فيها. وهي النظرية التي أخذ بها الاشتراكيون. فنظرته إلى علاقة العمل بالقيمة ليست متطابقة مع نظرية قيمة العمل (valeur travil) بل كل ما أراد بيانه وكان في ذلك على حق مبين هو أن العمل الإنساني كبير الأثر في الإنتاج، وبالتالي في القيمة.

قد يقال بأن التطور الاقتصادي الحديث جعل الغلبة لعنصر رأس المال، وبالتالي قلل من أهمية العمل، ولكن يرد على ذلك أن العمل لم يقتصر دوره على ما كان له من شأن في الماضي بل أخذ يتجه إلى الحلول محل رأس المال (substitution) فالعمل عنصر عظيم الأهمية في تكييف الإنتاج، وبالتالي في القيمة. إنما بالغ الاشتراكيون في أنهم نظروا إلى العمل من حيث الكم لا من حيث الكيف فبالغوا في تقدير المجهود دون الاهتمام خاصة بنوع المنفعة الآتية من بذل ذلك المجهود

الفرع الرابع- فكرة الريع عند ابن خلدون

بينا عند الكلام في حقيقة الرزق والكسب رأي ابن خلدون في الكسب نتيجة سعي الإنسان. وذكرنا رأيه في أنه قد ينال الإنسان منافع من غير أن يسعى لها مثل المطر المصلح للأرض، ولكنه قرر أن هذا إنما يكون في خالات معينة ولا بد من السعي معها، وهناك حالات أخرى ذكرها ابن خلدون أكثر شبها بالريع من المثل المتقدم؛ فقد يقال إن الأرض التي أصابها مطر فأصلح زرعها لها ريع وأشبه ريع على الأرض التي يصبها المطر. ولكننا نلمس فكرة الريع أكثر وضوحًا من هذا في مواضع أخرى. وأهم ما أشار إليه في هذا الصدد الريع التفضيلي في الأرض الزراعية والريع الحاصل على تأثل العقار.

وقد ضرب مثلًا لريع الأرض الزراعية حالة العرب في الأندلس، وكيف أن اضطرارهم إلى استغلال الأرض الرديئة قارن رفع أسعار المنتجات، وقد يظن كثيرون أن ريكاردو أول من حث على ظاهرة الريع

وارتباطها بنفقة الإنتاج. ولكننا نرى ابن خلدون يلمس هذا الموضوع وفيه يقول "حدث في الأندلس أن العرب لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده الخبيثة الزراعة، النكدة النبات، وملكوا عليهم الأرض الزكية والبلد الطيبة فاحتاجوا إلى علاج المزارع والفدن لإصلاح نباتها وفلحها وكان ذلك علاجا بأعمال ذات قيمة ومواد من السماد وغيره لها مؤونة، وصارت في فلحهم نفقات لها خطر، فاعتبروها في سعرهم واختص قطر الأندلس بالغلاء منذ اضطرهم النصارى إلى هذا المعمور بالإسلام مع سواحلها لأجل ذلك، ويحسب الناس إذا سمعوا بغلاء الأسعار في قطرهم أنها لقلة الأقوات والحبوب في أرضهم، وليس كذلك فهم أكثر أهل المعمور فلحا فيما علمناه وأقومهم عليه وقل أن يخلو منهم سلطان أو سوقة عن فدان أو مزرعة أو فلح إلا قليل من أهل الصناعات أو المهن والطراء على الوطن من الغزاة المجاهدين.. ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك في زكاء منابتهم وطيب أرضهم ارتفعت عنهم المؤن جملة في الفلح مع كثرته وعمومه فصار ذلك سبب لرخص الأقوات ببلدهم [١]".

وظاهرة الريع مبنية على أن الأرض في مجموعها محدودة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن لبعض الأراضي مزايا إنتاجية على البعض الآخر، مع اتحاد ظروف الاستغلال، نظرًا لاختلاف الأرض من حيث الخصوبة. ومجمل هذا أن للأرض عمومًا ريع الندرة ولبعضها على البعض الآخر ريع التفصيل وتتحدد نفقة الإنتاج بنفقة الأرض الحدية، فإن استغلال الأرض الحدية إنما هو نتيجة طلب المجتمع وحاجته للحاصلات، ومعنى استغلال الأرض الحديثة أن المجتمع يقبل أن يدفع في حاصلاتها ثمنًا

مرتفعًا. أما الأراضي الجيدة فإنها وإن كانت نفقات استغلالها أقل من نفات الأرض الحدية إلا أن منتجاتها تحصل على نفس الثمن نظرًا لضرورة اتحاد الثمن في مجتمع واحد بالنسبة لدرجة واحدة من سلعة واحدة، أما في المثل الذي ضربه ابن خلدون: فإن مستوى الأسعار مختلف نظرًا لاختلاف البلدان.

أما في حالة تأثل العقار فهو يشير إلى ما يجنيه الفرد، من غير بذل مجهود، من تفاوت قيمة العقار في زمنين مختلفين: فطريق الإثراء من اقتناء العقارات إما بتركيز العقارات في يد شخص بالوراثة أو بشرائها في زمن الرخص والاحتفاظ بها إلى أن تتصقع، أي إلى زمن الغلاء. وأسباب الرخص تداعي الدولة وقلة الحماية فيها وقلة المنفعة من العقارات فتتملك بالأثمان الرخيصة وعند قيام دولة فتية تحل محل الدولة المتداعية يتجدد شباب المصر ويستفحل أمره ويكثر التعامل وتكثر منافع العقار، بالتالي تزيد قيمته ويحصل الثراء "وليس ذلك بسعي الفرد واكتسابه إذ قدرته تعجز عن مثل ذلك. (مقدمة ابن خلدون– الفصل الرابع ص ٣٤٥– ٣٤٦ في أسعار المدن).

وفي هذا المثل إشارة إلى نوع من الريع أو شبه الريع، هو الريع أو شبه الريع الزمني الناتج عن اختلاف الظروف الاقتصادية بين زمنين مختلفين، بينما المثل الأول يشير إلى الريع المكاني.

المبحث الثاني- نظرية الأثمان

الفرع الأول- في ماهية السوق

تكلم ابن خلدون عن الآلة التي يحصل بوساطتها التعبير عن القيمة وهي السوق وكذلك اللغة التي يتم بها ذلك التعبير وهي الأثمان، وقد عرف ابن خلدون السوق بأنها تلك التي تشتمل على حاجات الناس، منها الضروري وهي الأقوات مثل الحنطة وما في معناها، ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمباني

ولقد كان لسهولة ورفع قيود التجارة والتوسع الاقتصادي والإنتاج الكبير وصناعات التصدير أثر عميق في تعديل السوق التي عرفت في زمن ابن خلدون وفي القرون الوسطى، فقد أصبحت السوق دولية وعالمية بالنسبة لبعض المنتجات وتحررت عن مكان الإنتاج حتى أن أعظم سوق للمواد الاستوائية لبعض المنتجات وتحررت عن مكان الإنتاج حتى أن أعظم سوق للمواد الاستوائية كانت توجد في لندن وهامبورج. أما قبل هذا التوسع والتطور فقد كانت السوق محلية تتبع المصر الموجودة به في الأهمية والاتساع وكثرة السكان، ولذلك وجد نوعان من الأسواق: أسواق الأمصار الكثير السكان، وأسواق الأمصار الصغيرة القليلة السكان. وقد تكلم ابن خلدون عن الاثمان في كل من هذين النوعين. وإنما قبل أن نطرق ذلك الموضوع نود أن نشير إلى رأيه في قانون العرض والطلب وهو الحاكم المسيطر على عمل الأسواق.

الفرع الثاني- ابن خلدون وقانون العرض والطلب

مهما تكن العوامل المؤثرة في القيمة مختلفة ومتنوعة، فإنها جميعًا تتخذ شكلها النهائي في قانون العرض والطلب، ويسعى كل من عنصري العرض والطلب للتوافق مع العنصر الآخر، ومهمة الأثمان هي إتمام ذلك التوفيق بأكبر منفعة لكل من البائع والمشتري، ويميل الطلب إلى التحكم في السوق في الزمن الطويل، ويدرك ابن خلدون قانون العرض والطلب إدراكًا تامًا، ونجد في أكثر من موضوع من مقدمته تطبيقات مهمة له؛ فهو من جهة يلاحظ ناحية المنفعة في السلعة، والمنفعة هي التي تحرك الطلب. ومن جهة أخرى يلاحظ نفقات الإنتاج هي التي تحرك آخر الأمر العرض وتكفيه وتسيطر عليه.

وقد سبق لنا الإشارة إلى رأيه في الطلب وأن المؤثر فيه مزاج القوم، فإذا ما أساغوا ألوان الترف أنسوا لها سوق رائجة عندهم. أما إذا لم يسيغوها فلا قيمة لها، وهو بذلك يفسر القيمة تفسيرًا شخصيًا (subjective)، كذلك أشرنا إلى رأيه في أن نفقة الإنتاج وأهمها العمل تؤثر في القيمة، وقد استقصى فكرة نفقة الإنتاج حتى أنه ذكر خصائص الريع ذكر اسمه الذي اصطلح عليه فيما بعد، وقد لاحظ ابن خلدون كذلك راجعية المكوس وأثرها في الأثمان. ويقول في ذلك "إن المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجته

ثم تزيدها المكوس غلاء لأن الحضارة إنما تكون عند انتهاء الدولة في استفحالها وهو زمن وضع المكوس في الدول لكثرة خرجها حينئذ،

والمكوس تعود على البياعات بالغلاء لأن التجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقون حتى في مؤونة أنفسهم فيكون المكس لذلك داخلًا في قيم المبيعات وأثمانها" (مقدمة ابن خلدون– الفصل الرابع ص ٣٥٣ في أن الحضارة غاية العمران).

ومن تلاقي العرض والطلب تأخذ الأثمان في الاستقرار وفيها ينعكس تقدير المجتمع لمنافع معينة حسب الظروف التي تعرض فيها، إلا أن هذه الأثمان تختلف باختلاف كبر أو صغير السوق، فسنتكلم إذن فيما يلي عن الأثمان في الأسواق الكبيرة ثم عن الأثمان في الأسواق الصغيرة.

الفرع الثالث- الأثمان في الأسواق الكبيرة

تتميز السوق الكبيرة عن السوق الصغيرة بكثرة العرض والطلب لكثرة السكان واتساع المصر. ويرى ابن خلدون أن حالة الأثمان تختلف في السوق الكبيرة بحسب ما إذا كانت السلع من الأشياء الضرورية أم من الأشياء الكمالية، فأثمان النوع الأول، رخيصة بينما تسرف أثمان النوع الآخر في الغلاء (مقدمة ابن خلدون– الفصل الرابع ص ٢٢٣ في أسعار المدن).

رخص أثمان الأشياء الضرورية في السوق الكبيرة:

يقول ابن خلدون: إنه إذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الأشياء الضرورية من القوت وما معناه، والسبب في ذلك "أن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها. إذ كل أحد لا يهمل قوت

نفسه ولا قوت منزله لشهرته أو سنته فيعم اتخاذها أهل المصر أجمع أو الأكثر منهم في ذلك المصر أو فيما قب منه وكل متخذ لقوته ستفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك الصر فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك فترخص أسعارها، في الغالب إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية، ولولا اختران الناس لها لما يتوقع من تلك الآفات لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها بكثرة العمران" (مقدمة ابن خلدون– الفصل الرابع ص ٣٤٤ في أسعار المدن).

ويقول الأستاذ مُحَّد بك صالح إن التوفيق "لم يكن حليف ابن خلدون في هذه الآراء لأن كثرة السكان يترتب عليها زيادة طلب القوت فيرتفع ثمنه، كما أن عدول الناس عن اختران أقواتهم سلفًا لمدة معينة لا يمكن أن يترتب عليه بذلها بلا ثمن إذ لا يكون لمنتج الأقوات في هذه الحالة أية مصلحة في الاستمرار على الإنتاج. نعم قد يترتب على عدم الاختزان قلة الطلب وقت عرض الأقوات في السوق فيترتب على ذلك هبوط الأسعار لكنها لا تهبط إلى العدم" (مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٩٤ سنة ١٩٣٣.

ولا يبدو جليًا من تلك الملاحظة ما إذا كان النقد منصبًا على الظاهرة أم على تعليلها، فهناك ظواهر معينة يقرر ابن خلدون وجودها وهي اتجاه أثمان الأشياء الضرورية في الأسواق الكبير إلى الرخص. وهناك تعليله لتلك الظاهرة بكثرة الإنتاج كثرة تجعلها تبذل بلا ثمن، فهل المقصود من الملاحظة نقد الظاهرة أم نقد التعليل، ونحن إن اتفقنا في نقد التعليل

نختلف في الحكم على الظاهرة إذا كانت مما شمله النقد، وسنفصل رأينا هذا بعد الكلام عن الظاهرة الثانية وهي غلاء الأشياء الكمالية في الأسواق لارتباط الكلام عنهما.

غلاء الأشياء الكمالية في الأسواق الكبيرة:

يقول ابن خلدون: إنه إذا استبحر المصر وكثر ساكنه غلت أسعار الأشياء الكمالية من الأدم والفواكه وما إليها "لأنها لا تعم بها البلوى ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم ثم أن المصر إذا كان مستبحرًا موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كل بحس حاله، فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصورًا بالغًا، ويكثر المستلمون لها وهي قليلة في نفسها فيزدحم أهل الأغراض ويبذل أهل الرفة والترف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء".

وقد علل ابن خلدون كذلك "بكثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم وإلى استعمال الصناع فمنهم فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها، فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم وتكثر أهل المصر في ذلك" (مقدمة ابن خلدون- الفصل الرابع ص ٣٤٥ في أسعار المدن)

وقد انتقد الأستاذ مُحَمَّد بك صالح أيضًا ما كتبه ابن خلدون عن غلاء أشياء الترف وحاول انتحال العذر له بالظروف الموجودة في زمنه وفي هذا

يقول "وقد قرر ابن خلدون أن استبحار العمران يترتب عليه كثرة طلب أشياء الترف فيقع فيها الغلاء. وقد يصح ذلك إذا كان عرض هذه الأشياء غير مرن أي إذا اقتضى صنعها انقضاء فترة طويلة وليست كل أشياء الترف على هذه الشاكلة. والمستفاد طبقًا لآرائنا الاقتصادية الحاضرة أن ارتفاع ثمن سلعة بسبب كثرة الطلب وقلة العرض يحمل المنتجين على التسابق في إنتاجها وهو ما يفضي إلى رخصها. ولكن هذه النتيجة تشترط حرية العمل أي إمكان الانتقال بسهولة من صناعة إلى أخرى دون أن يعوق هذا الانتقال عوائق طائفية أو خلقية (٣).

ومجمل ما ذكره الأستاذ مُحَّد بك صالح أن غلاء مواد الترف يقابله زيادة لابن خلدون في عدم إدراكه هذه المسائل بأنه كان من الصعب في زمنه أن يتكيف الإنتاج بسرعة لسد الطلب المتزايد لصعوبة انتقال عنصر العمل وهو أهم عناصر الإنتاج في ذلك الوقت (مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٩٥ سنة ١٩٣٣.

ونحن نرى أن ابن خلدون كان صادق النظر في ملاحظه للظاهرتين اللتين ذكرهما وكل ما يمكن أن ينتقده فيه هو أنه قد يكون بالغ في وصف الظاهرة الأولى. وقد أيد البحث العلمي وجود الظاهرتين المتقدمتين تطبيقًا لنظرية القوة الشرائية للنقود أو المقدرة الشرائية للأفراد وهي مبنية على نظرية المنفعة الحدية.

ومقتضى هذه النظرية أن الأفراد يقارنون بين منفعة سلعة ما ومنفعة النقود، وفي الطبقة الشعبية تكون منفعة النقود الحدية كبيرة وبذلك تصبح السلع الضرورية رخيصة الثمن، وإن كانت كبيرة المنفعة إذ الثمن نتيجة قسمة منفعة السلعة الحديدية على منفعة وحدة النقود الحدية. أما في طبقة المترفين فإن المنفعة الحدية للنقود ضئيلة، لذلك تصبح أدوات الترف التي تقبل عليها تلك الطبقة غالية الثمن، وبذلك يوجد تفاوت عظيم قائم على حقيقة اجتماعية ملموسة ومستقرة. ذلك التفاوت هو الذي لحظه ابن خلدون في أسعار الضروريات وأسعار مواد الترف وقد كان في ملاحظته تلك صادق النظر وموفقًا كل التوفيق، وتتجلى هنا كما في غيره من المواضع عبقرية ابن خلدون الاقتصادية.

الفرع الرابع- الأثمان في الأسواق الصغيرة

يقرر ابن خلدون أن الامصار غير المستبحرة في العمران والقليلة السكان لا يحصل فيها التوسع الاقتصادي المشار إليه سابقًا "فأقواتهم قليلة لقلة العمل فيها وما يتوقعون لصغر مصرهم من عدم القوت فيتمسكون بما يحصل منه في أيديهم فيعز وجوه لديهم ويغلو ثمنه على مستلمه" ولا يكون الإنتاج إلا بقدر ما يسد حاجة الإنسان من القوت فلا يبقى لديه فضلة عن حاجته، أما أشياء الترف فلا تجد لها طلبًا بسبب "ضعف الأحوال" (ضعف القوة الشرائية) فيرخص سعرها. (مقدمة ابن خلدون– الفصل الرابع ص ٣٤٥ في أسعار المدن).

ويقول الأستاذ مُحَمَّد بك صالح "إن هذه الآراء تفترض انعدام تجزئة العمل وانعدام التداول واقتصار السكان على إنتاج الأشياء الضرورية وأنهم من أجل ذلك لا يتخلون عن أي جزء منها إلا ببذل أرفع الاثمان، ومتى كان حال المصر على هذا الشأن فلا محل للتفكير في أدوات الترف. وإن وجدت فلن يأبه بها سكان هذا المصر فترخص أثمانها" (مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٩٦ سنة ١٩٣٣.

ونرى أن تقارب القوة الشرائية مع ضعفها عمومًا يؤدي إلى هبوط أسعار مواد الترف في الأسواق الصغيرة. ونكاد نلمس في تعليل ابن خلدون لرخص أسعار الأقوات وغلائها وارتباط ذلك بوجود فضلة عن الحاجة شبها كبيرًا بنظرية فائض المستهلك، فمقتضى كلام ابن خلدون أن الإنسان يحصل على القوت بسعر أرخص في مجتمع مستبحر العمران نظرًا لكثرة الإنتاج ووفرة السلع، وكذلك نظرية فائض المستهلك تشير إلى ما يفيده الإنسان من العمران وازدياد النشاط الاقتصادي، والمنفعة التي يحصل عليها من الشراء بسعر منخفض ناتجة عن البيئة التي يعيش فيها، وكلما ارتفع مستوى العمران كلما زاد فائض المستهلك.

الفرع الخامس- أثر الأسعار في الإنتاج

بعد أن تكلم ابن خلدون عن أثر نفقة الإنتاج في الأسعار نراه يتكلم في فصل مستقل عن أثر الأسعار في أحوال المحترفين بالرخيص. من رأيه أن المنتخبين ينظرون دائمًا إلى الكسب فإذا قلت احتمالات الكسب قلت تبعًا لذلك رغبتهم في الإنتاج وكسد سوقهم؛ فهو يقرر مثلًا في حالة

التجارة أنه "إذا استديم الرخص في سلعة أو عرض من مأكول أو ملبوس أو متمول على الجملة ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق فسد الربح والنماء بطول تلك المدة وكسدت سوق ذلك الصنف فقعد التجار عن السعي فيها وفسدت رؤوس أموالهم (مقدمة ابن خلدون- الفصل الخامس ص ٣٧٧ في أن رخص الأسعار مضر الخ).

على أن الكساد وإن بدأ بشكل جزئي محدود فلا يلبث أن يمتد أثره وينتشر، فمن الفلاحة إلى الصناعات الزراعية إلى الصنائع إلى مالية الدولة، وهكذا نلمس في أكثر من موضع من مقدمة ابن خلدون رأيه في تساند الحياة الاقتصادية وتماسكها وكيف أنها تؤلف وحدة متماسكة الأطراف إذا مرض منها عضو تداعت له سائر الأعضاء.

ويصف ابن خلدون كيف يؤثر رخص أسعار سلع معينة في السلع الأخرى فيقول "واعتبر ذلك أولًا بالزرع فإنه إذا أستديم رخص يفسد به حال المحترفين بسائر اطواره من الفلح والزراعة لقلة الربح فيه وندرته أو فقده فيفقدون النماء في أموالهم أو يجدونه على قلة ويعودون بالإنفاق على رؤوس أموالهم وتفسد أحوالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة".

ويتبع ذلك "فساد حال المحترفين أيضًا بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث إلى صيرورته مأكولا، وكذا يفسد حال الجند إذا كانت أرزاقهم من السلطان على أهل الفلح زرعًا فإنها تقل جبايتهم من ذلك ويعجزون عن إقامة الجندية".

"وكذا إذا استديم الرخص في السكر أو العسل فسد جميع ما يتعلق به وقعد المحترفون عن التجارة فيه وكذا الملبوسات إذا استديم فيها الرخص فإذا الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص وكذا الغلاء المفرط".

يستنتج ابن خلدون أن الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص وكذا الغلاء المفرط. "وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط في ذلك وسرعة حوالة الأسواق.

أما نقده للغلاء المفرط فسببه كما بيناه في غير هذا المكان أنه يمنع الاستيعاب الأوفق للسلع فيكسد التعامل فيها، كما أن الرخص المفرط مضر بالمنتجين، على أن ابن خلدون استثنى من القاعدة التي قدمها الأقوات والمنتجات الزراعية فقال "وإنما يحمد الرخص في الزرع من بين المبيعات لعموم الحاجة إليه واضطرار الناس إلى الأقوات من بين الغني والفقير والعالة من الخلق هم الأكثر في العمران فيعم الرفق بذلك ويرجح جانب القوت على جانب التجارة يؤكد ما يذهب إليه الاقتصاديون الحديثون من أن الاعتبارات الاقتصادية ليست هي الوحيدة التي تؤثر في نظرة الإنسان للمسائل الاقتصادية بل هناك موازنة بينها وبين الاعتبارات الاجتماعية والحربية والعمرانية المختلفة (مقدمة ابن خلدون- الفصل الخامس ص ٣٧٧ في أن رخص الأسعار مضر الخ)

الفرع السادس : حالة الأسعار في نظامي الاحتكار وتحديد الأسعار

تكلمنا فيما تقدم عن الأسعار في الاقتصاد الحر، وفي موضع آخر تكلمنا بإفاضة عما يؤدي إلية السوق الحر من حسن التوزيع وإبلاغ المتعاملين أقصى المنفعة الممكنة (الباب الخاص بالسياسة الاقتصادية) وسنتكلم هنا في بضع سطور عن الأسعار في ظل نوعين من القيود على حرية التعامل وهما الاحتكار ونظام تحديد الأسعار. والمقصود بالاحتكار هو تحكم أشخاص معينين في السوق شراء أو بيعًا ولا يشترط أن يكون حكوميًا، ومن هذا القبيل ما تكلم عنه ابن خلدون بقوله "إن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشئوم وإنه يعود على فائدته بالتلف والخسران" (مقدمة ابن خلدون– الفصل الخامس **٣٧٦** في الاحتكار)

وتأثير مثل هذا الاحتكار ما هو واضح هو خفض ثمن الشراء أثناء المحصول لامتناع المشتري المتحكم في السوق عن الشراء إلا بالثمن الذي يرضاه، ورفع ثمن البيع بعد اختزان المحصول، وهذه إحدى ظواهر تفوق الوسيط وهي ظاهرة تجد في نظام المنافسة الحرة ما يؤدي إلى تقلصها بعكس الحال في نظام الاحتكار، فإن عدم وجود منافسين يؤدي إلى إسراف الوسيط في تحكمه إذا ما احتكر الصنف.. بيد أن تعسف الوسيط المحتكر أو المنتج المحتكر له حد يقف عنده، وهو احتمال عودة المنافسين لمنافستهم أي المنافسة الاحتمالية إذا كان الاحتكار فعليًا، وقانون الاستبدال إذا كانت السلعة المحتكرة مما يصح الاستعاضة عنها بغيرها.

يقول ابن خلدون "ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصبًا أو بأيسر ثمن... أو لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه أو يكلف أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون في أثمانها إلا القيم، وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله [1]".

وتحديد الأسعار الذي يشير إليه ابن خلدون هو نوع من المصادرة والفساد المالي بينما يتخذ الآن أداة لتحقيق أغراض اجتماعية وعمرانية في أوقات غير عادية، وقد لجأت إليه كثير من الدول أثناء الحرب واقترن تحديد الأسعار بنظام البطاقات، والغرض منه التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك وضمان حصول جميع الطبقات على السلع بحسب حاجاتها إليها لا بحسب الأسبقية التي تستمدها من تفوق قوة الشراء عندها (مقدمة ابن خلدون– الفصل الثالث ص ٢٦٧ في أن التجارة من السلطان.... الخ).

الفرع السابع ـ مستوى الأجور

عند الكلام عن أسعار السلع بينا رأيه في العوامل المؤثرة فيها، من منفعة ونفقة إنتاج، وقلنا إن الشكل الذي يظهر فيه تأثير تلك العوامل هو قانون العرض والطلب. والعرض والطلب كما يتناول أسعار السلع يتناول مستوى الأجور مع اختلاف في التفصيل.

يقول ابن خلدون "إن الكسب قيمة الأعمال وهي متفاوتة بحسب الحاجة إليها، فإذا كانت الاعمال ضرورية في العمران عامة البلوى به كانت قيمتها أعظم وكانت الحاجة إليها أشد"، (تعرض ابن قيم الجوزية للتسعير فقال "وأما التسعير فمنه ما هو ظلم محترك ومنه ما هو عدل جائز فإذا تضمن ظلم الناس بإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباح الله لهم فهو حرام، وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعارضة بثمن المثل؛ فهو جائز بل واجب". ((إن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط)). (كتاب الطرق الحكمية لابن قيم الجوزية)

وتطبيقًا لذلك يقدم مثل القائمين بأمور التدريس والإمامة والخطابة فيقرر أن ثروة هؤلاء لا تعظم لأن الحاجة إليهم ليست عامة وإنما هي محصورة في طبقة الخواص "فيقع الاستغناء عن هؤلاء في الأكثر، ويقسم لهم السلطان حظًا من الرزق بحسب عموم الحاجة وضرورة أهل العمران، فلا يصح في قسمتهم إلا القليل، وهم أيضًا لشرف بضائعهم أعزة على الخلق وعند نفوسهم فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منه حظًا يستدرون به الرزق ولا تفرغ أوقاتهم لذلك لما هم فيه من الشغل بهذه للبضائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن، بل ولا يسعهم ابتذال أنفسهم لأهل الدنيا لشرف بضائعهم فهم بمعزل عن ذلك؛ فلذلك لا تعظم ثروتهم في الغالب"

ومما يدل على طريقة ابن خلدون العلمية سعيه لدعم حججه العقلية بالمشاهدات العلمية. فمثلًا نراه يورد أدلة مادية على صحة ما قدم فيقول "ولقد باحثت بعض الفضلاء فنكر ذلك على فوقع بيدي أوراق مخرقة من حسابات الدواوين بدار المأمون تشتمل على كثير من الدخل والخرج وكان فيما صحة ما قلته ورجع إليه" (مقدمة ابن خلدون– الفصل الخامس ص ٣٧٢ في أن القائمين بأمور الدين من القضاء والفتيا والتدريس، لا تعظم ثروتهم في الغالب).

والظاهرة التي قدمها مشاهدة عمومًا فإن الأعمال العقلية الشريفة التي لا يشعر المجتمع بنفعها المباشر له لا يكتسب صاحبها الجزاء المناسب لما يقدمه من خدمة، فمن ذلك طوائف الفلاسفة والمفكرين والصحافيين والأدباء والمدرسين، ومن جهة أخرى فإن شرف موضوع المهنة مثل التدريس في الجامعة يجذب إليه كثيرين فيصبح العرض أكثر من الطلب فيقل مستوى مرتبات الأساتذة مثلًا، إلا أن لمستوى الأجور حد أدنى هو حد القوت. ولا بد في الاجر أن يحقق مستوى يكفل لصاحبة أن يقتاب منه ويتمتع بمستواه العادي من الحياة.

هذا على رأي، والرأي الآخر أنه لا يمكن أن يقل مستوى الأجر عن حد القوت. ويظهر أن ابن خلدون أخذ بفكرة الحد الأدنى للقوت إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر ولا تسرع إليهم ثروة وإنما يرمقون العيش ترميقًا ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة [1]". ولقد كانت مرونة الأجور من أسباب

تجنب البطالة في الزمن الماضي إذ كانت تقبل الضغط إلى أن تصل لحد القوت. أما الأجور في الزمن الحاضر فقد اتجهت إلى أن تفقد مرونتها بتأثير الإعانات وتمسك العمال بالمستوى الذي بلغوه من الرفة والمعيشة الحسنة. وهذا في رأي بعض الاقتصاديين سبب البطالة وكثير من الارتباكات الاقتصادية الحالية.

الفرع الثامن : أهمية آراء ابن خلدون في القيمة والأسعار

إن تفسير القيمة من أدق الأمور في الاقتصاد، وهناك دائمًا مجهودات متجددة في هذا السبيل. ولقد ظن ميل (s. Mill) أنه جاء بالقول الفصل في نظرية القيمة والاسعار، ولكن لم تلبث آراؤه أن أصبحت مجرد مجهود تاريخي لتفسير نظرية القيمة. أما ابن خلدون فعلى الرغم من مرور عدة قرون على كتابته فإنها لا تزال تحتفظ في هذا الباب بطرقتها وجدتها. ومن العجيب أن نرى بوتول ينكر على ابن خلدون أنه أتى بأفكار اقتصادية مجردة ويزعم أنه لم يتكلم عن فكرة القيمة، على أن الأستاذ مونييه يعترف بإلمام ابن خلدون بقانون العرض والطلب، ونفقة الإنتاج. ومع ذلك فلم يدرك بوتول أو مونييه مدى اتزان آراء ابن خلدون في موضوع القيمة. ولعل ما بيناه فيما تقدم يؤيد قولنا ان ابن خلدون جدير بأن يوضع في صف أحسن الكتاب الاقتصاديين، من حيث حسن إدراكه لجوهر الأشياء في أدق المسائل الاقتصادية. ومن بينها نظرية القيمة.

الفصل الثالث ـ نظرية النقود

المبحث الأول ـ النقود عمومًا

تكلم ابن خلدون عن السكة باعتبارها من شارات الملك والسلطان الخاصة فوصفها بأنها ضرورية إذ بها يتميز الخالص من المغشوش في النقود وعند المعاملات ويعرفها بأنها عملية "الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها مستقيمة بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى".

ويقول ابن خلدون "إن لفظ السكة كان اسمًا للطابع وهي الحديدة المتخذة لذلك ثم نقل إلى أثرها وهي النقوش الماثلة على الدنانير والدراهم، ثم نقل إلى القيم على ذلك والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه وهي الوظيفة فصار علمًا عليها".

ويقول ابن خلدون إن العرب في فجر الإسلام لم يكونوا يعرفون السكة بل كانوا "يتعاملون بالذهب والفضة وزنا فكانت دنانير الفرس ودراهمهم بين أيديهم يردونها في معاملتهم إلى الوزن ويتصارفون بها بينهم"، واستمر الحال على ذلك "إلى أن تفاحش الغش في الدنانير لغفلة الدولة عن ذلك فأمر عبد الملك بضربها"

وثمة عامل يفسد السكة وهو أن بعض المنتحلين للكمياء إذ يحالون عبثًا تحويل المعادن الرخيصة إلى ذهب وفضة يقتصرون في ذلك على التدليس كتمويه الفضة بالذهب أو النحاس بالفضة "وهؤلاء أخس الناس حرفة وأسواءهم عاقبة لتلبيسهم بسرقة أموال الناس، وهذا الصنف لا كلام معهم ولا حاسم لعلتهم إلا اشتداد الحكام عليهم وتناولهم من حيث كانوا لأن فيه إفسادًا للسكة التي تعم بها البلوى وهي متمول الناس كافة، والسلطان مكلف بإصلاحها والاحتياط عليها والاشتداد على مفسديها".

ويتضمن كلام ابن خلدون أن هناك نظامين كانا متبعين في النقود، وهما نظام التعامل بالعدد في الوحدات النقدية ونظام السبائك المعدنية بعد وزنها، ويقول في هذا التعامل بالعدد في الوحدات النقدية ونظام السبائك المعدنية بعد وزنها. ويقول في هذا "وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه، يكون التعامل بها عددًا وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزنًا"

ويفهم من كلامه هذا أن التطور التاريخي للنقود المعدنية كان قد بلغ منتهاه في زمنه، ففي الدور الأول من ذلك التطور كانت النقود التي تستخدم عبارة عن السلع الشائعة الاستعمال مثل السكر والأرز والملح، وفي الدور الثاني استعملت المعادن النقود من الذهب والفضة وانفردت الدولة بسكها.

المبحث الثاني- وحدة النقود

عند تحديد المشرع لوحدة النقود يستنير ببعض الاعتبارات التي قد لا تخلو من تحكم كقيمة أقل أو متوسط أو أكثر ما يستهلكه الفرد في زمن محدد، والدولة هي المختصة بتحديد وحدة النقد، على أننا نميل إلى الاعتقاد بأن عمل الدولة إنما يأتي مقررًا ومؤيدًا للحقيقة التي أوجدها العرف المبني على حالة المعاملات النفسية محدودة وقليلة، وكانت أثمان السلع في ذلك العهد خمس أو ربع ما وصلت إليه في القرن التاسع عشر، فظلت قيمة المعادن النفسية بمعزل عن التقلب حتى اكتشف مناجم جديدة في أمريكا وغيرها من الأقطار [(١)]".

وبسبب ما للنقود من عظيم الشأن يتعين على السلطان أن يعني بإصلاحها والاحتياط عليها والاشتداد على مفسديها لأنها "قيمة لكل متمول" أو مستودع القيمة، وإلا لم يحصل أحد من اقتنائها على شيء، وهي مستودع القيمة خاصة لثباتها، فلنبحث ظاهرة الثبات النقدي.

المبحث الثالث : ظاهرة الثبات النقدي:

في البحث المتقدم أشرنا إلى أن الذهب والفضة تتخذ لثباتها أداة للادخار، كما أنها لثباتها تفضل كأداة للمبادلة، ففكرة الثبات النقدي في نظام الذهب والفضة تتردد في أكثر من موضع في كتاب ابن خلدون. وهو يرجع ذلك إلى أن الذهب والفضة بمعزل عن حوالة الأسواق. ولسنا نبالغ إذا قلنا إن من حسنات بعض العصور الماضية ثبات نقدها. حقيقة أن

التقدم في حماية حقوق الفرد وحريته جلب معه رخاء وبحبوحة وضمانًا للناس في معاشهم، ولكن جزءًا كبيرًا من هذا التقدم دك التبلبل النقدي دكًا وأودى به. ويمتاز الذهب والفضة بأن إنتاجهما غير مضمون، أي أن نتيجة استغلال منجم ما يخضع لعوامل مختلفة قد تأتي معاكسة فالطابع الاحتمالي للإنتاج وضآلة الجزء المنتج إلى الموجود في السوق جعلا عرض الذهب والفضة عرضًا ثابتًا منتظمًا.

وبوجود الائتمان ظهر العنصر غير الثابت في النظام النقدي، فقد نفخ الائتمان في النظام المالي فنما ولكنه أصبح أقل مناعة وأكثر تعرضًا للتحكم والتعسف، وقد تكفل نظام الذهب بالحد من إسراف عيوب الائتمان باشتراط الغطاء الذهبي الكافي وبالطريقة الآلية في توزيع الذهب بين مختلف الدول بحسب حالة المعاملات وحاجتها بحيث يصل النقد دائمًا إلى حالة تواز، بيد أن نظام الذهب يفترض حرية التجارة وعدم وجود الحواجز وحرية السكة. وقد كان فقدان هذه الشروط سببًا أساسيًا في عدم الثبات النقدي، ولكن عبئًا ثقيلًا يقع على عاتق نظام الائتمان؛ فكثيرًا ما حصل الإسراف في استعماله، فأدى ذلك إلى التضخم، وكثيرًا ما انتشر الارتباك النقدي من دولة إلى أخرى للترابط الدولي الاقتصادي، ولذلك تساءل كثيرون ما فائدة الارتباط بنظم تتحمل فيها الدولة نتائج أخطاء دولة أخرى من غير داع لذلك سوى الترابط المؤسس عليه هذا النظام.

وقد أدى اختلال النظام على التوازن المتالي العالمي إلى إبدال الميزان التجاري المزود به. وأخذت بعض الدول تعود إلى نظام المقايضة ولا زالت مسألة الثبات النقدي تشغل بال العالم فهي إحدى مسائلة الأساسية.

ومما يتخذ دليلًا على الاختلال المالي هجرة رؤوس الأموال، وقد تكلم ابن خلدون في فصل آخر عن تلك الظاهرة وفسرها بأنها تحدث اجتنابًا للإرهاق المالي لا سعيًا وراء كسب، وذلك لصعوبة انتقال الأموال في زمنه، أما الآن فإن تلك الظاهرة تتخذ مقياسًا لحالة استقرار النقد والرخاء الاقتصادي.

على أنه إذا كان عدم الثبات النقدي آفة من آفات الوقت الحاضر فإن مجتمع ابن خلدون قد عرف آفة أخرى تنتج آثارا مشابهة لها وتلك هي ظاهرة عدم ثبات تكاليف المعيشة نتيجة لشيوع الترف وتأصل الحاجات الجديدة في المجتمع والإسراف في الغلاء والضرائب ونتيجة للتقلبات السياسية والثورات وما لازمها من زعزعة اقتصادية.

المبحث الرابع- كمية النقود والعمران

(١) تداول الذهب والفضة وعلاقته بحالة العمران.

لا يشترط في دولة ما أن تكون منتجة للذهب حتى يكثر لديها، فإنه لما كان الذهب يمثل قيمة المنتجات فالدولة المنتجة المصدرة تستطيع أن تحصل من الذهب القدر الوفير

يقول ابن خلدون في هذا الصدد "إن الأموال من الذهب والفضة والجواهر والأمتعة إنما هي معادن ومكاسب كالحديد والنحاس والرصاص، وسائر العقارات والمعادن، والعمران يظهرها بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها أو ينقصها. وما يوجد منها بأيدي الناس فهو متناقل متوارث، وربما انتقل من قطر إلى قطر ومن دولة إلى أخرى بحسب أغراضه والعمران الذي يستدعى له، فالنقود يوفرها أو ينقصها العمران" (مقدمة ابن خلدون– الفصل الخامس ص ٣٦٨ في ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز).

ويضرب مثلًا لذلك "أقطار المشرق مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال وأقطار ما وراء البحر الرومي لما كثر عمرانها كيف كثر المال فيها وعظمت دولها وتعددت مدنها وحواضرها، وعظمت متاجرها وأحوالها؛ فإنه يبلغنا عنها في باب الغنى والرفة غرائب تسير الركبان بحديثها، وربما تتلقى بالإنكار ويحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة في أموالهم أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم. أو لأن ذهب الأقدمين من الأمر استأثروا به دون غيرهم، وليس كذلك فمعدن الذهب إنما هو من بلاد السودان وجميع ما في أرضهم من البضاعة فإنما يجلبونه إلى غير بلادهم للتجارة فلو كان المال عتيدًا موفورًا لديهم لما جلبوا بضائعهم إلى سواهم يبتغون بها الأموال ولا استغنوا عن أموال الناس بالجملة[٢]" (مقدمة ابن خلدون– الفصل الرابع ص ٣٤٧ في أن الأقطار في اختلاف أحوالها بالرفه والفقر مثل الأمصار)

ويدل هذا على مبلغ تفوقه على التجار في فهم وظيفة النقود وعلاقتها بالعمران، كذلك يبدو تفوق آرائه على آدم سميت الذي كان يرى أن التجارة الخارجية إنما هي تصريف للفائض عن استهلاك المحلي فبين ابن خلدون أنها تحصل لتبادل المنفعة والحصول على الذهب والفضة تمهيدًا للحصول بهما على السلع الأخرى.

سرعة تداول النقود.

يقول ابن خلدون: إن النقود يوفرها أو ينقصها العمران؛ فالعمران يجلب النقود إلى البلاد الغنية، وكذلك يؤدي الرخاء إلى سرعة تداول النقود وكثرة التعامل (يقول ابن خلدون مثلًا أن تجد المصر يؤدي إلى كثرة التعامل واستفحال العمران وتأمل الثروات الكبيرة. وقد شرحنا ذلك في المبحث الخاص بالكسب والرزق).

فينتج عن ذلك ارتفاع رقم النقود المتداولة. ويقول إن العمران يظهر النقود بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها أو ينقصها (مقدمة ابن خلدون الفصل الخامس ص ٣٦٨. ومعنى ذلك أن سرعة التداول وكثرة التعامل تؤدي إلى زيادة المتداول من النقود فتوجد بكثرة، وإذا حل الكساد قلت النقود تبعًا له نظرًا للإبطاء في تداول النقود، وهكذا فإن سرعة تداول النقود من أسباب كثرتها أو ندرتها في السوق.

المبحث الخامس : مقارنة ابن خلدون بالكتاب المقاربين له من حيث الزمن

(١) مقارنة مع كتاب القرون الوسطى.

يظهر أن موجهة تزييف النقود كانت تكتسح العالم المعروف في ذلك العهد ولا غرو فقد شهدت الكيميائيات محاولة تحويل المادة الرخيصة إلى ذهب، فكثر الدجالون والمشعوذون وخاصة في أوروبا التي كانت ترزح تحت عبء جهل شامل. وساد الاضطراب الحالة النقدية فظهرت مؤلفات تبحث في علاج تلك الحالة، ومن هؤلاء المؤلفين كوبرنيك Copernic (1473- 1543) traite sur l,alteration et la diversite des monnaies. فقد ألف كتابًا في التزييف وتعدد النقود. واقترح فيه على ملك بولونيا "سجموند" توحيد النقود وسكها من المعدن الخالص، وكذلك قال بييل [٤] (١٤٨٨) بمثل هذه الآراء في فرنسا. Biei (1488). Rambaud; Histoire des doctrnes economiques, p.83.

وكتابة هؤلاء لا تتسم بالعمق الفكري مثل كتابة ابن خلدون، وإنما هي محاولات لإيجاد حلول عملية لعلاج حالة طارئة، وقد ظهرت تلك الآراء بعد قرن من كتابة ابن خلدون. وقد عالج المقريزي تلك الموضوعات وإنه ليكون بحثا ممتعا معرفة هل تأثر كوبرينك مثلا بكتابة المقريزي ومقارنة آرائهما ومعرفة مدى التماثل الموجود بينها على وجه الدقة؛ فقد قال كل منهما بتوحيد النقود ويتفق هؤلاء جميعا مع ابن خلدون في القول بضرورة سك النقود من المعدن الخالص (الذهب والفضة)

ولما كان المقريزي تتلمذ على ابن خلدون فإنه يهمنا استعراض آرائه في هذا الموضوع..

(٢) آراء المقريزي في النقود.

ردّد المقريزي وجهه نظر ابن خلدون في "أن النقود التي تكون أثمانا للمبيعات وقيما للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط لا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبدا في قديم الزمان ولا حديثه نقدا غيرهما"

وأسهب المقريزي في بيان أثر رواج الفلوس وهي النقود التي كانت تضرب من النحاس، وكيف أنها بعد ما كان المقصود منها شراء المحقرات أي الأشياء التي تباع بكسور من وحدات النقد المضروبة من الذهب أو الفضة، أصبحت لكثرة ما ضرب منها النقد الغالب في الأسواق. ذلك أن الذهب والفضة وهما من النقود الجيدة قد طردتها الفلوس وهى من النقود الرديئة، وقد أدى التمادي في ضرب الفلوس إلى كثرة النقود وتدهور قيمتها وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار والغلاء الفاحش..

وقد بين المقريزي أن الإسراف في إصدار النقود يؤدي إلى ضعف قوتها الشرائية، وضرب لذلك مثل شخص كان إيراده عشرين ألف درهما فيما سلف من أرض زراعية صار الآن خراجها مائه ألف درهما، فالعشرون ألف درهما فيما سلف كان مالكها ينفق منها فيما أحب واختار ويدخر منها بعد ذلك ما شاء الله لأنها كانت دراهم وهي قيمة ألف مثقال من

الذهب أو قريب منها. والآن إنما يأتيه بدل تلك مائة ألف درهم فلوس هي قيمة ستمائة وستين مثقال من الذهب فسعر الذهب قد زاد وبالتالي سعر المبيعات. ولذلك فإن القوة الشرائية للمائة ألف درهم لا تساوى قوة شراء العشرين ألف درهم قبل تدهور كمية النقود.........

وقد فهم المقريزي تماما أثر شيوع النقد المنحط في نقص الاستهلاك كذلك أدرك أن التجار تزيد مكاسبهم من حيث الكم بفعل التدهور النقدي. فنراه يقول "إن التاجر إذا استفاد مثلا ثلاثة آلاف درهم فوق بضاعته فإنما يتعوض عنها فلوسا او عشرين مثقال من الذهب ويحتاج إلى صرفها في ما لا غنى عنه من مؤونته ومؤونة عياله وكسوته وكسوة عياله، فهو لو تأمل لا تضح له أنه لما كان أولا يستفيد في مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلا أنها تغنى عنه في كلفته أكثر مما تغنى هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير. فالبائس لغباوته يزعم أنه استفاد وفي الحقيقة أنه خسر ولسوف عما قليل ينكشف له الغطاء. ويرى ماله قد أكلته النفقات وأتلفه اختلاف النقود فيعلم فساد ما كان يظن وكذب ما كان يزعم" (المقريزي – إغاثة الأمة بكشف الغمة)

الباب الثاني

النظريات الاقتصادية الاجتماعية

الفصل الاول: العوامل المعنوية في النظام الاقتصادي

مقدمة:

بحث ابن خلدون في فصول متفرقة تأثير العوامل المعنوية في الإنتاج وفي رخاء الفرد والدولة. ونرى أن تقدم ما تفرق من بحثه في فصل واحد لارتباط الفكرة الأساسية الموجودة في البحوث المتفرقة، تلك الفكرة تلخص في تأثير العوامل المعنوية في الاقتصاد، وقد أشار كل من مولر وليست، إلى تأثير القيم المعنوية في الاقتصاد؛ فقد وضع مولر فكرة رأس المال المعنوي، وهو مجموع ما ينتقل إلى الجيل الحاضر من الأجيال السابقة من حيث النظم القانونية والدستور والذكريات الخالدة.. الخ؛ فبجانب رأس المال المادي يوجد رأس مال معنوي. وقد أوضح ليست في أسلوبه القوي ما أشار إليه مولر إشارة غامضة، فقال: "إن حالة الدول الحاضرة إنما هي نتيجة تراكم الاكتشافات والاختراعات والتحسينات التي قامت بها جميع الأجيال التي سبقتنا، وكل هذه الأشياء تكون رأس المال الطبيعي للجيل الإنساني الحالي".

كذلك يقول ليست بتأثير العوامل المعنوية في الإنتاج تأثيرا كبيرا، ومن تلك العوامل "الحرية والذكاء والحضارة والنظام البرلماني"، ويضرب لذلك مثل الملاحة وعلاقتها بالحرية ومثل الصناعة وعلاقتها بالعدالة في كل من هولندا وإنجلترا. ولقد لمح ابن خلدون العلاقة بين العوامل غير المادية والإنتاج ولم يحاول ان يكون من ذلك نظرية ولكنه ذكر عدة

تطبيقات. ولنتكلم عن تطبيقين أو عاملين من تلك العوامل المعنوية المؤثرة في الإنتاج والثروة وهما العدل والحرية الشخصية ثم الجاه.

ويتصل هذان المبحثان الاقتصاد الاجتماعي. فالجاه ظاهرة اجتماعية، والمال ظاهرة اقتصادية. والبحث عن علاقة الجاه بالثروة يدخل في نطاق الاقتصاد الاجتماعي. وكذلك المال النسبة لعلاقة العدالة بالعمران......

[١ و ٢] List - System of National Economy

المبحث الاول : العدل والحرية والدافع الشخصي والعمران

تعريف الظلم :

يعرف ابن خلدون الظلم بقوله: "ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه الأملاك غير عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فحيازة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمتهمون لها ظلمة، والمالكون لحقوق الناس ظلمة، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة". مقدمة ابن خلدون الفصل الثالث ص ٢٧٣ (في ان الظلم مؤذن بخراب العمران).

أهمية العدل والحرية والدافع الشخصي للعمران:

يحمل ابن خلدون على الظلم مبينا أثره في انقباض آمال المتحابين وتكاسلهم ورغبهم عن الإنتاج لمصادرة ثماره من قبل الحكام وما يتبع ذلك من اختلال حال الدولة وخراب العمران والفكرة الأساسية في ذلك كله أن الإنسان إذ يسعى إلى خير نفسه يساهم بذلك في الخير العام شعر بذلك أو لم يشعر، ويزيد من مضاء عزيمته في الإنتاج أمله في أنه كلما زاد إنتاجه نوعا أو كما إلا في حالة تجاوز الاوفق للإنتاج (optimum of production) عاد ذلك عليه بالنفع العميم، فكلما قويت الآمال في الحصول على نتيجة الأعمال قويت الرغبة في بذل أقصى الجهود في سبيل تلك الأعمال

وتلك الآمال هي التي تكيف توزيع الإنتاج على فروعه المختلفة، فالإنسان يسعى إلى إنتاج الأشياء التي يأمل أن ينال منها أكبر نفع والعامل النفساني كبير الأثر في نطاق العمران، وإذا كانت الحاجة تحرك الإنسان لسد ضرورياته فإن الأمل هو الذي يدفع الإنسان إلى تحسين حالته والبحث عن آفاق جديدة، فمن الرفه والمعيشة الحسنة، وما تطور العمران إلا تاريخ الإنسان يحدوه الأمل في تحسين حالته ويجعله يشعر بحاجات جديدة يرجو إشباعها؛ لذلك كان وجود هذا الأمل أو عدم وجوده معادلا لرغبة الإنسان في مواصلة تقدمه أو رغبته عنه، ولما كانت الحياة تتطلب حركة دائمة فإن وقوف الإنسان عن مواصلة تقدمه وتكاسله معناه أنه أخذ في الرجوع القهقرى.

ولما كان الدافع الشخصي يذكو بشعور الإنسان بنيله نتائج أعماله وأنه يحصد بقدر ما يبذر، فإن النظم القائمة على الملكية الفردية والحرية الاقتصادية يفترض فيها أنها تجلب في أثرها الرخاء الاقتصادي العميم.

على أن تقرير نظام الحرية الاقتصادية والملكية الفردية من الوجهة النظرية شيء والتطبيق العملي له شيء آخر، فقد يقر السلطان ملكية الفلاح لبقرتين ولكنه يتولى على ما تدرانه من اللبن، فملكية الفلاح في هذه الحالة ملكية نظرية فقط، وكذلك الحال في النظم التي ترهق المكلفين بأنواع التسخير والمصادرات والضغط المالي؛ فلكي يبلغ الإنتاج أقصاه يرى ابن خلدون وجوب إحاطته بالعدل والرفق المالي والحرية الاقتصادية، ففي هذه الشروط الضمان الفعلي للملكية الفردية، وهي أساس انبساط الآمال وهو ما يعلق عليه ابن خلدون الأهمية الكبرى في الرخاء وازدياد العمران.

ويقول في صدده "اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهائها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي، وفي ذلك – وعلى قدر الاعتداء ونسبته – يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيرا عاما في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها، وإن كان الاعتداء يسيرا كان الانقباض عن الكسب على نسبته والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال وسعي الناس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين، فإذا قعد الناس عن

المعاذ وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتفضت الأحوال واختل حال المصر، كذلك حال الدولة لما أنها صورة للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة"[1] مقدمة ابن خلدون الفصل الثالث ص٢٧٢ في أن الظلم مؤذن بخراب العمران

ويتخلل حديث ابن خلدون عن ارتباط العمران والإنتاج: العدل والحرية والدافع الشخصي والرفق المالي حكمة فارسية هي عبارة عن حديث نقله للمسعودي بحري بن ملك وأحد المقربين إليه ومدار الحديث إنكار ما كان عليه هذا الملك من الظلم والغفلة عن عائدته على الدولة وفيه ينصح الأمين الملك فيقول:

"أيها الملك، إن الملك لا يتم عزه الا بالشريعة والقيام لله بطاعته والتصرف تحت أمره ونهيه، ولا قوام للشريعة إلا بالملك، ولا عن الملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل، والعدل هو الميزان المنصوب بين الخليفة نصبه الرب وجعل له قيما، وهو الملك، وأنت أيها الملك عمدت إلى الضياع فانتزعتها من أربابهم وعمارها وهم أرباب الخراج ومن تؤخذ منهم الأموال واقطعتها الحاشية والخدم وأهل البطالة فتركوا العمارة والنظر في العواقب وما يصلح الضياع وسومحوا في الخراج، فلما سمع الملك ذلك رد الضياع على أربابها فأخذوا في العمارة وقوى من ضعف منهم فعمرت الأرض وأخصبت البلاد وكثرت الأموال عند جباه الخراج [1]"

وفي هذه الحكاية إشارة إلى أثر الظلم في العمران، وكثيرا ما نلمح ابن خلدون يأتي بالأدلة المنطقية ثم يؤيدها بالأدلة التاريخية أو بالحكم المعروفة، ولكن حذار من الإطلاق فإن ابن خلدون لا يسرف في الإطلاق؛ فكثيرا ما يستدرك فيقول مثلا "أو الأكثر منهم" لكي لا يحمل لما يقوله صفة الإطلاق، وفي بحثه لأثر العوامل المعنوية في العمران والإنتاج تراه يتجنب الإطلاق كذلك؛ فيقول إن العمران قد يستمر مع تخلل الظلم المجتمع ولا يقع فيه اختلال إلا أن ذلك يكون في الأمصار العظيمة، ذلك انه "لما كان المصر كبيرا وعمرانه كثيرا وأحواله متسعة بما لا يحصر، كان وقوع النقص فيه بالاعتداء والظلم يسيراً لأن النقص إنما يقع بالتدريج بكثرة الأحوال واتساع الأعمال في العصر لم يظهر أثره إلا بعد حين"[٢] (١ و ٢) مقدمة ابن خلدون الفصل الثالث ص ٢٧٢ و ٢٧٣

وقد يكون ثمه عاملا آخر لتقليل أثر الظلم في المجتمع، وهو مقاومة المجتمع له بمختلف الطرق مثل التهرب على اختلاف أنواعه، ومنه التهرب الشرعي، وكذلك الاتجاه إلى أساليب الرشوة وإفساد الأخلاق والطرق الاحتيالية؛ فهذه الظواهر يجب ألا تؤخذ دائما على أنها فساد لاصق المجتمع (Inherent) هو إنما قد تكون عوارض عرضت من جراء نظام غير عادل فرض على المجتمع وفيه إرهاقا للأفراد

تحريم الظلم وطريقه الشارع في ذلك:

بعد أن عرف ابن خلدون الظلم وبين آثاره، تناول الكلام عن تحريم الشارع له وحكمته في ذلك فإنه لما كان الظلم مخترباً للعمران، فقد قصد الشارع بتحريمه تجنب ما ينشأ عنه من فساد العمران المؤذن بانقطاع النوع البشري: "وهي الحكمة العامة المراعاة للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنا بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران كانت حكمة الحظر فيه موجودة فكان تحريمه مهما وأدلته من القرآن والسنة كثيرا أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر"[1] ورب سائل يسأل لم يوضع إزاءه من العقوبات الزاجرة ما وضع بإزاء غيره من المفسدات للنوع التي يقدر كل واحد على اقترافها من الزنا والقتل والسكر [2]

يرد ابن خلدون على هذا التساؤل بأن "الظلم لا يقدر عليه الا من يقدر عليه (أي لا يقدر على عقاب مرتكبه إلا من يقدر على ارتكابه) إلا أنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان فبولغ في ذمه وتكرير الوعيد فيه عسى أن يكون الوازع فيه للقادر عليه في نفسه"[3]

[1 و 2 و 3] مقدمة ابن خلدون الفصل الثالث ص ٢٧٤ في أن الظلم مؤذن بخراب العمران

وهو يشير بذلك إلى أن الأوامر الظالمة تصدر من الحاكم، والحكومة ليست مسئولة عن تخبطها في تشريعها بل ترى أن قيامها التشريع مما يتعلق

بأعمال السيادة، والإنسان يخضع لتطبيق القانون لأنه قانون لا فرق في ذلك بين القانون العادل والقانون الظالم، وعلى ذلك فلا يوجد جد رادع لسلطان المشرع إلا ضميره، ولذلك حورب الظلم بالوعيد بالعذاب وإيقاظ شعور العدالة في ضمير المشرع والحاكم.

فيما تقدم مثل رائع ضربه ابن خلدون للقواعد التي لا تتضمن جزاءً، وكذلك حال القواعد الدولية فالضمان الحقيق لاحترام العدل الدولي إنما هو في ضمائر الدول وشعورها بالمصلحة العامة وتقديمها على المصلحة الخاصة للدولة؛ فالضمير الدولي هو ضمان القواعد الدولية كما أن ضمير الحكام هو ضمان الحد من سلطتهم ومراعاة حرية الأفراد واحترام ملكيتهم والرفق المالي بهم والعدل فيهم.

أمثلة من الظلم – العمل الإجباري:

يتكلم ابن خلدون بعد ذلك عن أمثلة من الظلم؛ فيتناول تكليف الأعمال وتسخير الرعايا ومصادرة السلع وفرض السلع على المشترين والتسعير الجبري لمصلحه السلطان.

وقد بحثنا التسعير الجبري وفرض السلع في مواضع أخرى[(١)]، ويهمنا أن نشرح رأيه في تكليف الأعمال وتسخير الرعايا فهو يقول فيهما "ومن أشد الظلامات وأعظمها في إفساد العمران وتكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق، وذلك أن الاعمال من قبيل المتمولات، لأن الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران فاذا مساعيهم واعمالهم كلها

ممولات ومكاسب لهم، بل لا مكاسب لهم سواها فإن الرعية المعتلين في العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من أعمالهم، ذلك فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخريًا في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك وهو متمولهم فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير ممن معاشهم بل هو معاشهم بالجملة، وإن تكرر ذلك أفسد آمالهم في العمارة وقعدوا عن السعي فيها جملة فأدى ذلك إلى انتقاض العمران"[٢]

(١) الفصل الخاص بنظرية القيمة والباب الخاص بالسياسة الاقتصادية

(٢) مقدمة ابن خلدون الفصل الثالث ص ٢٧٤ ومن اشد الظلامات. تكليف الاعمال وتسخير الرعايا

وقد ظلت السخرة رمزًا للظلم وعنوانا للعسف وخاصة في الأزمان التي تلاشت فيها كل ضمانات حقوق الإنسان، وما انتشارها في بلد ما إلا دليلًا على استعباده واضطهاد أهله وتسخيرهم كالأنعام، ولم تعرف السخرة قط بين قوم يعشقون الحرية مثل العرب.. وقد منع النظام الاسلامي مثل هذا التسخير بلا عوض، فالشريعة تنص على حرية المتعاقدين وتقضي بأن الإكراه مبطل للعقود.

دفاع ابن خلدون عن الديموقراطية الاقتصادية:

إن هناك اتجاها في التشريع الحديث إلى العودة إلى مادة السخرة مع التغيير في شكلها، ففكرة التسخير باقية، ولكن الدافع والمبرر هو الذي

تغير، فتسخير العمال المدنيين اكتسى شكل الدفاع القومي، وتسخير الأفراد لتقوية الجسور وشق الطرق اكتسى شكل الخدمة العامة.. الخ.

ويقول الأستاذ جنسبرج في هذا المعنى: "المشكلة القائمة هي هل يمثل الاتجاه من أساليب القهر إلى أساليب الإقناع شيئًا أكثر من مجرد تغيير أسلوب يتفق والتنظيمات الكبيرة، وهل لم يزل مبدأ السيطرة هو العنصر الحقيقي في العلاقات الاجتماعية"[١]

[1] The problem thus remains whether the movement from force to persuasion ،reflects more than a change of tactics ،adapted to large scale organization and whether ،in essentials the principle of domination is not still the ruling element in social relations ، "Ginsberg Sociology ،p ، 145

وعلى العموم فإن الدولة أخذت تلجأ في الأزمنة الأخيرة إلى الطرق القديمة مكسبة إياها أشكالا حديثة؛ فمادة إكراه المجتمع للفرد أخذت تتوسع وإنما تسعى الدولة لإفهام الفرد أنها تكرهه على القيام بأعمال ما في سبيل المصلحة العامة. وقد لا يكون ذلك بعيدا عن الصواب ولكن لم لا تترك للفرد حرية تكوين اعتقاده في أن المطلوب هو خدمة المصلحة العامة فعلا، وبالتالي يسخر نفسه نفسه للقيام بها.. أو ليس الإكراه قرينة على أن النضوج الثقافي للأفراد أصبح متأخرا جدا في المجتمعات الحديثة.

وإذا كانت الظواهر تدل على أن أفق الثقافة قد ازداد عنه في القرن التاسع عشر، فليس ازدياد الالتجاء إلى الإكراه والتشريعات ذات الجزاءات الصارمة، وبمعنى آخر التسخير العام دليل على أن الترابط الاجتماعي قد ضعف كثيرا. والأمر لا يعدو أن يكون التسخير لتلافي قلة إدراك المصلحة العامة عند الأفراد أو لأن الفرد على حسن إدراكه لوجه المصلحة العامة لا يؤمن بتقديم المصلحة العامة على مصلحته الخاصة، وكلا الأمرين خطير إذ يتبع ذلك أن الحكومة بدلا من أن تتولى وكالة عن الشعب فإنها تتولى في الواقع وصاية عليه، إما لقلة إدراك الموصى عليه أو لجنوحه في تصرفاته..

والشعب في مثل تلك الحالة لا يمكن أن يكون المتولي المباشر لأمره، وفكرة الديمقراطية في مثل هذه الحالة لا تجد المجال الخصب حيث تنبت وتترعرع.. إن ازدياد الإكراه في طريقة الحكم وازدياد الاتجاه إلى القهر.. وتجنب الاستعانة بالتطوع والإرشاد دليل على أن أسلوب الحكم يبتعد عن النظام الديمقراطي؛ فالديمقراطية إما حالة وهي في فرضنا هذا غير متوفرة أو اتجاه إلى حالة وأن الظواهر لتدل على أن الدول لا تسير في الاتجاه الديمقراطي، وإنما تتجه إلى زيادة السلطة التنفيذية وانكماش الحقوق الفردية وزيادة إدماج الفرد في الجماعة بحيث تتلاشى شخصيته، وتظهر بدلا عن ذلك الوحدة الكبرى وهي الجماعة..

على أنه يلاحظ أنه إذا كان اتجاه الجماعة إلى استيعاب شخصية الفرد وإدماجه فيها عامًا في الأزمنة الأخيرة، فإن ثمة ظروف ساعدت على

أن يتخذ ذلك الاتجاه شكلا أكثر وضوحا وأكبر أثرا فإننا نرى مثلا أن فكرة العمل الإجباري التي انتشرت أخيرا إنما ساعد على انتشارها اتساع نطاق البطالة والتفكير في محاربتها لا بالوسائل الفردية وإنما بوسائل الجماعة، فالجماعة التي تعبر عنها الدولة إذا أضافت إلى أعبائها عبئًا جديدًا أخذت في مقابل ذلك تضحية جديدة من الفرد هي تنازله عن جزء جديد من حريته، وثمة علاقة مضطردة بين ازدياد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وبين تراجع حدود الحرية الاقتصادية، ولما كان تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وبين تراجع حدود الحرية الاقتصادية، ولما كان تدخل الدولة أمرا يزداد مدى وظهورا في الأزمنة الاخيرة؛ فعلى القارئ أن يدرك مدى انكماش الحرية الاقتصادية للفرد الناتج عن هذا التدخل المضطرد، وتأثير ذلك على الدافع الشخصي وعلاقته بتكليف الأعمال والسخرة والضغط المالي[١]

Among the most advanced forms of the civic state ، [1]the public authority has vast powers of coercion at its disposal and though such powers are said to rest upon the will of the people there always remains a great deal of unwilling subordination ،indifference or more acquiescence " Ginsberg ،Sociology p. 139

وقد تكون الحرب والاستعداد لها، من الظروف الهادمة للحرية الشخصية والمؤدية إلى اتساع نطاق التسخير، وقد عمدت أكثر الدول إنصافا بالديموقراطية إلى فرض العمل الإجباري، وإلى تسخير الفرد

ومقتضياته للدولة، على أن تتنوع أسباب التسخير يدل على أن التسخير ليس نتيجة ظروف الحرب فقط، وإنما أصبح مألوفا في الأزمات لعلاج البطالة، وهو أمر أصبح كثير الحدوث، ولذلك يحث لنا أن نتساءل هل تسير الديموقراطية السياسية جنبًا إلى جنب مع الديمقراطية الاقتصادية. وإذا كان هناك عدة أنواع من الديمقراطيات؛ فما هو النوع الغالب في صفة الديمقراطية عمومًا، وقد نخلص من البحث إلى القول بأن الديمقراطية هي مادة وليست شكلًا.. تلك المادة تمثل في بعد الدولة عن الاتجاه إلى التسخير والقهر، وما الديمقراطية السياسية التي تتحكم في اقتصاديات الفرد إلا دكتاتورية هادمة لحرية الفرد في طريقة معاشه [١]

"Prediction is not our business here ‹but it seems reasonably " [1] Safe to assert that the survival of modern democracies depends largely on whether means will be found for reconciling economic equality with high productivity. Ginsberg. sociology p 189

فالديموقراطية هي ابتعاد الجماعة ما أمكن عن الضغط على شخصية الفرد وحرياته المختلفة ومن اهمها الحرية الاقتصادية التي يسودها العدل وتنتهز عن التسخير والتسعير الجبري وغير ذلك مما يؤثر تأثيرا سيئا على الدافع الشخصي وبالتالي على الإنتاج والعمران، وتلك هي الديموقراطية التي نادى بها ابن خلدون.

آراء ابن خلدون عند المقريزي والدلجي:

تلك الآراء التي قال بها ابن خلدون عن علاقة العدل والدافع الشخصي بالعمران لا تقتصر أهميتها على أنها دستور صالح للسياسة الاقتصادية، وإنما نجد المؤلفين اللاحقين لابن خلدون قد أخذوا عنه تلك المبادئ التي أوضحها في بيانه الرائع وأسلوبه المبتكر، فنجدهم يحلونها في كتاباتهم أسمى مكان، ومن هؤلاء الدلجي والمقريزي خاصة.

فقد ردد الدلجى آراء ابن خلدون في ضرورة توفر العدل والأمن لرواج التجارة، وهو يرجع أسباب كساد التجارة إلى أن "الأيدي الغاصبة مستولية على التجار لجهوريتهم مع الدولة وحامية الملك وخاصة المخادعين. كذلك يصف العوارض الحكومية التي تعترض سبيل الزراعة من تسلط الظلمة على الزراع وفرضهم الضرائب والمغارم الثقيلة عليهم وتفننهم في وجوه الجبايات وأنواع الظلومات وإلحائهم إلى بيع زراعاتهم في حال كسادها وعدم رواجها [١] كتاب الدلجي في الفلاكة والمفلوكين، مقالة الأستاذ العميد محمد صالح بك مجلة القانون والاقتصاد ص ٣٩٢ و٣٩٣

كذلك أفاض المقريزي في بيان أثر الظلم والترف على أحوال العمران، ففي كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" أكد أن السبب الرئيسي لمحن مصر الاقتصادية وأصل الفساد إنما هو "ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل،

فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة لتوصله بأحد حواشي السلطان ووعده بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه إياه وليس معه مما وعد به شيء قل ولا جل ولا يجد سبيلا إلى أداء ما وعد به إلا باستدانته بنحو النصف مما وعد به مع ما يحتاج إليه من شارة وزي وخيول وخدم وغيره فتتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ويلازمه أربابها. ولا جرم أنه يغمض عينيه ولا يبالي بما أخذ من أنواع المال ولا عليه بما يتلفه في مقابلة ذلك من الأنفس ولا بما يريقه من الدماء ولا بما يسترقه من الحرائر ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب ويتعجل منهم أموالا فيمدون هم أيديهم إلى أموال الرعايا ويشرئبون لأخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون....

المبحث الثاني - "الجاه والثروة"

لكي يسير العمران:

يقول ابن خلدون "إن النوع الإنساني لا يتم وجوده إلا بالتعاون، وإنه وإن ندر فقد ذلك في صورة مفروضة لا يصح بقاؤه، ثم أن هذا التعاون لا يحصل إلا بالإكراه عليه لجهلهم في الأكثر بمصالح النوع ولما جعل لهم من الاختيار وأن أفعالهم إنما تصدر بالفكر والروية لا بالطبع وقد يمتنع من المعاونة فيتعين حمله عليها فلا بد من حاكم يكره أبناء النوع على مصالحهم لتتم الحكمة الإلهية في بقاء هذا النوع.[1] مقدمة ابن خلدون –

الفصل الخامس ص ٣٧٠ في أن السعادة والكسب إنما يحصل غالبا لأهل الخضوع.

فلكي يسير العمران سيرا منتظما لا بد من وجود ضغط وإكراه وتسخير الأفراد بعضهم البعض للقيام بما تمليه واجبات التعاون والتضامن، ومتى قيل إلزام وتسخير فلا بد من وجود نظام فيه تفاوت وفيه سيطرة من بعض الناس على بعض.

ويسجل ابن خلدون أن المجتمع المنظم يسوده التفاوت والتسخير، فالناس درجات كل طبقة لها قدرة على تسخير التي دونها وتخضع هي بدورها للطبقة التي فوقها. هذا التفاوت وهذا التسخير إنما إقتضاهما نظام العمران لكي يتم الخير للجتمع كله، وهذا معنى الآية الكريمة: (ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون).

تعريف الجاه:

وتلك القدرة التي تسمح بالالزام هي ما يسميها ابن خلدون الجاه، فالجاه في رأيه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة ليحملهم على دفع مضارهم وجاب منافعهم في العدل بأحكام الشرائع والسياسة[1]".

وتلك المقدرة على التسلط بالقهر والغلبة تحمل الناس على التقرب من صاحبها الدفع مضاره وجلب منافعه فيتقربون إليه بأعمالهم وأموالهم، ولذلك فإن الجاه وإن كان أصلا قدرة على التسخير للمصالح العامة في العدل بأحكام الشرائع والسياسة فإنه كثيرا ما تستعمل تلك القدرة لقضاء الأغراض الخاصة، ولكن الأول مقصود في العناية الربانية بالذات، والثاني داخل فيها بالعرض كسائر الشرور الداخلة في القضاء الإلهي لأنه قد لا يتم وجود الخير الكثير إلا بوجود شر يسير من أجل المواد فلا يفوت الخير بذلك بل يقع على ما ينطوي عليه من الشر اليسير وهذا معنى وقوع الظلم في الخليقة(٢)" مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧٠

والجاه كما يراه ابن خلدون ظاهرة عامة في الكون: "إن كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق، وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد بذى الجاه من أهل الطبقة التي فوقه ويزداد كاسبه تصرفا فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه، والجاه على ذلك داخل عل الناس في جميع أبواب المعاش ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والطور الذي فيه صاحبه، فإن كان الجاه متسعا كان الكسب الناشئ عنه كذلك، وإن كان ضيقا قليلا فمثله..

(4)" The principle of subordination cuts deep into the social (8) structure, affecting not only the administration of justice, but the whole economic order which presents a series of gradations". Ginsberg,

Sociology, p. 142.

أثر الجاه في المال

يقول ابن خلدون في أن الجاه مفيد للمال: "إننا نجد صاحب المال والحظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يسارا وثروة من فاقد الجاه والسبب في ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه؛ فالناس معينون له بأعمالهم في جميع حاجاته من ضروري أو حاجي أو كمالي فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه وجميع ما شأنه أن تبذل فيه الأعراض من العمل يستعمل فيه الناس من غير عوض فتتوفر قيم تلك الأعمال عليه؛ فهو بين قيم للأعمال يكتسبها وقيم أخرى تدعوه الضرورة إلى إخراجها فتتوفر عليه والأعمال لصاحب الجاه كثيرة فتفيد الغني لأقرب وقت ويزداد مع الأيام يسارا وثروة" مقدمة ا. خلدون، الفصل الخامس ص ٢٩٩ في أن الجاه مفيد للمال. ويقول: "ولهذا المعنى كانت الإمارة أحد أسباب المعاش". (يرى ابن خلدون أن الإمارة كثيرا ما تسخر في قضاء الأغراض الخاصة، فالمعاش الناتج عن ذلك غير طبيعي وإنما هو نوع من الاستغلال، ويؤثر في آرائه هذه نزعته الصوفية والتقاليد الإسلامية؛ فانه يؤثر عن عمر ﷺ أنه كان يحاسب الولاة على ما يكتسبونه من الأموال ويصادر ما يرى فيه استغلالا لجاه الوظيفة).

على أن تسخير القلوب كذلك يكسب الجاه: "إننا نجد كثيرا من الفقهاء وأهل الدين والعبادة إذا اشتهر حسن الظن بهم واعتقد الجمهور معاملة الله في أرفادهم فأخلص الناس في إعانتهم على أحوال دنياهم والاعتمال في مصالحهم أسرعت إليهم الثروة، وأصبحوا مياسير من غير

مال مقتنى إلا ما يحصل لهم من قيم الأعمال التي وقعت المعونة بها من الناس لهم. رأينا من ذلك أعدادا في الأمصار والمدن وفي البدو يسعى لهم الناس في الفلح والتجر وكل قاعد بمنزله لا يبرح من مكانه فينمو ماله ويعظم كسبه ويتأثل الغني من غير سعي، ويعجب من لا يفطن لهذا السر في حال ثروته وأسباب غناه ويساره والله سبحانه وتعالى يرزق من يشاء بغير حساب" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٦٩)

حاجة الناس إلى الجاه:

تتلخص اذا فوائد الجاه في إنقاص تكاليف الإنتاج من ناحية وجلب المنافع الايجابية من ناحية أخرى لتقرب الناس بأعمالهم الى صاحب الجاه.. تلك فوائد الجاه إجمالا...... بقي أن نعرف من هم هؤلاء الذين يحتاجون إلى صاحب الجاه أكثر من غيرهم...... يستمدون منه جاها ويأخذون عنه القدرة على حماية مصالحهم وترويجها. وقد قدم لنا ابن خلدون المبدأ العام وهواحتياج الناس عموما إلى الجاه ثم أتي بأمثلة فيها تخصيص لهذا العموم فمن أشد الناس احتياجا إلى الجاه المتمولون والتجار وأرباب الصنائع.

فالحضري إذا بلغ من الثروة مبلغا، وأصبح مطمع الأنظار من قبل الحكام أصبح في خطر تآمرهم عليه لانتهاب ماله ومصادرته: "وهم يتحيلون على ذلك بكل ممكن حتى يحصلونه في ربقة حكم سلطاني، وسبب من المؤاخذة ظاهر ينتزع به ماله وأكثر الأحكام السلطانية جائرة في الغالب إذ العدل المحض إنما هو في الخلافة الشرعية وهي قليلة اللبث؛

فلا بد حينئذ لصاحب المال والثروة الشهيرة في العمران من حامية تذود عنه وجاه ينسحب عليه يستظل بظله ويرتع في أمنه من طوارق التعدي وإن لم يكن له ذلك أصبح نها بوجوه التحيلات وأسباب الحكام" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٤٩ في حاجات المتمولين إلى الجاه)

والواقع إننا نجد مثل تلك الظاهرة في الزمن الحاضر؛ فالماليون يجتهدون في أن يحصلوا على الجاه عن طريق تمويلهم للأحزاب، وكثيرا ما كان صراع الأحزاب ستارا لصراع الماليين وتنازعهم وتنافسهم، ومن الذين يجرون وراء الجاه التجار وذلك "أن الجاه يوقع الهيبة عند الباعة ويحمل الحكام على إنصافهم من المتعاملين معهم" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧٤ في أي أصناف الناس يحترف بالتجارة). وكذلك أرباب الصنائع؛ فإن أجور الصناع المتجردين عن الجاه ومكاسبهم ترمي إلى الاستقرار حول مستوى القوت. ويقول في ذلك: "وفاقد الجاه وإن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله ونسبة سعيه ذاهبا وآيبا في تنميته كأكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب، وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر ولا تسرع إليهم ثروة وإنما يرمقون العيش ترميقا ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧١ في أن السعادة والكسب إنما يحصلان لأهل الخضوع).

ويلاحظ ملاحظة دقيقة موضوعها أن المحسن في صناعته أو العالم المتبحر في علمه أو الكاتب المجيد في كتابته أو الشاعر البليغ في شعره..

هؤلاء جميعا قلما يحظون بالجاه أو الثروة "ذلك أنهم أشرف بضائعهم أعزة على الخلق وعند نفوسهم فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منهم حظا يستدرون به الرزق، بل ولا تفرغ أوقاتهم لذلك لما هم فيه من الشغل بهذه البضائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن؛ فلذلك لا تعظم ثروتهم في الغالب" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص٣٧٣ في أن القائمين بأمور القضاء... الخ لا تعظم ثروتهم)

مصدر الجاه:

لما كان الجاه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم؛ فقد وجب معرفة ممن تستمد هذه المقدرة. يقول ابن خلدون "إن الجاه متوزع في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية، وفي السفل إلى من لا يملك ضرا ولا نفعا بين أبناء جنسه، وبين تلك طبقات متعددة حكمة الله في خلقه بما ينتظم معاشهم وتتيسر مصالحهم ويتم بقاؤهم". (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٧٠ في أن المادة والكسب إنما يحصلان لأهل الخضوع).

فالملوك بما لهم من السلطة العامة يستمد منهم الجاه ومن يستمدونه منهم ينقلون بعضه إلى من دونهم وهكذا، ومعنى هذا أن مصدر الجاه في الولاية العامة وتشرب جزء منها أي أن مظهره سياسي، على أننا بينا رأيه في أن تملك القلوب يكسب الجاه كما يكسبه تملك القياد السياسي وهو

في ذلك يتفق مع الغزالي، إلا أن الغزالى يلتزم وجهة نظر نفسانية ويرى أن الجاه ظاهرة نفسانية فقط.

يقول الغزالي: "إن الدراهم والدنانير لا غرض في أعيانها إذ لا تصلح لمطعم ولا مشرب ولا منكح ولا ملبس، وإنما هي والحصباء بمثابة واحدة، ولكنهما محبوبان لأنهما وسيلة إلى جميع المحاب وذريعة إلى قضاء الشهوات؛ فكذلك الجاه لأن معنى الجاه ملك القلوب وكما أن ملك الذهب والفضة يفيد قدرة يتوصل الإنسان بها إلى سائر أغراضه، فكذلك ملك القلوب والقدرة على استسخارها يفيد قدرة على التوصل إلى جميع الأغراض. والجاه وسيلة وآلة إلى المال، فمن ملك الجاه فقد ملك المال ومن ملك المال لم يملك الجاه" (الغزالي – إحياء علوم الدين – مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٨٧ سنة ١٩٣٣)

ويرى الغزالى أن مصدر الجاه إنما هو في الكمال لأن قلوب الخلق لا تكتسب إلا بأنواع من المعاملات ولا تصير القلوب مسخرة إلا بالمعارف والاعتقادات، وكل من اعتقد القلب فيه وصفا من أوصاف الكمال انقاد له وتسخر له بحسب قوة اعتقاد القلب. (الغزالي – إحياء علوم الدين – مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٨٧ سنة ١٩٣٣)

مقارنة آراء ابن خلدون بآراء غيره من الاقتصاديين:

ومن المسائل التي شغلت الاقتصاديين خاصة منذ القرن الثامن عشر معرفة أيهما يتبع الآخر الثروة أم الجاه. وقد كان من رأي

الفيزيوكرات والاشتراكيين أن الثروة تتبع الجاه. ويقول آدم سميث: "إن الشخص الذي يكتسب أو تؤول إليه ثروة كبيرة لا يكتسب بالضرورة أي نفوذ سياسي" Adam Smith, Wealth of Nations. Vol. 1, p. 33.

ومن رأى الأستاذ بوشار أن الثروة لا تعطي سلطة اجتماعية وجاها إلا في حالة المخترع فإن احتكاره للاختراع وشعور المجتمع بالحاجة إلى اختراعه يكسب المخترع قوة اجتماعية. Bocelairl, Sociologie conomique. p. 175.

الجاه والثروة في العصر الحديث:

كان من تأثير نمو الحقوق الفردية وقوتها في القرن الماضي وسيادة مذهب الفردية أن ضعفت السلطة السياسية وأصبح المقام الأول لنفوذ الماليين وخاصة نمو الاختراعات وازدياد الحاجات التي يمكن أن يشبعها المال.

وقد أتت الأزمنة الحديثة موطدة لحقوق الفرد بوساطة الجمعيات النقابية والتعاونية، كما أكدتها الضمانات الدستورية والمساواة أمام القانون، ومع ذلك لم يزل تكوين المجتمع على أساس رفع الناس بعضهم فوق بعض درجات ولم تزل توجد بينهم فوارق كبيرة في القدرة الاقتصادية والفرص الثقافية

"Society is still hierarchical in structure and there are great disparities in economic power and in cultural opportunities". Ginsberg. Sociology, p. 181.

وما زلنا نرى صراعا شديدا على الحكم، وكثيرا بل غالبا ما يستتر وراء ذلك الصراع السياسي صراع الماليين في تنافسهم في الاستيلاء على النفوذ السياسي، وقصدهم من ذلك استخدام الجاه في خدمة أموالهم واستثمارها، وما زلنا نشاهد ما أشار اليه ابن خلدون من أن الناس يسعون إلى الاحتماء بالجاه السياسي؛ فكل ذي مصلحة يسعى إلى أن يكون في حماية شخص واسع الجاه يدرأ عنه المضار ويجلب اليه المنافع.

ونرى الشركات تسعى لتعيين أعضاء من ذوي النفوذ في مجالس إدارتها، وكان ما يتقربون به من عمل أو مال عوضا عما يحصلون عليه بسبب الجاه من الأغراض في صالح أو طالح "وقد أطلق البعض على هؤلاء لقب (مانع الصواعق) Political paratonnerres ، ويرى ابن خلدون أن الجاه إنما يحصل غالبا لأهل الخضوع والتملق وأن هذا الخلق من أسباب السعادة. ويقول إن المتقنين الأعمالهم المتمكنين من المعارف والعلوم لا تحصل في الثروة غالبا لترفعهم عن التملق. ويحمل على ترفعهم هذا، فهل كان ابن خلدون حقا يستسيغ التملق؟ الواقع أنه يسجل الحاصل، ويرى أن سير الأمور وفق العدل المحض إنما يكون في الخلافة الشرعية، وهذه قليلة المكث، وهو يرى ترفع هؤلاء نوعا من الجمود (وتمسكا في الحاضر بالأمر المعدوم) مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس

ويسمح ترفعهم هذا للسفلة بالارتفاع (مستعينين بعظيم من الخضوع والتملق) يقول الأستاذ بارينو:

"La prédominance des intérêts principalement industriels et commerciaux, peuple la classe gouvernante d'hommes rusés, astucieux, possédant de nombreus instincts de combinaisons et la dépeuple d'hommes au caractère fort, l'hommes fiers, possédant de nombreux instincts de la persistance des agrégats".

V. Pareto, Traite de Sociologie, p. 1424

أما والجاه ظاهرة لا تزايل المجتمع المبني على نظام التفاضل فينبغي إذا أن يوضع الجاه على أسس سليمة من المصلحة العامة فيتطلع إليه من له سبب صحيح من علم أو فضل أو خدمة للمجتمع أو صفات عالية. أما إذا كان الجاه للمتملقين والماليين، فمعنى ذلك قلة النضوج في المجتمع، وأيا كانت نظرة المجتمع إلى مقاييس الجاه فإنه يبقى صحيحا أن من حصل له الجاه أفاده ذلك في ثروته وضاعف له فيها، والمعروف من الفضائح المالية والسياسية في القرن العشرين كثير وغير المنشور منها أكثر...

الفصل الثاني ـ اقتصاديات السكان

المبحث الأول ـ كيف تناول ابن خلدون مسألة السكان

ظروف المجتمع وتأثيرها على دراسات السكان:

من أهم الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الاجتماعى مسائل السكان وعلى الأخص علاقة عدد السكان بمستوى المعيشة. بيد أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليست هي العوامل الوحيدة التي يصح الأخذ بها في تقدير مسائل السكان. بل هناك اعتبارات أخرى منها الحربي والاجتماعي والأخلاقي.

وليست مسائل السكان من المسائل التي أثيرت حديثا بل كانت موضع بحث القدماء. إلا أن بحث القدماء يتغلب عليه الطابع الاجتماعي والحربي. ولا يبدوفيه جليا الطابع الاقتصادي. ففي أثينا وفي اسبارطة نظروا الى السكان كأداة حربية تبسط بها الدولة سلطانها على جيرانها. كذلك كان يرجي من النسل تعويض ما تأتي عليه المجاعات والأمراض والحروب، وقد يكون عرب الجاهلية من الشعوب القليلة التي ربطت الاعتبارات الاقتصادية بالاعتبارات الاجتماعية عند تناول مسألة وأد البنات. فقد كان العربي الجاهلي يخشى من ضغط المجاعات والغزوات على شرف أسرته فيفضل الوأد على العار المتوقع من احتمال القحط. وفي ذلك نزلت الآية الكريمة: (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم)

أما في بحث المدرسة التقليدية المسائل السكان فقد طغت الناحية الاقتصادية بفعلوا مقياس الرغبة في زيادة السكان مرتبطا بتأثير تلك الزيادة في مستوى المعيشة هل يكون صعدا بتأثير قانون الغلة المتزايدة في الإنتاج لكثرة اليد العاملة أم أن قانون الغلة المتناقصة في الإنتاج يؤدي عاجلا أوآجلا إلى تخفيض ذلك المستوى.

والملاحظ أن بحث مسائل السكان أخذ يتجه الى تحقيق الأغراض الاجتماعية والحربية وأهملت الناحية الاقتصادية البحتة قليلا. أي أن النظرة الحديثة أخذت تقترب من النظرة القديمة إلى مسائل السكان ولم تقتصر على الاهتمام بالجانب الاقتصادي كما حصل في المدرسة التقليدية.

والواقع أن بحث تلك المسألة كان يرتبط دائما بالظروف الموجودة في زمن ذلك البحث وقد كانت الظروف الاقتصادية تشغل المقام الأول حين كتابة مالثس ومن تلاه مباشرة. لذلك ظهرت في كتابتهم نزعة تغليب الاعتبارات الاقتصادية

في استنتاجهم. أما أن مسألة السكان ترتبط بالظروف الملازمة للزمان والمكان فالدليل على ذلك مستفاد من تبادل التشاؤم والتفاؤل حسب الزمان والمكان الذي كتب فيه كل من جودوين ومالثس وآدم سميث وسسموندى الخ.

ظروف مجتمع ابن خلدون:

وقد كتب ابن خلدون ما كتبه عن السكان في زمن كان الاعتبار الغالب على مسألة السكان هوالغالب قديما وهوالذي أصبح الغالب الأعم اليوم أي الاعتبار الاجتماعي والحربي. فالنسل كان مطلوبا لإعزاز الدعوة القومية والتغلب على غزوات الاسبان للأندلس. كما أن الإسلام شجع زيادة النسل وتحسينه، ويرى ابن خلدون من الناحية السياسية والحربية أن عظم الدولة يكون على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة، والسبب في ذلك "أن الملك إنما يكون بالعصبية وأهل العصبية هم الحامية الذين ينزلون بمالك الدولة وأقطارها وينقسمون عليها، فما كان من الدولة العامة قبيلها وأهل عصبيتها أكثر كانت أقوى وأكثر ممالك وأوطانا واعتبر ذلك بالدولة الإسلامية لما ألف الله كلمة العرب على الإسلام... وأما طول أمدها فعلى تلك النسبة، وهكذا نسب الدولة في أعمارها على نسبة القائمين بها..

مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٠٣ و١٥٤ في إن عظم الدولة على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة

تناول ابن خلدون الناحية الاقتصادية بالبحث:

على أن ابن خلدون لم ينظر لمسألة السكان من الناحية الاجتماعية والسياسية فقط، بل تناول أيضا الناحية الاقتصادية فبحث زيادة السكان وأثرها في زيادة الإنتاج ثم علاقتها بمستوى المعيشة مفندا ظاهرة الغلة

المتناقصة كما تناول بالبحث أثر الرخاء في زيادة السكان وأخيرا أردف ببحثه بحثا لم يسبق إليه عن أثر الاستعباد في قلة السكان.

المبحث الثاني - أثر وفرة السكان في زيادة العمران

يرى ابن خلدون أن وفرة السكان تؤدي إلى زيادة تجزئة العمل، وبالتالى إلى زيادة التعاون وحسن الاستغلال فيزداد الإنتاج تبعا لذلك. ومن ناحية أخرى يؤدي ازدياد العمران الناتج الى ازدياد القوة الشرائية وبالتالي إلى ازدياد الطلب وازدياد الإنتاج مرة ثانية. فلا خوف إذا من زيادة السكان إذ أن وفرة السكان وإن أفادت زيادة في العرض إلا أنها من ناحية أخرى تقابلها زيادة في الطلب. والمجتمع يسعى دائما إلى استيعاب الزيادة في السكان دون أن يؤثر ذلك على مستوى المعيشة فيه لأن ازدياد السكان يقابله زيادة العمران، وما دام كل من البسط والمقام في ازدياد فلا خوف من انخفاض نسبة الحاصل.

يقول في هذا الصدد: "إن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه وإنهم متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تشتد ضرورة لأكثر من عددهم أضعافا. فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه وإذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر وإثارة الأرض.. الخ. وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا وحصل بعملهم مقدار من القوت فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات فالأعمال بعد

الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٤٢ في أن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرفه لأهلها.. الخ).

خلاصة رأيه هذا أن ازدياد التعاون الناتج عن ازدياد السكان مرجعه تجزئة العمل مما يؤدي إلى تطبيق قانون الغلة المتزايدة، وهو لذلك يعتبر السلف العظيم لمارشال حين يقول هذا: "يبدو أن زيادة السكان تصاحبها باستمرار زيادة في وسائل إشباع الحاجات الإنسانية" Marshall, Principles, p. 321

وتلك هي الفكرة الأساسية التي حارب بها أغلب الاقتصاديين مخاوف مالثس، فالغلة المتزايدة هي الضمان الكبير الأثر في نظام السكان، ولا ننسى أن هامش الإنتاج كان لا يزال متسعا في ذلك الزمن بمعنى أنه لم تكن الموارد الطبيعية مستغلة الاستغلال الأقصى. فكان يمكن أن يؤدي المجهود الجديد إلى غلة متزايدة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن عنصر العمل كان أهم عناصر الإنتاج؛ فمعنى وفرة السكان وفرة اليد العاملة ووفرة الإنتاج وازدياد العمران.

على أن ابن خلدون لم يقتصر على إعطاء فكرة مجملة عن زيادة الإنتاج بسبب زيادة تجزئة العمل من جراء وفرة السكان، بل أخذ يتقصى بدقة تأثير وفرة السكان في زيادة الإنتاج، قال: "فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفي فيها بالأقل من تلك الأعمال وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في

حالات الترف وعوائده وما يحتاج اليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه فيكون لهم بذلك حظ من الغنى. وقد تبين لك في الفصل الخامس في باب الكسب والرزق أن المكاسب إنما هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب، وهذه كلها أعمال تستدعى بقيمها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها فتنفق أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخرجه ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم، ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول، وكذا في الزيادة الثانية والمالية لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تختص بالمعاش." (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٤٢)

فالنقاط الأساسية في نظرية ابن خلدون عن تأثير وفرة السكان في العمران هي أن زيادة اليد العاملة تؤدي الى تجزئة العمل وبالتالي إلى تطبيق قانون الغلة المتزايدة في الإنتاج، ثم أن زيادة اليد العاملة معناه زيادة الأعمال وازدياد المكاسب وازدياد القوة الشرائية، وازدياد الطلب وحاصل ما تقدم زيادة العمران بازدياد الدخل والخرج، أن الإنتاج الجديد ينصرف إلى الترف إذ أن الضروريات تكون منتجة بقدر كاف وإليها انصرفت الأعمال الأصلية.

وقد ميز ابن خلدون بين إنتاج الضروريات وإنتاج مواد الترف، فالأعمال الأصلية للسكان منصرفة إلى إنتاج الضروريات. أما حيث يتسع المصر أو المدينة فالأعمال أو المجهودات الجديدة تنصرف إلى الإنتاج الترفي. فضغط زيادة السكان لا يؤثر في مستوى القوت فهذا القوت ينتج بقدر كاف بأقل مجهود من المجتمع، ومجال البحث إنما هو عن أثرها في مستوى الرفاهية.

ولما ميز ابن خلدون بين إنتاج الضروريات وإنتاج أدوات الترف، وفرّق بين مستوى الرفاهية وبين مستوى القوت وضع بذلك مسألة زيادة السكان في وضعها الصحيح؛ فالمسألة ليست مسألة الإعاشة فهذه يمكن ضمانها، وإنما المسالة تتعلق بضغط تلك الزيادة على مستوى رفاهية السكان الأصليين.

ولابن خلدون فضل يذكر على مالثس ومن رأى رأيه، فهؤلاء خلطوا بإشارتهم إلى الجوع والأمراض بين أثر زيادة السكان في مستوى الرفاهية وبين ضغطها على مستوى القوت، فالغذاء يحصل تدبيره بالتخزين أو الاستيراد. والمشاهد عموما أن انتاج الضروريات من مواد غذائية.. الخ أكثر من الاستهلاك الكلى، بل قيل في أكثر من مناسبة إلى العالم يشكو في هذه الناحية من إفراط الإنتاج. ثم إن مسألة القوت مسألة نسبية للإرادة والمناخ والعادات أثر كبير في تكييفها. وعلى حد قول ابن خلدون عن هلاك الناس بالمجاعات أن الذي قتلهم هو الشبع المعتاد السابق لا الجوع الحادث اللاحق[1]. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الأول ص ٨٦

في اختلاف أنواع العمران في الخصب والجوع، وينتقد من يتوهم أن الجوع مهلك «فليس الأمر كذلك إلا إذا حلت النفس عليه دفعة وقطع عنها الغذاء بالكلية».

فالناحية المهددة ليست إمكان إنتاج ضروريات المعيشة، وإنما الكماليات فيها، فهذه موضع التنازع والانتقال وإليها تتجه الأطماع فتتحرك الفتوحات والاستعمار، وقد أجاد ابن خلدون كل الإجادة بهذا التمييز الجوهري بين مستوى الرفاهية ومستوى القوت.

وإذا كانت بعض الجماعات قد وجدت نفسها مهددة، من الناحية الغذائية فسبب ذلك ليس عجزا في طاقة الإنتاج وإنما اختلال في نظام التوزيع؛ فقد يكون هناك اختلال بين حجم الزراعة والصناعة أو توجد قيود تعسفية موضوعة على الاستيراد أو يرجع الأمر إلى العراقيل الموضوعة على التجارة الدولية أو عند تكوين الدولة الجغرافي مثل بلاد الإمبراطورية النمساوية بعد تفككها، وقد كانت تؤلف وحدة اقتصادية متكاملة الخ.. فزيادة السكان إذا من الناحية الاقتصادية لا يخشى معها حتى على مستوى الرفاهية؛ فزيادة الاستهلاك تقابلها زيادة الإنتاج، وزيادة العرض يقابله زيادة الطلب، وزيادة الخرج يقابله زيادة الدخل، وبالاجمال زيادة السكان يقابلها زيادة العمران.

المبحث الثالث ـ أثر العمران في زيادة السكان

قدمنا أن كثرة السكان تؤدي إلى زيادة العمران، إلا أن ابن خلدون يرى كذلك أن اتساع العمران يستوعب ازدياد السكان، وهو يعلق أهمية كبيرة على أثر العمران في تيسير سبل المعيشة ويشبه الناس في تزاحمهم على ثروات العالم بتزاحم الحيوانات العجم على فتات بيوت أهل النعم وكيف تختلف أحوالها في هجرانها أوغشيانها: "فإن بيوت أهل النعم والثروة والموائد الخصبة منها تكثر بساحتها وأفنيتها الحبوب وسواقط الفتات فيزدحم عليها غواشي النمل والخشاش. ويحلق فوقها عصائب الطيور حتى تروح بطانا وتمتلئ شبعا وريا. وبيوت أهل الخصاصة والفقراء الكاسدة أرزاقهم لا يسري بساحتها دبيب ولا يحلق بجوها طائر ولا تأوي إلى زوايا بيوتهم فأرة ولا هرة"، ويقول: "واعتبر غاشية الأناسى بغاشية العجم من الحيوانات وفتات الموائد بفضلات الرزق والترف وسهولتها على من يبذلها لاستغنائهم عنها في الأكثر لوجود أمثالها لديهم" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٤٤ في أن تفاضل الأمصار... الخ) وهذا الكلام الأخير يكاد يشير إلى فائض المستهلك الناتج عن العمران، وكيف أنه يزداد لفائدة المستهلكين كلما زاد العمران، فكلما زاد العمران زاد ما يناله الفرد من خير وزادت قوة شرائه.

ويقول بوتول . "إن ابن خلدون يهتم اهتماما كبيرا بالظواهر المتعلقة بمسألة السكان ويظهر ما بينها وبين ثروة البلد من علاقة وثيقة. إن بعض كتاباته تضعه في صف أصحاب النظريات التي سميت theories

populationistes وهي التي تجعل من السكان سبب الثروة" Bouthoul. p. 33 - 34 من ذلك قوله "إن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرفه لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة، وهو يرجع ذلك إلى تجزئة العمل بل يكاد يلمح قانون المنافذ. (مقدمة ابن خلدون– الفصل الرابع ص ٣٤٣ ولكن نظرية ابن خلدون لا تقتصر على جانب واحد من المسألة إذ هو يذكر فيما بعد أحوالا تجعل الثروة سببا في زيادة السكان وليس السكان سببا لزيادة الثروة. من ذلك قوله إن الدولة التي تشجع الصناعة يزيد سكانها وتزيد جبايتها"

ويستنتج بوتول مما تقدم إدراك ابن خلدون إدراكا صحيحا للنواحي المتعددة التي تثيرها مسائل السكان.

المبحث الرابع ـ وفرة السكان ومستوى المعيشة

إذا عظم عمران البلاد الوافرة السكان وازداد الدخل والخرج ارتفع مستوى المعيشة، وهناك دائما اتجاه للتوازن بين الدخل والخرج فإذا زاد الدخل لحقه الخرج وبالعكس، وهذا التوازن الجديد يحصل في مستوى أعلى في البلاد الوافرة السكان.

يقول ابن خلدون: "وأما حال الدخل والخرج فيتكافئ في جميع الأمصار ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر كل شيء (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٤٣

وما علينا إلا أن نقارن احتمالات الكسب في البلاد التي زاد عمرانها بازدياد سكانها: "فإن تفاضل العمران في الأمصار يكون بزيادة الكسب، فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله في الترف أبلغ من حال المصير الذي دونه على وتيرة واحدة في الأصناف. القاضي مع القاضي والتاجر مع التاجر. والصانع مع الصانع والسوقي مع السوقي والأمير مع الأمير والشرطي مع الشرطي. واعتبر ذلك في المغرب مثلا بحال فاس مع غيرها من أمصاره الأخرى مثل بجاية وتلمسان وسبتة تجد بينها بونا كثيرا على الجملة ثم على الخصوصيات. وتجد أهل الأمصار الصغيرة ضعفاء الأحوال متقاربين في الفقر والخصاصة لما أن أعمالهم لا تفي بضروراتهم ولا يفضل ما يتأثلونه كسبا فلا تنمو مكاسبهم وهم لذلك مساكين محاويج إلا في الأقل النادر (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٤٣ و٣٤٤

ومضمون هذا أن كثرة السكان تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة في حين أن قلة السكان تؤدي إلى قلة العمران وضعف قوة الشراء مع تقاربها بين السكان، وأبلغ من كل ذلك أن السائل في الأمصار الكبيرة له قوة سؤال ليست للسائل في الأمصار الصغيرة.. "فإن السائل بفاس أحسن حالا من السائل بتلمسان أو وهران، ولقد شاهدت بفاس السؤال يسألون أيام الأضاحي أثمان ضحاياهم ورأيتهم يسألون كثيرا من أحوال الترف واقتراح المأكل مثل سؤال اللحم والسمن وعلاج الطبخ والملابس والماعون كالغربال والآنية. ولو سأل سائل مثل هذا بوهران أو تلمسان لاستنكر وعنف وزجر" ثم يسترسل فيقول: "ويبلغنا لهذا العهد عن أحوال القاهرة

ومصر من الترف والغنى في عوائدهم ما يقضى منه العجب حتى إن كثيرا من الفقراء بالمغرب ينزعون الى النقلة إلى مصر لذلك" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٤٣)

وفي ظاهرة الهجرة هذه من الأوطان قليلة السكان، وبالتالى قليلة العمران الى أمصار مكتظة بالسكان ومستبحرة في العمران دليل على أن احتمالات العمل والكسب التي يجلبها العمران أكثر في البلاد الكثيرة السكان منها في البلاد قليلة السكان.

ومما يلفت النظر أن ابن خلدون قد قرن ارتفاع مستوى المعيشة في الأمصار الوافرة العمران والكثيرة السكان بزيادة الإنتاج فيها واتجاهه إلى الترف" (فيشر ص ٣٣ (تعارض التقدم والأمان).

والواقع أن الاقتصاديين الحديثين يظهرون الأهمية التي تكتسبها مواد الترف في مجتمع يرتفع مستوى معيشته. يقول الأستاذ فيشر: "إن توفر الأحوال التي تسمح بالتقدم المادي يؤدي إلى استمرار الاتجاه إلى تضاؤل أهمية الإنتاج البدائي وازدياد أهمية الإنتاج الترقي" فيشر ص ٣١ (تعارض التقدم والأمان).

ثم يقول: "إنه من الضروري ازدياد الاهتمام بإنتاج مواد الرفه وتلك المواد التي تعتبرها المجتمعات الفقيرة مواد ترف». ويقول: "إن حل مشكلة البطالة منوط إلى حد كبير بالتوسع في صناعات الترف" فيشر ص ٦٤ (تعارض التقدم والأمان).

المبحث الخامس ـ قيود زيادة السكان

والآن هل يرى ابن خلدون أنه مقدر للجنس البشرى أن يتضاعف من غير أن يقف حائل دون ذلك. الواقع أنه لم يقل هذا بل لعله رأي بصره النافذ أثر تلك القيود على النسل. ولكن تلك القيود ليست كما تصورها مالثس نتيجة العجز المواد الغذائية عن مجاراة معادلة النسل التصاعدية الهندسية بل هي قيود يأتي بها سياق التاريخ، فاستحكام الحضارة ومفاسد الترف [1] تحمل في طياتها تحديدا للنسل إذ تكثر عند ذلك الموتات والمجاعات.. (أشار ابن خلدون إلى أن الترف يؤدي الى التفنن في الشهوات واختلاط الأنساب وإهمال النسل وهلاكه. وينسب (Faisardo) وهو من التجاريين في إسبانيا انقراض السكان إلى الترف وكثرة الضرائب على غرار ابن خلدون).

وليست المجاعة نتيجة مباشرة لعجز الأرض عن الإنتاج وإنما هي نتيجة الفوضى السياسية والإرهاق المالي الذي يعم الدولة في أواخرها مما يؤدي إلى نقص الإنتاج والامتناع عن التخزين، "فيقل اختزان الزرع وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود ولا على وتيرة واحدة، فطبيعة العالم في كثرة الأمطار وقلتها مختلفة والمطر يقوى ويضعف ويقل ويكثر، والزرع والضرع والثمار على نسبته إلا أن الناس واثقون في أقواتهم بالادخار، فإذا فقد الادخار عظم توقع الناس للجاعات فغلا الزرع وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٨٤ في وفور العمران آخر الدولة الخ)

ويشير ابن خلدون بذلك إلى أهمية التخزين في التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك، ويرى أنه يخضع للعامل النفساني، فإذا لم يتوفر امتنع التخزين وكان ذلك سبب المجاعات، وخاصة إذا كان المحصول غير ثابت؛ فالمجاعات تضع حدا للنسل عند استحكام الحضارة، كذلك يؤثر الاستعباد في قلة السكان، وقد تتبعنا فيما سبق أثر الظلم في قلة السكان، وقد ذهب ابن خلدون إلى أبعد من هذا وتناول الموضوع من ناحيته الأعم فبحث في أثر فقدان الحرية الإنسانية في النسل، وفي هذا يقول: "إذا غلبت الأمة وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء بما يحصل في النفوس من التكاسل" إذ تصير بالاستعباد آلة لسواها وعالة عليهم فيقصر الأمل ويضعف التناسل، والاعتمار إنما هو عن جدة الأمل وما يحدث عنه من النشاط في القوى الحيوانية. فإذا ذهب الأمل بالتكاسل تناقص عمران الأمة وتلاشت مكاسبها ومساعيها وعجزت عن المدافعة عن نفسها بما حصد الغرب من شوكتها فأصبحت طعمة لكل آكل.

والإنسان رئيس بطبعه بمقتضى الاستخلاف الذي خلق له، والرئيس إذا غلب على رئاسته وكبح عن غاية عنه تكاسل عن شبع بطنه وري كبده، وقد يقال مثل ذلك في الحيوانات المفترسة فإنها لا تسافد إذا كانت في ملكة الآدميين، وما تزال الأمة المملوكة على أمرها في تناقص واضمحلال إلى أن يأخذها الفناء.. واعتبر في ذلك أمة الفرس كيف كانت قد ملأت العالم كثرة فلما دخلت في ملكة العرب لم يكن بقاؤها إلا قليلا ودثرت كأن لم تكن. ولا تحسبن أن ذلك لظلم نزل بها أو عدوان شملها فملكة الإسلام في العدل ما علمت وإنما هي طبيعة في الإنسان إذا غلب

على أمره وصار آلة لغيره (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثاني ص ١٤٠ و١٤١في أن الأمة إذا غلبت آل اليها الفناء).

ويقول الأستاذ مُحَمَّد صالح بك: "ولسنا نعلم كاتبا قبل أو بعد ابن خلدون وفق إلى هذا التحايل الدقيق لأثر الحرية في الإنسان، وأبرز ما في الطليعة مكان الإنسان في الوجود ووضع العزة الإنسانية في نصابها الصحيح" (مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٦٠ سنة ١٩٣٣) وليس مثل هذا التفكير مستغربا من عالم عمد في جميع كتابته إلى مناصرة الحرية الاقتصادية في ظل السلطان العادل.

المبحث السادس : مقارنة آرائه بآراء الاقتصاديين في مسألة السكان

لا نود أن نكرر هنا ما قاله الاقتصاديون تفصيلا في مسألة السكان، وإنما نكتفي بالتلميح للاتجاهات الكبرى في التفكير الاقتصادي مقارنين إياها بما وصل اليه ابن خلدون في بحثه.

ونود قبل ذلك أن نشير إلى أن البحث عن السكان تطبع بظروف الزمان والإقليم. أما ابن خلدون فإن كتابته علمية بحتة مجردة إلى حد كبير عن تأثير الزمان والمكان. فهو لا يدرس إقليما أو زمانا معينا وإنما يدرس الاتجاهات الكبرى المجردة عن طابع الإقليم المعين أو الزمن المحدود.

وقد كان التجاريون يعتقدون مثل ابن خلدون بأن قوة الدولة إنما هي بعدد رعاياها، ولذلك كانوا يشجعون زيادة السكان، وكذلك قال الفيزيوكرات وإن كانت آراؤهم تنقصها الوحدة والتماسك.

أما مالثس فخلاصة اعتراضه أن المواد الغذائية لا تستطيع أن تجاري زيادة النسل فلا بد إذا من إيجاد التوافق بين إنتاجها وزيادة النسل، وقد وضع ابن خلدون المسألة في وضعها الصحيح بأن بين أن زيادة السكان إنما مجال أثرها في مستوى الرفاهية لا في مستوى القوت. وقد دلت الأبحاث الحديثة على صحة نظرية ابن خلدون عن القوت وإنتاجه. وفي ذلك يقول الأستاذ الرفاعي بك: "لا خطر من وجهة عدم كفاية المواد الغذائية فقد زادت المنتجات الغذائية لدرجة أن ما يعانيه العالم الآن ليس قلة إنتاج بل إفراط إنتاج" كتاب الاقتصاد السياسي – باب مسائل السكان

وإذا قارنا آراء ابن خلدون بآراء بيرسون رأينا وجه الشبه بينهما، فمدار البحث في نظر كل منهما كثافة السكان وعلاقتها بالعمران. وليس الفكرة المجردة عن الزيادة والنقص في السكان، فليست الزيادة في السكان في كندا مثل زيادة السكان في بلجيكا.

ويقول بيرسون إننا نجد عدد السكان في البلاد الراقية أكبر منه في البلاد المتأخرة وهذا يؤيد ما قاله ابن خلدون عن علاقة السكان بالعمران.

واذا قورنت آراء ابن خلدون مثلا بآراء كاري في السكان كان الحكم في صالح ابن خلدون. ولا شك أن مقارنة آراء ابن خلدون في السكان بآراء غيره من الاقتصاديين تدل على عبقريته الفذة وذهنه الممتاز فهو وإن سبق هؤلاء الاقتصاديين بقرون إلا أنه كان في بحثه موفقا كل التوفيق بل امتاز عنهم بتجرد نظرته عن القيد الإقليمي أو الزماني. ومما يدل على صدق رأيه أننا نجد مثلا الأستاذ الرفاعي بك يقول: "المسألة التي يعنى الكتاب ببيانها في العصر الحاضر تنحصر في أنه لا محل للمخاوف التي أثارها ما ليس في الممالك المتمدينة لأن الخطر الذي تستهدف له الدول في العصر الحديث ليس إفراط السكان، بل على النقيض من ذلك نقض عدد المواليد. كتاب الاقتصاد السياسي – باب مسائل السكان.

وقد قارن الدكتور مُحَّد صالح بك نظرية ابن خلدون بنظرية مالثس فقال: "ونحب أن نذكر هنا أن ما ليس عند تقريره لنظريته الشهيرة الخاصة بالسكان، لم يعقب على نظريته مؤكدا قيود هذه النظرية وأهمها ما يترتب على زيادة السكان من زيادة تجزئة العمل المفضي إلى زيادة الطعام وهوما لمحه ابن خلدون بألمعيته. مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٥٨ و٧٥٩ سنة ١٩٣٣

الفصل الثالث ـ اقتصاديات الترف

المبحث الأول ـ اتجاه الحضارة إلى الترف

ارتباط الحاجات بالحضارة:

التميز الحضارة عن البداوة في نظر ابن خلدون بتأصل حاجات اقتصادية وعمرانية جديدة تزيد على مجرد الحاجات الضرورية للمعيشة. وهو يعرف الحضارة بأنها "أحوال عادية زائدة على الضروري من أحوال العمران زيادة تتفاوت بتفاوت الرفه وتفاوت الأم في القلة والكثرة تفاوتا غير منحصر" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص **٣٥٠** في أن الحضارة في الأمصار من قبل الدول.

ومن المفهوم أن الحاجة الاقتصادية يجب أن تتمثل في إنتاج ما وأن تتخذ شكلا ظاهرا من صناعة أو مهنة تكون في خدمتها. كما يجب أن يكون لها شيء من الانتشار بواسطة النقل والتقليد والعادة بحيث يكون لها صبغة عامة إلى حد ما. والحاجات الاقتصادية لا تتأصل إلا إذا وجدت الوسيلة لإشباعها، فهي تصاحب دائما التقدم الفني، وتتقدم وتزداد بوساطة الاختراعات والاكتشافات والإفادة منها واقتباسها.

وقد لحظ ابن خلدون ما يجب أن يتوفر للحضارة من دعائم التقدم الفني فوصفها في موضع آخر بأنها "التفنن في الترف وأحكام الكلف

بالصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والآنية وسائر عوائد المنزل وأحواله" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٥٢ و٣٥٣ في أن الحضارة غاية العمران)

ولم يغفل ابن خلدون عن أن التعليم أحد الدعائم الكبرى في التقدم الفني، وأنه شديد الارتباط بالحضارة فهو يقول إن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة "فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان وهي العلوم والصنائع، ومن تشوف بفطرته الى العلم من نشأ في القرى والأمصار غير المتمدنة فلا يجد فيها التعليم الذي هو صناعى لفقدان الصنائع في أهل البدو، ولا بد له من الرحلة في طلبه إلى الأمصار المستبحرة شأن الصنائع كلها" (مقدمة ابن خلدون – الفصل السادس ص ٤١٠ في أن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران)

كذلك عقد فصلا في أن الصنائع لا بد لها من معلم وقد تكلمنا عن ذلك في فصل الإنتاج. (الفصل الخاص بالإنتاج أسس مبحث الصناعة).

ويستدل من كتابته على ارتباط الحضارة بتطور حاجات الإنسان وما يصاحبها من تطور مقابل في الإنتاج؛ فالتدرج في المدن مقياسه إشباع الإنسان لحاجات جديدة لم تكن متأصلة عنده، وذلك الشعور بالحاجات الجديدة والسعي لإشباعها يمثل سير الحضارة وتطورها، ودراسة ابن خلدون لتلك المسألة هي في الواقع نوع من دراسة اقتصاديات الاستهلاك، وقد

اختص الترف بالتحليل الدقيق وآرائه عنه تمثل جزءا أساسيا من نظريته في تفسير التاريخ.

تدرج الحاجات والإنتاج:

ينتقل الناس من البداوة الى الحضارة فتتغير طرق معيشتهم، وتزيد مكاسبهم نتيجة للاجتماع ووفرة العمران فتزداد قوتهم الشرائية وقدرتهم على الاستيعاب. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تزداد حاجاتهم تبعا لملابستهم لحضارات سابقة واقتباسهم العادات ووسائل غيرهم، بالتعليم والتقليد. ومن ناحية ثالثة يؤثر التنافس في محاولة الامتياز عن طريق المظاهر الخارجية في الاستهلاك فتزداد حاجات الترف وتتأصل.

يرى ابن خلدون أن الحاجات تتدرج تبعا للعوامل المتقدمة، ويلازم تدرجها تدرج الإنتاج. والإنسان يسعى إلى إشباع الضروري فالحاجي والكمالي. وإذا كثرت الكماليات أصبح الأمر ترفا، فإذا بولغ فيها أصبحت خروجا عن الحد "إن أول مطالب الإنسان الضروري، ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا، خشونة البداوة قبل رقة الحضارة، ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجرى إليها وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثاني ص ١١٦ في أن البدو أقدم من الحضر)

ومثل الضروري القوت والكن والدفء بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه (مقدمة ابن خلدون – الفصل

الثاني ص ١١٥ في أن أجيال البدو والحضر طبيعية) فالحاجات الضرورية في نظر ابن خلدون هي الحاجات الفيزيولوجية.

والبدو (يقصد ابن خلدون بكلمة البدو الذين يعيشون عيشة بدائية (ulin faire") ولا يقصد بها الأعراب أو القوم الرحل) هم الذين يقتصرون على "الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد مقصرين عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي. يتخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر أو من الطين والحجارة غير منجدة إنما هو قصد الاستظلال والكن لا ما وراءه، وقد يأوون إلى الغيران والكهوف. وأما أقواتهم فيتناولون بها يسيرا بعلاج أو بغير علاج البتة إلا ما مسته النار. فمن كان معاشه منهم في الزراعة والقيام بالفلح كان المقام به أولى من الظعن، ومن كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظعن غالبا، وأما من كان معاشهم في الإبل فهم أكثر ظعنا، وهؤلاء هم العرب.
(مقدمة ابن خلدون – الفصل الثاني ص ١١٦ في أن جيل العرب في الحلقة طبيعي)

ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش تعاونوا في الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحفر. ثم تزيد أحوال الرفه والدعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك وموالاة البيوت والصروح وإحكام وضعها في تنجيدها والانتهاء في الصنائع في

الخروج من القوة الى الفعل إلى غاياتها، فيتخذون القصور والمنازل ويجرون فيها المياه ويعالجون في صرحها ويبالغون في تنجيدها ويختلفون في استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أوفراش أوآنية أوماعون وهؤلاء هم الحظر. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثاني ص ١١٥ و١١٦ في أن أجيال البدو والحضر طبيعية.)

ويمتاز هذا الدور بوجود نظرة جديدة إلى الحياة فهناك اهتمام بالمسائل الفكرية؛ فالعلوم كما بينا من توابع الحضارة وهناك رغبة في السيطرة على الطبيعة مثل إنشاء ترع ومجار صناعية للمياه، وفي الإفادة من الاختراعات والتحسينات الصناعية. وهناك تقدير للذوق الجميل من تأنق وموسيقى وتنسيق للحدائق واهتمام بالزينة والألوان، فبعض الأشجار تزرع في البساتين لأشكالها لا لثمارها. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص٣٨٠ في أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري)

وإذا أردنا صوغ ذلك في عبارة حديثة قلنا: إن دور الحضارة يمتاز بالطابع الفكري(intellectual interest ، والطابع الفني (technological interest)، والطابع الذوقي. aesthetic) (interest (مقدمة ابن خلدون – أن من غاية الكماليات تنظيم أوقات الفراغ (الفصل الخامس ص ٤٠٠ في صناعة الغناء).

"وقد تخرج عن الحد إذا كان العمران خارجا عن الحد كما بلغنا عن أهل مصر أن فيهم من يعلم الطيور العجم والحمر الإنسية، وتخيل أشياء

من العجائب بإيهام قلب الأعيان وتعليم الحداء، والرقص والمشي على الخيوط في الهواء، ورفع الأثقال من الحيوان (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٨٠ في أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري.)

تعريف الترف:

الترف عند ابن خلدون إنما هو إذن طور من أطوار الحضارة في سيرها من إشباع الضروريات إلى الخروج عن الحد، وانتقال موضوعات الترف إلى مصاف الضروريات وتأصلها في روح المجتمع هو ما يعنيه ابن خلدون بكتابته وما يرى له عواقب وخيمة على الحضارة، وتأصل الترف دليل على أن حاجات الإنسان قد تطورت، وأنه بلغ مرحلة جديدة في طريقة معيشته.

ويميز العميد صالح بك بين الترف بمدلوله المألوف وبين ما قصده ابن خلدون إذ هو في رأي ابن خلدون مرحلة من مراحل الحضارة ولا يرتبط بأية فكرة أخلاقية المباهاة وحب الظهور، فهو تطور في حاجات الإنسان تقتضيه طبيعة العمران. (مجلة القانون والاقتصاد ص ٣٣٢ سنة ١٩٣٣

ونرى أن عامل التنافس شديد التأثير في التشجيع على استهلاك مواد الترف، وقد لحظ ابن خلدون ذلك إذ يقول: "وينزعون مع ذلك إلى رقة الأحوال في المطاعم والملابس والفرش والآنية ويتفاخرون في ذلك ويفاخرون فيه غيرهم. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٥٨ في أن من طبيعة الملك الترف).

ويقول: "وتطوروا بتطور الحضارة والترف في الأحوال واستجادة المطاعم والمشارب والملابس والمبني والأسلحة والفرش والآنية، وكذلك أحوالهم في أيام المباهاة والولائم وليالي الأعراس فأتوا من ذلك وراء الغاية. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص **١٩٣** في انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة).

ويتفق ابن خلدون في ذلك مع الاقتصاديين الحديثين، ويرى فلن في نظريته عن الطبقات المترفة أن الفرد يمتاز في الجماعات البدائية بقوته ومهارته في الصيد أو شجاعته في القتال، أما في المجتمعات الوافرة السكان فإن تلك الصفات لا تعرف عن الشخص إلا للمقربين إليه، ولذلك فإن المظاهر الخارجية الدالة على الثراء هي التي تمنح الشخص امتيازا وتقديرا إذ هي دليل على القدرة واتساع الكسب؛ فالتنافس قائم بين الطبقات المعرفة – على المظاهر الخارجية الدالة على الترف

In primitive groups, where all the members of the group are vell acquainted, there are many ways of obtaining distinction other than by the use of economic goods. A man's skill in hunting, bravery in fighting, tire well known to his (ciate and win him glory......

But as population increases, as society grows more complex and as the number of people with whom man is thrown in contact, becomes larger, the non-material means of attaininy listinction, while they

loubtless become no less important absolutely, co become relatively less important....

In a pecuniary society, where wealth getting is an indication of superiority, the mere display of material possessions is in itself at token of superiority.

In fact, as pecuniary valuations become more widespread, and siguificant, the display and use of woods becomes increasingly important, not only outside one's intimate circle, but to a large extent within it.

Iloyt, Consumption in our Society, p. 48.

كذلك يحسن تمييز الترف عن الإسراف، وهما كثيرا ما يستعملان للدلالة على حالة واحدة. فالإسراف قد يقصد به المبالغة في إشباع حاجات ليست ضرورية أو لا يشعر صاحبها بضرورتها أي أن هذه الحاجات لم تتأصل في مزاج من يشعر بها أو قد يقصد به إعطاء قيمة للأشياء لا تتناسب مع حقيقتها. والإسراف بهذا المعنى يختلف الترف.. إن الترف مرحلة في تطور الحاجات الإنسانية. بينما الإسراف حالة تدل على سوء الاختيار وسوء تقدير القيمة من جانب الشخص المسرف. والإسراف قد يحصل من الغني والفقير. أما الترف فيفترض مستوى المسرف معينا من القدرة الشرائية المتصلة.

فالترف إذن طور من أطوار الحضارة يتميز بتأصل حاجات في نظر المجتمع، هذه الحاجات من وجهة البحث المطلق ليست ضرورية ولا حاجية وهي حاجات تتولد عن الوجود في مجتمع متحضر.

المبحث الثاني ـ أثر الترف في طرق المعيشة

تأصل الترف والاختلال بين الدخل والخرج:

أشرنا فيما سبق إلى سير الحضارة وأن الترف حاصل تقدمها، وحالة الترف تعود فتؤثر على أحوال الحضارة المحيطة بها، فكثيرا ما يصحب الترف اختلال بين الاستهلاك والإنتاج، وترفع المترفين عن مباشرة أعمالهم بأنفسهم، وتلمسهم للمعيشة من وجوه غير طبيعية فضلا عن أن تأصل روح الترف في الجماعات تذهب عنها مرونتها من حيث التوافق مع الظروف الاقتصادية المحيطة بها مع أن المرونة الاقتصادية شرط أساسي لسير الجماعات سيرا اقتصاديا منتظما وخاصة في الأزمنة الحديثة.

إن ازدياد الحاجات في ذاته ليس ضررا محضا، ولكن يشترط أن تقابله وسائل لإشباع تلك الحاجات المتزايدة، حين يرتفع مستوى معيشة طبقة العمال مثلا يجب أن تزداد بنفس النسبة قدرتهم على الإنتاج؛ فالتوازن بين الإنتاج والاستهلاك أمر ضروري جدا، ونرى له في الحياة مظاهر عدة؛ فرب البيت الذي يسعى إلى أن يكون إيراده معادلا لمصروفه، يسعى بذلك إلى إيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. وصاحب المصنع يسعى دائما إلى إيجاد التناسق بين إنتاج مصنعه واستهلاك السوق

وهكذا؛ فالقاعدة السليمة هي أن كل تقدم في مستوى القوت أو الرفاهية يجب أن يقابله تقدم في المقدرة الإنتاجية، أو أن يستند إلى هذه المقدرة.

هذا التناسب بين حاجات الإنسان وقدرته على الوفاء بها يجب أن نحرص دائما على توفره، فهو الأساس السليم لطرق المعيشة الطبيعية، أما حيث تتجاوز الحاجات القدرة على الإنتاج فنحن أمام انحلال اقتصادي اجتماعي.

وقد عرف ابن خلدون تلك القاعدة الأساسية فأشار الى الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك في صورتيه حيث ينتج المرء ولا ينال نصيبه العادل من إنتاجه (فصل الظلم والعمران)، وذلك لكثرة المغارم والمصادرة. والفرض الآخر حيث يستهلك المرء من غير أن ينتج أوأكثر مما ينتج (في باب الطرق غير الطبيعية للمعاش)، وذلك عن طريق التدليس ومزاولة صناعات غير طبيعية وغير منتجة.

تأصل الترف والغلاء:

ويلاحظ ابن خلدون أن الأمصار الكثيرة العمران تخص بالغلاء في أسواقها وأسعار حاجتها، ثم تزيدها المكوس غلاءً لأن المكس داخل في قيم المبيعات، فتعظم نفقات أهل الحضارة ولا يجدون وليجة عن ذلك لما ملكهم من أثر العوائد وطاعتها. وتذهب مكاسبهم كلها في النفقات ويتابعون في الإملاق والخصاصة. وداعية ذلك كله إفراط الحضارة في الترف (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٥٣ في أن الحضارة غاية

العمران). ذلك التتابع في الإملاق والخصاصة أساسه اختلال الخرج والدخل وتجاوز الاستهلاك القدرة الإنتاجية وهو نتيجة التأصل حاجات الترف واندماجها في الحاجات الاجتماعية الضرورية.

تأصل الترف والالتجاء إلى الطرق غير الطبيعية في المعاش:

إن ازدياد حاجات الفرد وعدم ازدياد قدرته الإنتاجية تؤدي به إذا أصر على إشباع حاجاته إلى طرق الطرق غير الطبيعية للمعاش، وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك في فصل الإنتاج. (فصل الإنتاج – مبحث وجوه المعاش غير الطبيعية).

ونرى تأييدا لكلام ابن خلدون في الظاهرة الآتية، وهي أن الناس في المدن حيث الحاجات تزيد كثيرا عن الريف ولا تستقر لهم نفس، يكثر بينهم النصب والطرق الاحتيالية والغش والتدليس، وكذلك نجد أنه في فترات تعلم الشعب لأذواق جديدة مثل سنة ١٩١٩ تحصل فترة انتقال مضطربة وتزداد الجرائم والتفاليس والنصب.

ترفع المترفين عن مباشرة أعمالهم وازدياد الخدمة والوكلاء:

وهناك ظاهرة أخرى أشار إليها ابن خلدون، وهي أن المترفين يترفعون عن مباشرة أعمالهم بأنفسهم وقد حمل على ذلك حملة شديدة قال: "وأكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لما ربي عليه من خلق التنعم والترف، فيتخذ من يتولى ذلك له ويقطعه عليه أجرا

من ماله، وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان إذ الثقة بكل أحد عجن ولأنها تزيد في الوظائف والخرج وتدل على العجز والخنث اللذين ينبغي في مذاهب الرجولية التنزه عنهما إلا أن العوائد تقلب طباع الإنسان إلى مألوفها فهو ابن عوائده لا ابن نسبه.." (مقدمة ابن خلدون– الفصل الخامس ص ٣٤٦ في أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعي)

فهو يحمل على ترفع المترفين من الوجهة الأخلاقية فيراه منافيا للرجولة ويعتبره ضعفا وعجزا. وكذلك يراه من الوجهة الاقتصادية ضارا إذ أنه يزيد في تكاليف الإنتاج ويكثر من الوظائف، والموظف لا ينتج كصاحب العمل إذ ينقصه الدافع الشخصي، فترفع المترفين يعتبر تبذيرا وإهمالا من الوجهة الاقتصادية (Economic waste) .

تأصل الترف وجمود مستوى المعيشة:

لا شك أن ابن خلدون قد أدرك الآثار الجوهرية للترف في طرق المعيشة، وقد أظهرت التجارب الحديثة مقدار الضرر الذي يلحق الآلة الاقتصادية من جراء تأصل روح الترف في المجتمع، فانتقال حاجات الترف إلى مصاف الحاجات الضرورية وامتزاجها بكيان الشعب ليس أمرا مطلوبا على الدوام. وقد رأينا أخيرا كيف أن رفض العمال في إنجلترا لتكييف مستوى معيشتهم مع الأحوال الاقتصادية في سنة ١٩٢٩ أدى إلى تفاقم الأزمة وتأخر الصناعة وعرقلتها في إنجلترا، ومن ثم إلى بطالة كثيرين منهم،

فإنهم بدلا من أن يقبلوا ضغط مستوى معيشتهم جميعا فضلوا المحافظة عليه وبطالة جزء كبير منهم. ولا شك أن مثل تلك البطالة لها آثار أخذت تتراكم وتكثر بالبلد وانتهت الى عواقب سيئة.

وقد ساعد العمال في ذلك العوامل السياسية التي أدت إلى منحهم إعانات مرتفعة؛ فكانت سببا غير مباشر في ازدياد البطالة، بيد أن هناك عوامل أخرى في الزمن الحديث تساعد على تجاوز الإنسان لقدرته الإنتاجية في إشباع حاجاته، وأهمها عامل الائتمان.

أثر الائتمان على الترف في العصور الحديثة:

فلقد سمح الائتمان لأناس كثيرين أن يعيشوا على القروض ويظهروا بمظهر لا يتناسب مع حالتهم. ولا شك أن الائتمان كان من أهم الأسباب في نصب الفخاخ لاصطياد الثروة العقارية المصرية من أيدي أثرياء البلد الذين زادت شراهة حاجاتهم بعض مكاسب وقتية صادفوها بعد الحرب الماضية؛ فلقد ظلت حاجاتهم على شدتها وازدادت بينما كانت قيمة منتجاتهم آخذة في التدهور. فلجأوا إلى القروض ليوجدوا التوازن فكان ما كان من أمرها وإتيانها على الأخضر واليابس.

كل ذلك يبين لمن ينعم النظر كيف أضر الائتمان باقتصاديات البلد في ناحية الاستهلاك، وأزال القيود التي تربط الاستهلاك وتحدده بالقدرة الإنتاجية. ولا شك أن الأمان في العصر الحديث قد أطلق العنان للترف يضاعف من سيئاته؛ فالواجب علينا دائما أن لا نترك قيادنا لحاجاتنا بل

يجب إخضاع مستوى إنفاقنا المستوى انتاجنا، ووسيلة ذلك الحد من الترف.

المبحث الثالث ـ علاقة الترف بالأثمان والإنتاج

استيعاب الترف للجهود الإنتاجي الجديد:

قدمنا في الكلام عن علاقة السكان بالعمران أن المجهود الإنتاجي يتجه بعد الوفاء بالضروريات الى الترف لأن الأعمال الأصلية خاصة بالمعاش بينما الأعمال الزائدة خاصة بالترف، والمجهود الإنتاجي الزائد يجد مسرحا له في الإنتاج الترفي.

The fact of real importance which is now emerging from the (1) stress and welter of the immediate past, is that a radical change has taken place in the world demand for different types of goods indd services. There has been a shift in relative demand from the prime necessaries of life, food and clothing and houseroom, towards goods and services satisfying secondary needs."A. Loveday. Britain and world trade.

نقلا عن كتاب:

H. Carl. Conditions of Peace ,p, 86

ومن الأسباب التي تشجع على ذلك الاتجاه وتوفر الدواعي له أن أهل الرفه يبذلون أثمان مواد الترف باسراف في الغلاء لحاجتهم اليها أكثر

من غيرهم، وتؤدي منافستهم في الاستئثار بها إلى اعتزاز أهل تلك الحرف وتكثر نفقات أهل المصر في ذلك. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٤٥ في أسعار المدن).

ويؤكد ذلك قائلا: "بل تكون فائدتها من أعظم فوائد الأعمال. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٨٠ في أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران.)

ولما كان الإنسان يسترشد باعتبارات النفع في توجيه مجهوده (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٨١ في أن الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبها).

فإن اتجاه الإنتاج إلى صناعات الترف حقيقة ملموسة في البلاد الوافرة العمران، فاتجاه الإنتاج للكماليات أساسه أن الطبقات التي تطلب هذه الكماليات في يدها أكبر قسط من القوة الشرائية. ولا شك أنه على الدولة أن تأخذ على عاتقها خاصة في العصر الحديث حيث تتفاوت الثروة والقوة الشرائية تفاوتا كبيرا أن توجه الإنتاج سواء بالإعانات أو الضرائب والإعفاءات أو غير ذلك الى سد حاجات الطبقات الأقل ترفا التي هي في الواقع أكثر ضرورة وأوفر نفعا.

ولا شك أننا نعاني في مصر كثيرا من اتجاه الإنتاج والاستهلاك إلى الكماليات وهي مشكلة تحتاج إلى درس وتحقيق وحل أساسه ملاحظة الحقائق العلمية.(قد يكون الالتجاء إلى طريقة التبسيط (standardization)

من الوسائل الناجعة لمحاربة الترف مثل إنتاج نوع متوسط موحد من الملابس الملابس العسكرية فإن لها حدا أعلى معقول ومحدد. فتنتهى فكرة التنافس في الاستهلاك)

المبحث الرابع ـ الترف والدولة

رسوخ الدولة شرط أساسي للترف:

يرى ابن خلدون أن الدولة إنما تكون بتفوق فئة على الفئات الأخرى واندماج تلك الفئات تحت رئاستها، تلك الفئة لا بد أن يكون لها رئيس يتعين رئيسا للفئات كلها، وكثيرا ما يميل الحاكم إلى الانفراد بالمجد "فيجدع حينئذ أنوف العصبيات، ويفلج شكامهم عن أن يسموا إلى مشاركته في التحكم، ويقرع عصبيتهم عن ذلك وينفرد به ما استطاع حتى لا يترك لأحد منها في الأمر لا ناقة ولا جملا. فينفرد بذلك المجد بكليته ويدفعهم عن مساهمته" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٥٧ في أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد).

فإذا ما استقرت الدولة ورسخت أقدامها انصرف الناس من البحث عن التفوق السياسي إلى التنعم في عوائد الترف، وفي هذا يقول: "ويتجاوزون ضرورات العيش وخشونته إلى نوافله ورقته وزينته، ويذهبون إلى اتباع من قبلهم في عوائدهم وأحوالهم، وتصير تلك النوافل عوائد ضرورية في تحصيلها، وينزعون إلى رقة الأحوال في المطاعم والملابس والفرش والآنية، ويتفاخرون في ذلك ويفاخرون فيه غيرهم من الأمم في

أكل الطيب ولبس الأنيق وركوب الفاره.. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٥٨ في أن من طبيعة الملك الترف).

ورسوخ الدولة وتوفر الأمن شرطان أساسيان في كنفهما ينمو الترف، فإذا ما حصل ذلك انصرف الناس إلى تحصيل ثمرات الملك من المبنى والمساكن والملابس فيبنون القصور ويجرون المياه ويغرسون الرياض ويستمتعون بأحوال الدنيا.. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٥٨ في أن من طبيعة الملك الدعة والسكون).

ويختلف أثر الترف على الدولة بحسب الأحوال فهو يزيدها في أولها قوة إلى قوتها حتى إذا ما استحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف المستحكم والدعة أشرفت الدولة على الهرم، في أن الترف يزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها:

يرى ابن خلدون أن الترف يزيد عدد السكان، ويضرب لذلك العرب مثلا حيث كانوا قليلين في عهد البداوة (فلما بلغ الترف مبالغة في الدولة وتوفر نموهم بتوفر النعمة بلغ ذلك العدد إلى أضعافه.. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٦٥ في أن الترف يزيد الدولة في أولها قوة).

وقد سبقت لنا الإشارة الى هذا الموضوع عند بحثنا مسألة السكان والعمران فقلنا: إن الترف أي زيادة الحاجات يقتضي زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة اليد العاملة وهي أهم عناصر الإنتاج في ذلك الوقت؛ فالترف

المتزايد يستوعب زيادة السكان. وكأن ابن خلدون يريد أن يشير الى أن الإنتاج المتزايد من ناحية أخرى يستوجب زيادة عدد السكان حين يقول: "فانظر مبلغ هذا العدد العظيم لأقل من مائتي سنة واعلم أن سببه الرفه والنعيم الذي حصل للدولة وربيت فيه أجيالهم وإلا فعدد العرب لأول الفتح لم يبلغ هذا ولا قريبا منه" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٦٥ في أن الترف يزيد الدولة في أولها قوة).

فالترف في أول الدولة تصحبه زيادة السكان، وزيادة السكان قوة اقتصادية وقوة حربية تزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها. كذلك يستوعب الترف زيادة السكان وبذلك يحافظ على ارتفاع مستوى المعيشة.

استحكام الترف وضرره على الدولة:

هذا عن الترف في أقل الدولة حتى إذا استحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم، فالترف بعد أن كان قوة للدولة في أولها لا يلبث أن يقضى عليها، وبيان ذلك أن طبيعة الملك تقتضي الترف فتكثر عوائدهم وتزيد نفقاتهم على أعطياتهم ولا يفي دخلهم بخرجهم، فالفقير منهم يهلك والمترف يستغرق عطاءه بترفه، ثم يزداد ذلك في أجيالهم المتأخرة إلى أن يقصر العطاء كله عن الترف وعوائده وتمسهم الحاجة وتطالبهم ملوكهم بحصر نفقاتهم في الغزو والحروب فلا يجدون وليجة عنها فيوقعون بهم العقوبات وينزعون ما في أيدي الكثير منهم يستأثرون به عليهم أو يؤثرون به أبناءهم وصناع دولتهم

فيضعفونهم لذلك عن إقامة أحوالهم ويضعف صاحب الدولة بضعفهم» (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٥٩ في أنه إذا استحكمت طبيعة الملك الخ).

ثم يقول:

وأيضا إذا كثر الترف في الدولة وصار عطاؤهم مقصرا عن حاجاتهم ونفقاتهم احتاج صاحب الدولة الذي هو السلطان إلى الزيادة في أعطياتهم حتى يسد خللهم ويزيح عللهم والجباية مقدارها معلوم ولا تزيد ولا تنقص وإن زادت بما يستحدث من المكوس فيصير مقدارها بعد الزيادة محدودا. فإذا وزعت الجباية على الأعطيات وقد حدثت فيها الزيادة لكل واحد بما حدث من ترفهم وكثرة نفقاتهم نقص عدد الحامية حينئذ عما كان قبل زيادة الأعطيات ثم يعظم الترف وتكثر مقادير الأعطيات لذلك فينقص عدد الحامية حينئذ عما كان قبل زيادة الأعطيات لذلك فينقص عدد الحامية وثالثا ورابعا إلى أن يعود العسكر الى أقل الأعداد فتضعف الحماية لذلك وتسقط قوة الدولة"

فمن رأي ابن خلدون إذا أن الترف حين يصيب الدولة يدخل الاختلال على ميزانية أفرادها وعلى ميزانيتها العامة ويضعف جيشها ولا يقتصر على ذلك بل هو يصيبها في قوتها الكبرى أي أخلاق المجتمع "فالترف مفسد للخلق بما يحصل في النفس من خلال الشر؛ فيكون علامة على الإدبار والانقراض بما جعل الله من ذلك في خليقته وتأخذ الدولة

مبادئ العطب وتتضعضع أحوالها. وتنزل بها أمراض مزمنة من الهرم إلى أن يقضى عليها" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٥٩ في أنه إذا استحكمت طبيعة الملك الخ..)

المبحث الخامس ـ مساوئ الترف

إذا قيل مفاسد الحضارة فالمقصود على وجه الخصوص مفاسد الترف، ففي دور الترف تظهر عيوب الحضارة بكل وضوح؛ فالبداوة التي تتميز بالبساطة تخلو من كثير من المفاسد، وكلما بعدنا عن البداوة اقتربنا من الترف الزائد وما يجلبه من مفاسد. وقد أخذ ابن خلدون على الترف عدة عيوب أخلاقية واقتصادية وسياسية وطبيعية، فمن الوجهة الطبيعية يكون الحضري أقل احتمالا للمجاعات من البدوي كما تراه يتفنن في شهواته فهو أسير لها بعيد عن صفات الخير، ولعل الصفة البارزة فيه هي انعدام الشجاعة. ويقول أستاذنا صالح بك أن ابن خلدون قد استخلص النتيجة الآتية: "أنه إذا كان غلب الأمة بالإقدام والبسالة فمن كان منهم أعرق في البداوة وأكثر توحشا كان أقرب إلى التغلب على سواه إذا تقاربا في العدد وتكافآ في العصبية" (مجلة القانون والاقتصاد ص ٨٠٦ سنة ١٩٣

مساوئ الترف الحربية:

وإذا بلغ الترف مبلغه ترى أهمل الدولة يلجأون إلى الجنود المرتزقة لانعدام الشجاعة بين أهل الدولة أصلا، وفي ذلك يقول: "وإذا اتخذوا

الدعة والراحة مألفا وخلقا صار لهم ذلك طبيعة وجبلة شأن العوائد كلها، فتربى أجيالهم الحادثة في غضاضة العيش ومهاد الترف والدعة وينقلب خلق التوحش وينسون عوائد البداوة التي كان بها الملك من شدة البأس وتعود الافتراس وركوب البيداء وهداية القفر فلا يفرق بينهم وبين السوقة من الحضر إلا في الثقافة والشارة فتضعف حمايتهم ويذهب بأسهم وتخضد شوكتهم، ويعود وبال ذلك على الدولة بما تلبس به من ثياب الهمم، ثم لا يزالون يتلونون بعوائد الترف والحضارة والسكون والدعة ورقة الحاشية في جميع أحوالهم وينغمسون فيها، وهم في ذلك يبعدون عن البداوة والخشونة وينساخون عنها شيئا فشيئا وينسون خلق البسالة التي كانت بها الحماية والمدافعة حتى يعودوا عيالا على حامية أخرى إن كانت لهم، واعتبر ذلك في الدول التي أخبارها في الصحف لديك تجد ما قلته لك من ذلك صحيحا في غير ريبة..

وربما يحدث في الدولة إذا طرقها هذا الهرم بالترف والراحة أن يتخير صاحب الدولة أنصارا وشيعة من غير جلدتهم من تعود الخشونة فيتخذهم جندا يكون أصبر على الحرب وأقدر على معاناة الشدائد من الجوع والشظف. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٥٩ و ١٦٠ في أنه إذا استحكمت طبيعة الملك الخ...)

مساوئ الترف الأخلاقية:

هذا ما يجرى للناس إذ يسيرون وراء زينة الحياة وقد بهرت أعينهم بما حوت من النعيم والترف، والترف قد أفسد أخلاقهم إفسادا، ونجد ذلك واضحا في سكان المدن، والمدينة هي بؤرة الحضارة المثلى: "فتجد الفسق يكثر فيهم وكذلك الشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه وغير وجهه، وتنصرف النفوس الى الفكر في ذلك والغوص عليه واستجماع الحيلة له، فتجدهم أجرياء على الكذب والغش والخلابة والسرقة والفجور في الإيمان والربا في البياعات، وتجد كثيرا من أعقاب البيوت وذوي الأحساب منطرحين في الغمار منتحلين للحرف الدنية في معاشهم. وإذا كثر ذلك في المدينة أو الأمة تأذن الله بخرابها، لأن مكاسبهم لا تفي بحاجاتهم لكثرة العوائد ومطالب النفس فلا تستقيم أحوالهم، وإذا فسدت أحوال الأشخاص واحدا واحدا اختل نظام المدينة وخربت.. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص **٣٥٣** في أن الحضارة غاية العمران).

مساوئ الترف الاقتصادية:

ومن الناحية الاقتصادية نلحظ أنه حيث يكثر الترف تميل الأسعار على الغلاء؛ فالطلب على مواد الترف طلب غير مرن ويؤدي إلى غلاء الأثمان. ومن جهة أخرى نرى أن احتياج الدولة إلى فرض مكوس متزايدة تزيد في غلاء الأسعار إذ يجتهد المنتج أو التاجر في نقل المكوس على عاتق المستهلك.

مساوئ الترف السياسية:

أما من الناحية السياسية فيقول أستاذنا صالح بك (مجلة القانون والاقتصاد ص ٨٠٨ سنة ١٩٣٣) عن أثر الترف في فقدان العصبية: "يعلق ابن خلدون أهمية كبرى على العصبية، وهي نعرة الفرد على نسبه وعصبيته، ومنشؤها ما ركب في الطبيعة البشرية من الشفقة والغيرة على ذوي الأرحام والأقرباء، والعصبية بهذا المعنى هي أقل مظهر للوطنية". ويقول ابن خلدون: "إن القبيلة لا تغلب إلا بعصبيتها وإنها إذا غلبت بعصبيتها بعض الغلب استولت على النعمة بمقداره فتذهب عنها تدريجا خشونة البداوة، وتضعف البسالة وينعمون فيما أتاهم الله من البسطة وتنشأ بنوهم وأعقابهم في مثل ذلك، ويستنكفون عن سائر الأمور الضرورية في العصبية حتى يصير ذلك خلقا لهم وسجية فتنقضي عصبيتهم وبسالتهم في الأجيال بعدهم بتعاقبها إلى أن تنقرض العصبية فيأذنون بالانقراض، وعلى قدر ترفهم ونعمتهم يكون إشرافهم على الفناء فضلا عن الملك، فإن عوارض الترف والغرق في النعيم كاسر من سورة العصبية التي بها التغلب فيقصر القبيل عن المدافعة والحماية فضلا عن المطالبة فتلتهمهم الأمم. ويضاف إلى ذلك استخدام الجنود الأجنبية وعندئذ تزول طبقة الحاكمين، فإن كانوا فئة انقرضوا وإن كانت أمة استعبدتها الأمة التي لم يصبها الترف.

ويلمح ابن خلدون أثر الاستغراق في الحضارة والتفنن في الترف في فقدان الحرية؛ ففي الحضارة ذل واستكانة بينما تمتاز البداوة بعز الاستطالة.

ويقول بوتول مقارنا بينه وبين روسو: إنهما يتفقان في القول بأن التقدم المادي يصاحبه انحلال أخلاقي، وكذلك في القول بأنه يجب الاختيار بين الخنوع أو البربرية؛ فالاستقلال والكرامة من صفات البداوة ولا يتفقان مع الحياة المترفة في المدينة. ويبدى بوتول إعجابه بملاحظة ابن خلدون لذلك التعارض المبدئي الذي يعتبر من المشاكل الأساسية في المجتمعات الحديثة. Bonthonl, p. 76.

ويقول بروكس: إننا يجب أن نختار بين الرجوع الى حياة أكثر بداوة أو تضحية حريتنا في سبيل رفهنا. C. Brooks, The Economics of Happiness, p. 194

المبحث السادس ـ نظرية ابن خلدون في الترف

إذا حاولنا أن نكون من كل هذه الآراء نظرية عامة للترف رأيناها تتكون من الجزئيات الآتية:

(١) أن الترف خطوة في سير الحضارة ومقتضاها تأصل حاجات ليست أولية.

(٢) أنه يأتي بعد الاستقرار السياسي وميل الدولة إلى السكون.

(٣) أنه في أول الأمر يزيد الدولة قوة.

(٤) أنه يحمل في طياته جرثومة القضاء على الحضارة

فهو يدخل الاضطراب إلى ميزانية الفرد فتصبح سلبية ويشجع على الطرق غير الطبيعية في المعاش، ويؤدي إلى الإهمال في الإنتاج بترفع المترف عن مباشرة أعماله بنفسه، كما يؤدي إلى توجيه الإنتاج توجيها خاطئا، وهو كما يدخل الاختلال إلى ميزانية الفرد يدخله إلى ميزانية الدولة فيزداد الضغط المالي ويكثر الظلم ويهدد ذلك العمران؛ فمقتضى الترف إذا حدوث اضطراب في اقتصاديات البلد يزيده شدة اضطراب الأخلاق والضعف السياسي وميل النسل إلى الانقراض. وكل تلك العوامل تتكاتف فتقضي على دولة المترفين ويستولي على السلطة من كان أقرب إلى البداوة وعوائدها وأخلاقها، وهو مبدأ يضطرد في سياق التاريخ.

ونحن إذا ألقينا نظرة عامة على مسائل الترف في الأزمنة الحديثة وجدناها من أكبر المشاكل بل علة كثير من مشاكل البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ فمسائل الترف والناحية المالية في الكماليات من أهم المسائل التي يهتم بها الاقتصاد الحديث وعلم المالية. ونحن نشاهد الآن حملة ضد التبذير هي في واقع الأمر حملة ضد الترف ثم ضد التبذير كما نشاهد نظاما للأفضلية في الإنتاج والاستهلاك يقوم على تقديم الضروريات على مواد الترف.

ويجب على كل حركة إصلاح تقوم في البلاد أن لا تقتصر على تعليم الشعب حاجات جديدة لرفع مستواه؛ فشعور الشعب بحاجات جديدة من غير تعليمه كيفية الوفاء بها إنما يزيد في شقائه، فلا بد من زيادة القدرة الإنتاجية للعامل والفلاح ومنع استغلالها في نفس الوقت الذي تلقن لها فيه أذواق وحاجات جديدة..

كما يجب أن نوجه الإنتاج نحو الست حاجات الأكثر ضرورة قبل الستة مطالب للطبقات المترفة، فإن ذلك أن بناء منازل للطبقات الفقيرة يجب أن تكون له الأولوية على بناء قصور الطبقات المترفة. ولو ترك الإنتاج حرا لاتجه بلا شك إلى بناء القصور إذ أن قوة شراء أصحاب القصور تجتذب إليها المنتجين الذين يسعون إلى المكاسب فقط من غير أن يهتموا بالجانب الاجتماعي أو القومي في تصرفاتهم..

ومما يدل على أهمية مسائل الترف في العصر الحاضر خاصة خطبة ألقاها حديثا سير ستافورد كريبس ننقل عنها بعض فقراتها لما فيها من مغزى عميق قال:

"ولن نسمح بعد اليوم بالعبث الراهن كسباق الكلاب والملاكمة التي لا تتفق وروح العزيمة الماضية التي تتمسك بها أغلبية الشعب في مثل هذه الأوقات العصيبة من تاريخهم. وستتخذ الحكومة الإجراءات الرادعة حتى لا تسمح لمثل هذا اللهو وغيره من الملاهي الأخرى التي تعرقل رغباته الاجتماعية في سبيل تحقيق النصر.

ويجب أيضا أن نضع حدا للإسراف الشخصي وغيره من صنوف البذخ الأخرى قل أو كثر بل وجميع النفقات غير الضرورية، ففي منطقة مجهود الحرب لا يسمح لأي شخص كائنا من كان أن يقف أمام عجلة الإنتاج السريعة الدوران ونحن – دون أن نقيم وزنا للصالح الفردية – يجب أن نحشد جميع القوى في جميع ميادين النشاط

وقصارى القول أن مشاكل الترف تشغل جزءا كبيرا من تفكير الاقتصاديين في العصر الحاضر، فمن مفاخر علامتنا أن جاءت تجارب القرون التي تلته مصداقا التقديره أهميتها ودليلا على صدق رأيه فيها.

الفصل الرابع ـ مقومات الحياة الاقتصادية

يرى ابن خلدون أنه لكي يبلغ العمران أقصاه يجب أن يحاط بيئة سياسية ومدنية وطبيعية مثلى، وسنبحث فيما يلي تلك البيئات وما يجب أن تكون عليه، ونوجه اهتمامنا خاصة إلى المدينة ودراسة أحوالها باعتبارها المكان الذي تبلغ فيه الحياة الاقتصادية أوجها ويبلغ فيه التضامن الاقتصادي أقصاه، ولذلك فسنبدأ بدراسة البيئة المدنية.

المبحث الأول – البيئة المدنية

في أن المدن من منازع الحضارة: يرى ابن خلدون أن المدينة هي المظهر الأكثر وضوحا لتقسيم العمل والتضامن البشري؛ لذلك نجده يعقد فصولا خاصة لبحث أحوال المدن، فاهتمامه بها ناتج عن أنها المظهر الواضح لطور الحضارة في أوجها وللنشاط الاقتصادي على أشده.

في أن المدينة حاجة اقتصادية وحاجة دفاعية:

المدينة في رأي ابن خلدون هي المكان الذي يترعرع فيه الترف، والذي يوجد فيه التضامن الإنساني في سبيل المعاش على أتم وجه، ولكن الترف والتضامن لا يعتبران الدافع الوحيد لتأسيس المدن. بل تدعو إلى ذلك حاجة الدولة؛ فالمدينة نتيجة المقدمتين: إحداهما اقتصادية وهي الحاجة إلى الترف والراحة، والأخرى سياسية وهي الحاجة إلى الدفاع. ولقد

سبق لنا الكلام عن علاقة المدينة بالترف (فصل اقتصاديات الترف). بقي أن نشير إلى علاقة المدينة بحاجات الدفاع؛ ففي ذلك يقول ابن خلدون: "والمصر يقوم مقام العساكر المتعددة لما فيه من الامتناع من وراء الجدران من غير حاجة إلى كثير عدد ولا عظيم شوكة لأن الشوكة والعصابة إنما احتيج إليها في الحرب للثبات لما يقع بعد كرة القوم بعضهم على بعض عند الحولة، وثبات هؤلاء بالجدران فلا يضطرون إلى كبير عصابة ولا عدد فيكون حال هذا الحصن ومن يعتصم به من المنازعين مما يفت في عضد الأمة التي تروم الاستيلاء ويخضد شوكة استيلائها، فإذا كانت بين أجنابهم أمصار انتظموها في استيلائهم للأمن من مثل هذا الانحراف. وإن لم يكن هناك مصر استحدثوه ضرورة لتكميل عمرانهم أولا وحط أثقالهم وليكون شجا في حلق من يروم العزة والامتناع عليهم من طوائفهم وعصائبهم" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٢٧ في أن الملك يدعو إلى نزول الأمصار).

الدولة والمدينة:

هذا ما يدعو الناس إلى نزول المدن أو إنشائها، ولكن لا بد لإنشاء المدن من منظم، وفي هذا المعنى يقول ابن خلدون: "فالمدن تحتاج إلى اجتماع الأيدي وكثرة التعاون، وليست من الأمور الضرورية للناس التي تعم بها البلوى حتى يكون نزوعهم إليها اضطرارا بل لا بد من إكراههم على ذلك وسوقهم بعصا الملك أو مرغبين في الثواب، والأمر الذي لا يقوم بكثرته إلا الدولة. فلا بد في تمصير الأمصار واختطاط المدن من

الدولة والملك" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص **٣٢٥** في أن الدول أقدم من المدن).

ويخلص ابن خلدون إلى أن الدول أقدم من المدن وأنها أي المدن إنما توجد ثانية عن الملك وبهذا المعنى عقد فصلا مستقلا ذهب فيه إلى أن عمر الدولة إنما هو عمر للمدينة. فإن كان عمر الدولة قصيرا وقف الحال فيها عند انتهاء الدولة وتراجع عمرانها وخربت، وإن كان أمد الدولة طويلا ومدتها منفسيحة فلا تزال المصانع فيها تشاد والمنازل الرحيبة تكثر وتتعدد ونطاق الأسواق يتباعد وينفسح إلى أن تتسع الخطة وتبعد المسافة وبنفسح ذرع المساحة كما وقع ببغداد وأمثالها؛ فالمدينة تسبقها دولة، وبرسوخ الدولة ترسخ المدينة وتنمو وتزدهر، أما إذا انقرضت الدولة فالمدينة تتعرض لأحد أمور ثلاثة:

(١) إما أن تحل محل الدولة دولة ثانية نتخذها قرارا وكرسيا يستغنى بها عن اختطاط مدينة تنزلها، فتتزايد مبانيها ومصانعها بتزايد أحوال الدولة الثانية وترفها.

(٢) أو تجد مادة حولها تفيدها العمران فيكون ذلك حافظا لوجودها ويستمر عمرانها بعد الدولة.

(٣) أولا يكون لتلك المدينة المؤسسة مادة تفيدها العمران بترادف الساكن من بدوها فيكون انقراض الدولة خرقا لسياجها فيزول حفظها ويتناقص عمرانها شيئا فشيئا إلى أن ينذعر ساكنها وتخرب كما وقع

بكثير من المدن بعد انقراض متطيها الأولين (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٢٦ في أن الدول أقدم من المدن)

وإذا أردنا إجمال أطوار المدينة قلنا: إن العصبية تؤدي الى الملك والدولة، وهذا ما يدعو إلى نزول الأمصار واختطاط المدن، وفي كنف المدن تترعرع الحضارة وترسيخ الدولة، وتكثر الحاجات ويعم الترف، وفي المدينة يبلغ تقسيم العمل والتضامن أقصى درجاته، وفيها يستحكم الترف وعندئذ تكون الحضارة مسرعة نحو نهاية شوطها....

شروط المدن:

المكان الغرض من المدن أن تكون مستقرا اقتصاديا وحربيا وجب أن تشتمل على الشروط التي تحقق الغرض منها. ويلخصها ابن خلدون في ثلاثة:

(أولا) مناعة المدينة.

(ثانيا) توفر الشروط الصحية فيها.

(ثالثا) توفر المرافق الاقتصادية فيها أو بالقرب منها.

يقول ابن خلدون: "اعلم أن المدن قرار يتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه، فتؤثر الدعة والسكون وتتوجه إلى اتخاذ المنازل للقرار. ولما كان ذلك القرار والمأوى وجب أن يراعى فيه دفع

المضار بالحماية من طوارقها وجلب المنافع وتسهيل المرافق لها. فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعا سياج الأسوار وأن يكون وضع ذلك في متمنع من الأمكنة إما على هضبة متوعرة من الحبل وإما باستدارة بحر أو نهر بها حتى لا يوصل إليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة فيصعب منالها على العدو ويتضاعف امتناعها وحصنها. ومما يراعى في ذلك للحماية من الآفات السماوية طيب الهواء للسلامة من الأمراض فإن الهواء اذا كان راكدا خبيثا أومجاورا للمياه الفاسدة أو مناقع متعفنة أو مروج خبيثة أسرع اليها العفن من مجاورتها فأسرع المرض للحيوان الكائن فيه لا محالة وهذا مشاهد.

والمدن التي لم يراع فيها طيب الهواء كثيرة الأمراض في الغالب، وقد اشتهر بذلك في قطر المغرب بلد قابس من بلاد الحريد بإفريقيا فلا يكاد ساكنها أو طارقها يخلص من حمى العفن بوجه.

ولقد يقال: "إن ذلك حادث فيها ولم تكن كذلك من قبل، ونقل البكري في سبب حدوثه أنه وقع فيها حفر ظهر فيه إناء من نحاس مختوم بالرصاص، فلما فض ختامه صعد منه دخان إلى الحق وانقطع وكان ذلك مبدأ أمراض الحميات فيه، وأراد بذلك أن الإناء كان مشتملا على بعض أعمال الطلسمات لوبائه وأنه ذهب سره بذهابه فرجع اليها العفن والوباء "

"وهذه الحكاية من مذاهب العامة ومباحثهم الركيكة، والبكري لم يكن من نباهة العلم واستنارة البصيرة بحيث يدفع مثل هذا أو يتبين خرقه

فنقله كما سمعه، وأما جلب المنافع والمرافق للبلد فتراعى فيه أمور منها الماء بأن يكون البلد على نهر أو بإزائها عيون عذبة، فإن وجود الماء قريبا من البلد يسهل على الساكن حاجة الماء، وهي ضرورية فيكون لهم في وجوده مرفقة عظيمة عامة.

وما يراعى من المرافق في المدن طيب المراعي لسائمتهم إذ صاحب كل قرار لا بد له من دواجن الحيوان للإنتاج والضرع والركوب ولا بد لها من المرعي، فإذا كان قريبا طيبا كان ذلك أرفق بحالهم لما يعانون من المشقة في بعده.

ومما يراعى أيضا المزارع فإن الزروع هي الأقوات، فإذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك أسهل في اتخاذه وأقرب في تحصيله.

"ومن ذلك الشجر للطب والبناء فإن الحطب مما تعم البلوى في اتخاذه لوقود النيران للاصطلاء والطبخ، والخشب أيضا ضروري لسقفهم وكثير مما يستعمل فيه الخشب من ضرورياتهم".

"وقد يراعى أيضا قربها من البحر لتسهيل الحاجات القاصية من البلاد النائية، إلا أن ذلك ليس بمثابة (الشرط) الأول" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص **٣٢٩** فيما يجب مراعاته في أوضاع المدن).

تلك هي الشروط الواجب توفرها في المدن بسطها ابن خلدون بسطا ضافيا؛ فبحث أولا في مناعة المدينة ضد الأعداء، ثم في حصانتها ضد

الأمراض، ثم في توفر المرافق فيها أو بالقرب منها من ماء ووقود ومواد للبناء ومزارع، وتطرق من ذلك إلى بيان أهمية المواصلات البحرية في الاستيراد من الخارج ومنعة البلاد الواقعة على البحر من هذه الناحية.

على أن ابن خلدون لم يقصد ترتيب تلك الشروط حسب درجة أهميتها فهو يقول: "إنها كلها متفاوتة بتفاوت الحاجات وما تدعو إليه ضرورة الساكن، فقد يكون الواضع غافلا عن حسن الاختيار الطبيعي، أو إنما يراعي ما هو أهم على نفسه وقومه ولا يذكر حاجة غيرهم كما فعله العرب الأول الإسلام في المدن التي اختطوها بالعراق وإفريقيا فإنهم لم يراعوا فيها إلا الأهم عندهم من مراعي الإبل وما يصلح لها من الشجر والماء. ولم يراعوا المزارع ولا الحطب ولا مراعي السائمة من ذوات الظلف ولا غير ذلك كالقيروان والكوفة والبصرة وأمثالها (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٣٠ فيما تجب مراعاته في أوضاع المدن).

الروح الحضرية:

ذكرنا في تقدم الشروط التي رآها ابن خلدون ضرورية لإنشاء المدن من مناعة إلى طيب هواء إلى مرافق طبيعية، بيد أن هناك عنصرا مهما تعمر به المدينة وهم سكانها، وهؤلاء أيضا تشترط فيهم شروط، فسكنى المدينة لا يصلح له كل إنسان، وإن سكن المدينة من لا يصلح لها أثر ذلك يرى في خمول مبانيها وقلة نشاطها.

ولم يغفل ابن خلدون عما للعنصر الإنساني من أهمية في البيئة المدنية فنراه قدم فصلا (في قصور أهل البادية عن سكنى المصر الكثير العمران) (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٤٦) يبين فيه أن البدو لا قبل لهم بسكنى المدن لغلاء أسعارها، فالبدوي وهو في بدوه يسد خلته بأقل الأعمال لأنه قليل عوائد الترف في معاشه وسائر مؤنه، فلا يضطر إلى المال وكل من يتشوف إلى المصر وسكناه من أهل البادية فسريعا ما يظهر معجزه ويفتضح في استيطانه إلا من يقدم منهم تأثل المال ويحصل له منه فوق الحاجة ويجري إلى الغاية الطبيعية لأهل العمران من الدعة والترف حينئذ ينتقل إلى المصر وينظم حاله مع أحوال أهله في عوائدهم وترفهم.

كذلك عقد ابن خلدون فصلا (في أن المدن والأمصار بإفريقية والمغرب قليلة) (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٣٩ و٣٤٠) وآخر (في أن المباني التي كان يختطها العرب يسرع إليها الخراب إلا في الأقل) ذهب فيهما إلى أن بداوة البربر وبداوة العرب هما السبب في قلة المدن التي اختطوها، إذ يشترط في سكان المدن أن توجد فيهم الروح الحضرية وتذوق الترف فيبدو ذلك في مبانيهم ومصانعهم. ويذكر أن الصنائع بعيدة عن البربر لأنهم أعرق في البدو، والصنائع من توابع الحضارة، وإنما تم المباني بها. فلا بد من الحذق في تعلمها فلما لم يكن للبربر انتحال لها لم يكن لهم تشوف إلى المباني فضلا عن المدن.[٣]

ويقول: "إن البدو أهل أنساب وعصبيات، والأنساب والعصبية أجنح إلى البدو وإنما يدعو إلى المدن الدعة والسكون ويصير ساكنها عيالا

على حاميتها فتجد أهل البدو لذلك يستنكفون عن سكنى المدينة أو الإقامة بها ولا يدعو لذلك إلا الترف والغنى وقليل ما هو في الناس؛ وتنزع عصبية البدوي بصاحبها إلى سكنى البدو والتجافي عن المصير الذي يذهب بالبسالة.. فالروح الحضرية ضرورية لتعمير المدن مثل المناعة وطيب الهواء وتوفر المرافق. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص **٣٣٩** في أن المدن والأمصار بإفريقية والمغرب قليلة)

أعمار المدن:

قلنا إن المدينة يدعو إليها الملك لرغبته في السكون والترف ولحاجته إلى تحصين ملكه، وإن الناس يجب سوقهم إلى اختطاط المدن باليد القاهرة، فالمدينة يسبقها الملك والدولة.

وقلنا إن عمر الدولة عمر للمدينة إلا أن تجد المدينة بعد انقراض الدولة دولة ثانية تتخذها مقرا أوعمرانا تفيده من موقعها. وإن الأمصار التي تكون كراسي للملك تخرب خراب الدولة وانتقاضها، ويقدم ابن خلدون لذلك أربعة أسباب:

- إن الدولة الجديدة تكون على حال من البداوة تقتضي "التجافي عن أموال الناس وتدعو إلى تخفيف الحباية والمغارم التي منها مادة الدولة، فتقل النفقات ويقل الترف، وتقصر لذلك حضارة المصر، ويذهب منه كثير من عوائد الترف...

- إن أحوال الدولة السابقة تكون منكرة عند أهل الدولة الحديدة ومستبشعة وقبيحة وخصوصا أحوال الترف، فتفقد في عرفهم بنكير الدولة لها حتى تنشأ لهم بالتدريج عوائد أخرى من الترف فتكون عنها حضارة مستأنفة، وفيا بين ذلك قصور الحضارة الأولى ونقصها.

- إن الدولة الغالبة تجعل أمصار الدولة المغلوبة تبعا لأمصارها فينتقل العمران الى أمصار الدولة الغالبة "إذ تهوي أفئدة الناس إليه من أجل الدولة والسلطان ويخف العمران من مصر الدولة المغلوبة.

- إن أعيان الدولة المغلوبة ينتقلون إلى العاصمة الجديدة إما بالترغيب وإما بالتعذيب والحبس، ولا يبقى في العاصمة الأولى إلا الباعة والهمل من أهل الفلح والعيارة وسواد العامة........

"واذا ذهب من مصر أعيانهم على طبقاتهم نقص ساكنه"، فالقاعدة أنه إذا كانت الدولة سببا في عمران المدينة فانتقاض الدولة تمر المدينة بفترة كساد شديد. على أنها لا بد أن تستجد عمرانا آخر في ظل الدولة الحديدة وتحصل فيها حضارة أخرى على قدر الدولة. وانما ذلك بمثابة من له بيت على أوصاف مخصوصة فأظهر من قدرته على تغيير تلك الأوصاف وإعادة بنائها على ما يختاره ويقترحه فيخرب ذلك البيت ثم يعيد بناءه ثانيا "(مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٥٥ و٣٥٦ في أن الأمصار التي تكون كراسي للملك الخ).

المبحث الثاني ـ البيئة السياسية

المثل الأعلى للبيئة السياسية:

المجتمع الفاضل هو الذي يكون فيه الوازع ذاتيا (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٨٧ في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره). أما حيث يأتي الانقياد نتيجة للقهر ويكون الوازع فيه أجنبيا فإن الأفراد ينشأون ضعيفي النفوس مخضودى الشوكة. ويقول الأستاذ بوتول: إنا نلمح عند ابن خلدون إدراكه للمثل الأعلى الذي تبغيه المجتمعات الديمقراطية ألا وهو الوازع الداخلي من تلقاء ذات الشخص لاندماج القانون في شخصيته.[٢] (on sent percer le notre itutette la conception le ce qui fait l'idéal des sociétés démocratiques, c'est-u-dire l'obéissance en quelque sorte spontanée a la loi qui devient partie intégrante de la personnalité «lu citoyen. Pour Ibn Khaldoun cet état n'est pas compatible avec la Boutloul p. 76.: ". ivilization

وسواء كان الوازع لاحترام الأحكام ذاتيا كما في الأحكام الشرعية أم أجنبيا كما في الأحكام السلطانية فلا بد من وجود قوانين سياسية مفروضة يسلم بها الكافة وينقادون إلى أحكامها. وتلك القوانين مفروضة إما على مقتضى الغرض والشهوة من فئة غالبة مسيطرة، أو على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، أو على مقتضى النظر الشرعي في المصالح الأخروية والدنيوية.

ويرى ابن خلدون أن السياسة الشرعية أفضل إذ هي بعيدة عن التعسف الذي يوجد في حالة الغرض والشهوة وكذلك هي بعيدة عن قصر وضيق النظر الذي قد يصاحب السياسة العقلية. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٨٠ في معنى الخلافة والإمامة).

الدولة والعصبية:

يرى ابن خلدون أن الدولة إنما تقوم على عصبية (يرى ابن خلدون أن الدولة تقوم على الجند والمال ومخاطبة الغائب (ص ٢٣١ – ديوان الأعمال والجبايات) والسيف والمال والقلم أو بمعنى آخر: الجيش والمال والبيروقراطية هي عماد الملك. والجند تجمعهم في بدء الدولة العصبية الموحدة بينهم. أما فيما بعد عند تقادم الدولة تصبح الجنود من المرتزقة تجمع بينهم الرغبة في المرتبات والأعطية) توحد بين الأفراد أو على تغلب عصبية على العصبيات الأخرى. تلك العصبية السائدة والموحدة لحماية الدولة، إنما هي رابطة مشتركة تقوم على صلة الدم والشعور بالتآخي والتراحم فتوجد تضامنا اجتماعيا يدفع عن الدولة العدوان الخارجي والانقسام في الداخل ويجعل أفراد تلك العصبية يقدمون مصلحتهم العامة على مصالح كل منهم الخاصة ذلك التقديم الضرورى القيام كل مجتمع منظم، ولتحقق العصبية في صورتها المثلى في البداوة حيث الشعور بصلة الدم أقوى، وتأخذ تلك العصبية في الضعف بانتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة، فالترف كاسر من سورة العصبية.

وإذا تقادم العهد على الدولة في هذا الوضع حل الشعور بالإذعان والتسليم محل الشعور بالعصبية (مقدمة ابن خلدون - الفصل الثالث ص ١٤٦ في أنه إذا استقرت الدولة فإنها قد تستغني عن العصبية) كعامل موحد بين الأفراد في نطاق الدولة، إلا أن الدولة في هذه الحالة تكون قد فقدت قوتها الحقيقية وتصبح عرضة لعدوان الطارقين ذوي العصبيات القوية من الدول والقبائل المجاورة متى ظلت هذه محتفظة بعصبيتها نظرا لبداوتها.

وخلاصة ذلك أن الدولة تقوم على شعور مشترك معنوي تمثله العصبية وهذا تضامن سياسي، أو على شعور مشترك مستمد من المعيشة المادية ومظهره الإذعان والتسليم وهو تضامن اقتصادي. والغلبة للدول القائمة على التضامن السياسي.

ويقول بوتول: إن فلسفة ابن خلدون عن العصبية هي فلسفة للتضامن؛ فالعصبية تظهر القوة والنشاط الموجودين في مجتمع معين ممثلين في درجة الانسجام بين أفراده وإخلاصهم للقضية المشتركة.

"Si l'on cherche des analogies dans les systèmes modernes, on [2] pourrait dire que cette philosophie de l'esprit de corps, est une philosophie de la solidarité. Cette qualité exprimerait la vigueur l'un corps social, l'un groupe d'hommes déterminé, en montrant l'intensité de l'intégration de ses membres et leur clévouement à la cause commune".

الدولة والملك والعمران:

يقول ابن خلدون: "إن الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها، وقد تقرر في علوم الحكمة أنه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر، فالدولة دون العمران لا تتصور – والعمران دون الدولة والملك متعذر – لما في طباع البشر من العدوان الداعي إلى الوازع، فتتعين السياسة لذلك إما الشرعية أو الملكية وهو معنى الدولة، وإذا كانا لا ينفكان فاختلال أحدهما مؤثر في اختلال الآخر كما أن عدمه مؤثر في عدمه. والخلل العظيم إنما يكون من خلل الدولة الكلية مثل دولة الروم أو الفرس أو العرب على العموم أو بني أمية أو بني العباس كذلك.

وأما الدولة الشخصية مثل دولة أنوشروان أو هرقل أو عبد الملك بن مروان أو الرشيد؛ فأشخاصها متعاقبة على العمران حافظة لوجوده وبقائه وقريبة الشبه بعضها من بعض، فلا تؤثر كثير اختلال لأن الدولة بالحقيقة الفاعلة في مادة العمران إنما هي العصبية والشوكة وهي مستمرة على أشخاص الدولة، فإذا ذهبت تلك العصبية ودفعتها عصبية أخرى مؤثرة في العمران ذهب أهل الشوكة بأجمعهم وعظم الخلل كما قررناه أولا. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٥٧ في أن الأمطار التي تكون كراسي للملك الخ).

والدولة للعمران كالماء يخضر ما قرب منه فما قرب من الأرض إلى أن ينتهي الى الجفوف على البعد أوهى كالسوق "فالبضائع كلها موجودة في السوق وما قرب منه وإذا بعدت عن السوق افتقدت البضائع جملة"

والسبب في ارتباط العمران بالدولة أن الدولة توفر الحماية للأشخاص وتنظم نسب التسخير فتمنع الظالم، وبذلك يوجد الاطمئنان إلى جني ثمرات العمل، وبالتالي يقوى الدافع الشخصي للعمل.

هذا هو التعليل الذي نجده عموما في كتابته، بيد أن هناك سببا آخر يقدمه ابن خلدون ويلخص في "أن الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجالها وتتسع أحوالهم بالجاه أكثر من اتساعها بالمال فيكون دخل تلك الأموال من الرعايا وخرجها في أهل الدولة ثم فيمن يتعلق بهم من أهل المصر وهم الأكثر فتعظم لذلك ثروتهم ويكثر غناهم. وتزيد عوائد الترف ومذاهبه وتستحكم لديهم الصنائع في سائر فنونها. وهذه هي الحضارة "(مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٥٠ في أن الحضارة في الأمصار من قبل الدول).

فالدولة وإن كانت تدفع المنتجين عن طريق الضرائب الى زيادة إنتاجهم وتحسينه إلا أنها كذلك بمصروفاتها توجد مستهلكين جددا فيزيد الاستهلاك ويقابله زيادة الإنتاج فيكثر العمران، فالدولة من ناحية تنظم نسب التسخير ومن جهة أخرى تزيد نبض التداول والإنتاج وترفعه مما يؤدي إلى زيادة في العمران. على أنه لكي تفيد الدولة العمران يجب أن لا

يحل ظلم الدولة محل ظلم الفرد. فالهوى في معاملة الناس والتمييز من غير مبرر يؤذي العمران، كذلك يؤذيه إسراف الدولة المتزايد في ضغطها على الأفراد في تطبيق القوانين أو جباية الضرائب وزيادتها، فاعتدال الدولة في مطالبها لا يقل أهمية عن العدل في تطبيقها، ولقد تكلمنا عن علاقة العدل بالعمران ويكفي هنا أن نشير بإيجاز الى ضرورة اعتدال الحكام بالنسبة للرعية. Il est vrai to sans l'impot, cette inpulsion i trouver les économies internes de production, probablement, ne se serait pas manifestte".

U. Ricci, Cours de finances publique. Le caire, 1940. p. 165

وقد عقد ابن خلدون فصلا في أن إرهاف الحد مضر بالملك ومفسد له قال فيه: "ويعود حسن الملكة إلى الرفق فإن الملك إذا كان قاهرا باطشا بالعقوبات منقبا عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم شغلهم الخوف والذل ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فتخلقوا بها وفسدت بصائرهم وأخلاقهم وربما خذلوه.. وأما توابع حسن الملكة فهي النعمة عليهم والمدافعة عنهم، فالمدافعة بها تتم حقيقة الملك. وأما النعمة عليهم والإحسان لهم فمن جملة الرفق بهم والنظر لهم في معاشهم وهي أصل كبير في التحبب إلى الرعية... (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٧٨ و١٧٩ في أن إرهاف الحد مضر بالملك ومفسد له في الأكثر)

وصفوة القول أن ابن خلدون كان يدرك تماما أهمية العامل السياسي والبيئة السياسية بالنسبة للعمران، وكان يهتم بنوع خاص بالعدل بين الرعايا وبضرورة تيسير المطالب لهم ورفع ضروب العسف المالى عنهم.

المبحث الثالث ـ البيئة الطبيعية

تلك الحياة الاقتصادية التي شرح ابن خلدون دقائقها وقوانين حركتها لا بد لها من بيئة طبيعية تنموفيها، وقد ألم هنا أيضا علامتنا بأطراف موضوعه فنراه يبين لنا أهمية اعتدال الجو للعمران، فالافراط في البرد كالإفراط في الحر يعرقلان العمران، فالإفراط في البرد يؤدي إلى الجمود المفرط، وأما الإفراط في الحر فإنه يؤدى إلى الخفة والغفلة عن الادخار للغد.

وقد لاحظ ابن خلدون أن لون البشرة لا دلالة له من حيث القدرة على الإنتاج والحذق بالصنائع أو تفوق جنس على جنس وإنما هو تابع لمزاج الهواء. (يرجع ابن خلدون الفروق بين شعب وآخر إلى اختلاف البيئة وطرق المعيشة بينما نجد دي جوبينو مثلا يرجعها إلى تفوق جنس على آخر. وقد قارن بوتول بين الرأيين مؤيدا رأى ابن خلدون) (بوتول ص ٤٢).

ومن المهم أن نلاحظ أن ليست (List) قد قال بعدم صلاحية المناطق الحارة للصناعة؛ فإن كان يقصد تأثير الجو المضر كان الأولى به أن يعمم القاعدة بالنسبة للمناطق القطبية والقريبة من القطب، على أن

الثروات المعدنية وتهافت الناس على المواد الأولية جعل الإنسان في العصر الحاضر يعمر المناطق الاستوائية وكذلك القريبة من القطبية نظرا لتقدم وسائل التدفئة ووسائل تلطيف الحر.

ويعتبر ابن خلدون بإشارته إلى أثر البيئة الطبيعية على العمران سابقا لمونتسكيو وفيكو وبكل، وقد نال هؤلاء شهرة واسعة بيان أهمية تأثير العناصر المادية بالنسبة الصياغة الطابع القومي والاجتماعي، وقد شرح ابن خلدون بتوسع أثر المناخ والإقليم في أخلاق المجتمع وتكوين الأفراد مبينا مثلا أثر مناخ الجزائر وفاس في طريقة صرف كل من الجزائري والفاسي لإيراده، كذلك شرح أثر البداوة ورمال الصحراء في أخلاق العرب والبربر وطرق معيشتهم؛ مما يجعلنا نؤكد عن ثقة معرفة ابن خلدون بقانون تأثير البيئة في المجتمع.

ومما يزيد في أهمية ذلك أن ابن خلدون قد أفاد من معرفته لهذا القانون في تفسير التاريخ. وسنرى إن شاء الله كيف أن فهم التاريخ يفترض أساسا صحة قانون تأثير البيئة الاجتماعية.

الباب الثالث

المالية العامة

المبحث الأول ـ تنظيم المالية العامة

الفرع الأول ـ أهمية هذه الوظيفة

يقول ابن خلدون في كلامه عن ديوان الأعمال والجبايات: "وهذه الوظيفة جزء عظيم من الملك بل هي ثالثة أركانه لأن الملك لا بد له من الهند والمال والمخاطبة لمن غاب عنه فاحتاج صاحب الملك إلى الأعوان في أمر السيف وأمر القلم وأمر المال فينفرد صاحبها لذلك بجزء من رياسة الملك"

ونظرا لأهمية هذه الوظيفة فقد كانت توكل إلى أصحاب الدولة، ففي دولة الموحدين "كان صاحبها إنما يكون من الموحدين يستقل بالنظر في استخراج الأموال وجمعها وضبطها وتعقب نظر الولاة والعمال فيها ثم تنفيذها على قدرها وفي مواقيتها وكان يعرف بصاحب الأشغال، وأما في دولة الحفصيين فكانت توكل إلى «أهل البيوتات» على أن تلك الوظيفة أصبحت فيما بعد ذات صبغة فنية فهو يقول: "ثم استقل بها أهل الحسبان والكتاب"

وحين تصبح الدولة دكتاتورية تفقد تلك الوظيفة دلالتها السياسية ويفقد صاحبها نفوذه وهذا ما حصل لما استغلظ أمر الحاجب ونفذ أمره في كل شأن من شئون الدولة تعطل هذا الرسم وصار صاحبه مرءوسا للحاجب وأصبح من جملة الجباة وذهبت تلك الرياسة التي كانت له في

الدولة.. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٣٠ و٢٣٢ ديوان الأعمال والجبايات).

وقد يكون حسبان العطاء والخراج "مجموعا لواحد وصاحب هذه الرتبة هو الذي يصحح الحسبانات كلها ويرجع الى ديوانه ونظره معقب بنظر السلطان أو الوزير وخطه معتبر في صحة الحسبان في الخراج والعطاء". أو قد تكون هذه الرتبة متنوعة، فيوجد صاحب العطاء وصاحب المال. وصاحب المال هو "الناظر في ديوان الجباية العامة للدولة، كما توجد في العصر الحاضر وزارة مالية ووزارة خزانة، ويتبع هذه الخطة خطط أخرى كلها راجعة إلى الأموال والحسبان مقصورة النظر على أمور خاصة مثل ناظر الخاصة وهو المباشر لأموال السلطان الخاصة به من أقطاعه أو سهمانه من أموال الخراج وبلاد الجباية مما ليس من أموال المسلمين العامة (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٣٢ ديوان الأعمال والجبايات) وفي كلام ابن خلدون هذا إشارة إلى وضوح التفرقة بين الأموال العامة ومال السلطان الخاص وهي تفرقة لم تعرف في كثير من الممالك الأوروبية إلا منذ قرنين أو ثلاثة.

الفرع الثاني - القانون المالي

يقول ابن خلدون: إن تلك الوظيفة تقتضي القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج وإحصاء العساكر بأسمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف أعطياتهم في إباناتها والرجوع في ذلك إلى

القوانين التي يرتبها قومة تلك الأعمال وقهارمة الدولة وهي كلها مسطورة في كتاب شاهد بتفاصيل ذلك في الدخل والخرج..

ثم يذكر ابن خلدون "وأما ما يتعلق بهذه الوظيفة من الأحكام الشرعية مما يختص بالجيش أوبيت المال في الدخل والخرج، وتمييز النواحي بالصلح والعنوة وفي تقليد هذه الوظيفة لمن يكون، وشروط الناظر فيها والكاتب وقوانين الحسبانات فأمر راجع إلى كتب الأحكام السلطانية وهي مسطورة هنالك وليست من غرض كتابنا وإنما نتكلم فيها من حيث طبيعة الملك الذي نحن بصدد الكلام فيه.. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٣٠ ديوان الأعمال والجبايات)

مما تقدم يتضح وجود قوانين مالية منظمة يرجع إليها صاحب النظر على المالية العامة. وهو ما يدل على درجة كبيرة من الرقي الإداري والمالي.

الفرع الثالث ـ ديوان المالية العامة

شرح ابن خلدون أصل كلمة ديوان وهو ما يرادف اليوم كلمة وزارة أو مصلحة وهي كلمة فارسية نقلها العرب حين أخذوا بأسباب النظام البيروقراطي، وتدل تلك الكلمة على مجموعات القوانين المالية، وكذلك مكان جلوس العمال المباشرين لها. وقد استعمل العرب في البدء اللغة الفارسية واللغة الإغريقية في دواوينهم "وأما ديوان الخراج والجبايات فبقي بعد الإسلام على ما كان عليه من قبل: ديوان العراق بالفارسية وديوان الشام بالرومية وكتاب الدواوين من أهل العهد من الفريقين. ولما جاء عبد

الملك بن مروان واستحال الأمر ملكا وانتقل القوم من غضاضة البداوة إلى رونق الحضارة ومن سذاجة الأمية إلى حذق الكتابة وظهر في العرب ومواليهم مهرة في الكتاب والحسبان أمر عبد الملك سلمان بن سعد والي الأردن لعهده أن ينقل ديوان الشام إلى العربية فأكمله لسنة من يوم ابتدائه ووقف عليه سرحون كاتب عبد الملك فقال لكتاب الروم: اطلبوا العيش في غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم. وأما ديوان العراق فأمر الحجاج كاتبه صالح بن عبد الرحمن أن ينقل الديوان من الفارسية إلى العربية ففعل ورغم لذلك كتاب الفرس وكان عبد الحميد بن يحيى يقول: لله در صالح ما أعظم منته على الكتاب.

ويقول ابن خلدون: "وهذه الوظيفة إنما تحدث في الدول عند تمكن الغلب والاستيلاء والنظر في أعطاف الملك وفنون التمهيد"، "وقد تفرد هذه الوظيفة مناظرا واحدا ينظر في سائر هذه الأعمال، وقد يفرد كل صنف منها كما يفرد في بعض الدول النظر في العساكر وإقطاعاتهم وحسبان أعطياتهم أو غير ذلك على حسب مصطلح الدولة وما قرره أولوها (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٣٠ ديوان الأعمال والجبايات).

المبحث الثاني ـ نفقات الدولة

الفرع الأول ـ ميل نفقات الدولة إلى الازدياد

يرى ابن خلدون أن الدولة تبدأ بجمع ضرائب قليلة العدد ومنخفضة السعر، ذلك أن الدولة حين تبدأ تكون حاجتها إلى الجباية قليلة، ثم تأخذ في التدرج في الحضارة وتكثر حوائجها بما انغمس فيه أفرادها من النعم والترف. فتأخذ نفقاتها في الازدياد وتبعا لها يزيد السلطان في أبواب الضرائب وفي سعرها. ولا ينظر ابن خلدون بعين الرضا إلى ازدياد نهم الدولة بل يراه ضارا بالعمران في النهاية. فهو يقول: "إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم، واذا كثر الاعتمار كثرت تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية"

ويقول: "إن أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين" بيد أن السلطان لا يتبع دائما ذلك الطريق القويم الذي ينصح ابن خلدون باتباعه. فكثيرا ما يلجأ تحت ضغط المطالب المالية المتزايدة الناتجة عن تذوق أنواع جديدة من النعيم والترف إلى زيادة الوظائف والوزائع على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم، ويزيد السلطان في كل وظيفة ووزيعة مقدارا عظما لتكثر له الجباية ويضع المكوس على المبايعات وفي الأبواب، ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والأنفاق بسببه حتى تثقل المغارم على الرعايا وتنهضم وتصير عادة مفروضة لأن تلك الزيادة تدرجت قليلا

قليلا ولم يشعر أحد بمن زادها على التعيين ولا من هو واضعها" على أن الإسراف في زيادة أبواب الضرائب ورفع سعر الموجود منها له حد يجب ألا يتعداه. إذ أنه ينطوي على تضحية الآجل لمنفعة العاجل فهو يذهب أمل (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص **٢٦٥** في الجباية وسبب قلتها وكثرتها) المكلفين في حصولهم على الفائدة المرجوة من إنتاجهم، وهم يقارنون بين نفع إنتاجهم ومغارمه بين ثمرته وما يحصلون عليه منها فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة فتنقص حملة الجباية.

وكثيرا ما يتراكم خطأ الحاكم فقد يحسب أن قلة المتحصل من الجباية يستلزم رفع سعر الضريبة مرة أخرى فيزيد من سعرها بغية جبرها نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الانفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به، ذلك الميل إلى زيادة التكاليف والإسراف فيه والغفلة عن أشراط الاضمحلال الاقتصادي يؤدي إلى أن الجملة لا تزال في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها "(مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص **٢٦٥** في الجباية وسبب قلتها وكثرتها).

إزاء تلك الحالة المشاهدة عموما يرى ابن خلدون أن أقوم سبيل ينتهج هو تقليل مقدار التكاليف على المعتمرين ما أمكن، فبذلك تنبسط النفوس إليه لثقتها بالمنفعة فيه؛ فالقاعدة هي أن الإيرادات تتبع

المصروفات، وأن المصروفات تزداد تبعا للتدرج في الحضارة وأنفاس أفراد الدولة في النعيم والترف.

ويتفق علماء المالية العامة الحديثون في القول بميل مستوى إنفاق الدولة إلى الارتفاع ويحلل كل منهم هذه الظاهرة العامة ويرجعها إلى أسباب يراها، وقد حصر الأستاذ جيز هذه الأسباب وأوردها تحت قسمين: الازدياد الظاهري والازدياد الحقيقي. والذي يهمنا هو ناحية الازدياد الحقيقي إذ عن هذه الظاهرة تكلم ابن خلدون. ويرى علماء المالية أن من أسباب الازدياد الحقيق نمو روح التبصر في الجماعة والروح الحضرية الناتجة من حلول الصناعة الآلية محل الصناعة اليدوية، وقيام الدولة بأعباء متزايدة نتيجة لازدياد الثروة، إذ أن ازدياد الثروة يزيد حاجات الأفراد الخاصة وتبعا لها حاجاته العامة.

والذي يمعن النظر في هذه الأسباب يرى مقدار التطابق بينها وبين رأي ابن خلدون الثاقب، إذ أن مدار تلك الأسباب ترقي الأفراد في مدارج الحضارة وازدياد حاجاتهم وازدياد أعمال الدولة تبعا لذلك، كما نلاحظ قرب الشبه بين رأيه في انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة وبين ما هو مشاهد من حيث انتقال الحضارة من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية.

الفرع الثاني : أثر النفقات العامة على إيرادات الجباية

يقول ابن خلدون بعنوان "في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية": "إن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم ومنه مادة العمران، فإذا احتجز السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية وانقطع ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم بجملة ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج لذلك لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعتمار والمعاملات ونفاق الأسواق وطلب الناس للفوائد والأرباح.

ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج، فإن الدولة كما قلناه هي السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها في الدخل والخرج فإن كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه. وأيضا فالمال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان، منهم إليه ومنه إليهم فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٧١ في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية).

ويمكن الوصول إلى تلك النتيجة عن طريق القياس أو عن طريق التحليل؛ فالأسواق ومنها الدولة بطبيعتها مرتبطة بعضها ببعض والمنتج في إحداها مستهلك في غيرها. والواقع أن تفسير تغير أثمان سلعة ما بتغير العرض والطلب لتلك السلعة على حدة إنما هو محاولة مدرسية لتبسيط

إدراك سير قانون العرض والطلب، وتتأثر أسعار السلع في مختلف الأسواق بعضها ببعض، وهذه نظرية التوازن الاقتصادي العام التي شرحها والراس ثم باريتو.

وكذلك نصل إلى نفس هذه النتيجة إذا ما حللنا نفقات الدولة في الوقت الحاضر الى أجور وفائدة وريع، فإذا ما قلت نفقات الدولة أو كثرت في ناحية ما من هذه النواحي تأثرت مالية الأفراد الممثلة في عناصرها هذه.

ولما كانت الضرائب تنصب على الإيراد القومي، وكان هذا الإيراد القومي ممثلا في الأجور والأرباح والفوائد والريع فان ما يلحق هذه العناصر بتأثير نفقات الدولة يعود فيؤثر على الإيرادات القادمة للدولة.

ضغط نفقات الدولة يعقبه انخفاض إيراداتها من الجباية:

يقول ابن خلدون: "وإذا أفاض السلطان عطاءه وأمواله في أهل دولته انبثت فيهم ورجعت إليه ثم إليهم منه فهي ذاهبة عنهم في الجباية والخراج عائدة عليهم في العطاء، فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة وأصله كله العمران وكثرته.. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص **٣٥٢** في أن الحضارة في الأمصار من قبل الدول).

وقد أوضحنا فيها تقدم أسباب هذه الظاهرة، ويهمنا أن نذكر هنا أن الدولة بضغطها نفقاتها إنما ترمي إلى موازنة الوارد والمنصرف ولكن في عملها هذا ما يفوت عليها بعض غرضها إن لم يكن عاجلا فآجلا، فإن ضغط المصروفات يعقبه في الغالب انخفاض الإيرادات القادمة فتختل الميزانية من جديد وهذه تؤدي إلى انخفاض جديد في الإيرادات وعجز في الميزانية وهكذا.

وفي هذا إشارة سديدة إلى أن ضغط النفقات ليس الطريقة الناجحة التقويم الميزانية وخاصة إذا ما اتبعت تلك الطريقة وحدها ولم تتدخل عوامل اقتصادية مشجعة تعيد إلى السوق ظاهرة الرخاء.

الفرع الثالث : تداول النفقات العامة وفكرة الاحتجان

ماذا يحصل لو أن السلطان احتبس الحماية عنده ولم ينفق منها إلا جزءا يسيرا. يجيب ابن خلدون عن ذلك بقوله: "فإذا احتجن السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية، وقلت نفقاتهم جملة ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص **٢٧١** في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية).

ومما يلاحظ أن ظاهرة احتجان الأموال وحجبها عن التداول قريبة الشبه بما يحصل في العصر الحاضر خاصا بتكوين أموال احتياطية على أن تكوينها يحصل المواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة لا لمجرد التخزين.. وقد

نقل ابن خلدون عن طاهر بن الحسين قوله: "واعلم أن الأموال إذا اكتنزت وادخرت في الخزائن لا تنمو، واذا كانت في صلاح الرعية وإعطاء حقوقهم وكف الأذية عنهم نمت وزكت وصلحت بها العامة، فليكن كنز خزائنك تفريق الأموال في عمارة الاسلام وأهله.. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٩٠، ٢٩١ في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره). ويعتبر بذلك من أنصار تداول الأموال وهوما يتفق مع نظام الحرية الاقتصادية التي ينادي بها.

الفرع الرابع - الإنفاق على الخدمات الاجتماعية

ليست الأغراض العامة التي يصح الانفاق عليها من الأموال العامة قاصرة على أعمال الأمن والدفاع والمشروعات العمرانية، وإنما يلمح ابن خلدون ما على السلطان من واجبات نحو الخدمة الاجتماعية، ولا شك في أن ابن خلدون قد تأثر في ذلك بالمبادئ الإسلامية الخاصة بالإحسان وعمل الخير لا بل إن الإسلام قد رفع تلك الأعمال إلى مصاف الواجبات وجعل للسائل والمحروم «حقا» في أموال الزكاة.

وقد نقل ابن خلدون عن طاهر بن الحسين قوله: "وتعهد ذوي البأساء ويتاماهم وأراملهم، واجعل لهم أرزاقا من بيت المال اقتداء بأمير المؤمنين أعزه الله تعالى في العطف عليهم والصلة لهم ليصلح الله بذلك عيشهم ويرزقك به بركة وزيادة. واجر للأمراء من بيت المال وقدم حملة القرآن منهم والحافظين الأكثر في الجرائد على غيرهم، وانصب لمرضى

المسلمين دورا تأويهم وقواما يرفقون بهم وأطباء يعالجون أسقامهم، واسعفهم بشهواتهم ما لم يؤد ذلك إلى سرف في بيت المال.. "(مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٩٣ في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره).

المبحث الثالث - إيرادات الدولة

الفرع الأول - قواعد الجباية - المساواة والاعتدال

أكد ابن خلدون أهمية المساواة والاعتدال في الضرائب، وقد اقتبس من طاهر بن الحسين قوله:

"وانظر هذا الخراج الذي استقامت عليه الرعية وجعله الله للإسلام عزا ورفعة ولأهله توسعة ومنعة ولعدوه كبتا وغيظا ولأهل الكفر من معاديهم ذلا وصغارا، فوزعه بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم ولا تدفعن شيئا منه عن شريف لشرفه ولا عن غني لغناه ولا عن كاتب لك ولا لأحد من خاصتك ولا حاشيتك » (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٩٢ في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره.) كما نرى ابن خلدون قد نقل عن المسعودي ما يحدثه الإعفاء من غير مبرر للمقربين والحاشية من سوء الأثر في العمران. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٧٢ في أن الظلم مؤذن بخراب العمران).

وأما الاعتدال في الضرائب فهو لا يقل أهمية عن التسوية فيها بين المكلفين، ومن رأيه أن انتقاض الدولة إنما يرجع لدرجة بعيدة لنقل العبء المالي الذي ينوء يحمله المكلفون، والمكلفون هم جلة الشعب من فلاحين وتجار، عن طريق راجعية الضرائب. والضرائب المعتدلة تشجع العمران والرواج الاقتصادي، وينقل ابن خلدون عن طاهر بن الحسين رأيه في أنه لا يصح "الأخذ من المكلفين فوق الاحتمال ولا تكليفهم أمرا فيه شطط" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٩٢ في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره).

ونبحث فيا يلى رأيه في مرونة الضرائب وعلاقتها بعددها وسعرها.

الفرع الثاني - نقص الجباية ووفرتها وأسبابه

في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة:

يعقد ابن خلدون فصلا لبيان أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة. ويرى السبب في ذلك " أن الجباية في أول الدولة تتوزع على أهل القبيل والعصبية بمقدار غنائهم وعصبيتهم ولأن الحاجة إليهم في تمهيد الدولة شديدة. فرئيسهم في ذلك متجاف لهم عما يسمون إليه من الحباية معتاض عن ذلك بما هويروم من الاستبداد عليهم فله عليهم عنة وله إليهم حاجة. فلا يطير في مانه من الحماية إلا الأقل من حاجته. فتجد حاشيته لذلك وأذياله من الوزراء والكتاب مملقين في الغالب وجاههم متقلص لأنه من جاه مخدومهم ونطاقه قد ضاق بمن يزاحمه فيه من أهل

عصبيته. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢١٨ في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة).

تلك حال الجباية في أول الدولة، وقد توزعت بين السلطات الحاكمة وهي تشبه كثيرا حالة الدولة الإقطاعية التي تنازع السلطات المحلية الإقطاعية فيها السلطات المركزية. ولكن تلك الحالة لا تلبث أن تنجلي عن فوز أحد المتنافسين وتركز السلطة في يديه. وفي هذا يقول ابن خلدون: "فإذا استفحلت طبيعة الملك وحصل لصاحب الدولة الاستبداد على قومه قبض أيديهم عن الجبايات، فينفرد صاحب الدولة حينئذ بالجباية أو معظمها ويحتوي على الأموال ويحتجنها للنفقات في مهمات الأحوال فتكثر ثروته وتمتلئ خزائنه ويتسع نطاق جاهه ويعتز على سائر قومه فيعظم حال حاشيته وذويه من وزير وكاتب وحاجب ومولى وشرطي ويتسع جاههم ويقتنون الأموال ويتأثلونها، وهذا هو الحال في وسط الدولة..

ثم يدرك الدولة الهرم وفي هذا يقول ابن خلدون " ثم إذا أخذت الدولة في الهرم بتلاشى العصبية وفناء القبيل الماهدين للدولة احتاج صاحب الأمر حينئذ إلى الأعوان والأنصار لكثرة الخوارج والمنازعين والثوار، وتوهم الانتقاض، فصار خراجه أظهرائه وأعوانه وهم أرباب السيوف وأهل العصبيات، وأنفق خزائنه وحاصله في مهمات الدولة، وقلت مع ذلك الجباية لما قدمناه من كثرة العطاء والإنفاق فيقل الخراج وتشتد حاجة الدولة إلى المال فيتقلص ظل النعمة والترف عن الخواص

والحجاب والكتاب بتقلص الجاه عنهم وضيق نطاقه على صاحب الدولة. (مقدمة ابن خلدون - الفصل الثالث ص ٢٩٩ في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة).

ويستخلص مما تقدم أن القصد الأول لصاحب الدولة في اتفاقه هو تثبيت أركان الدولة بالدفاع عنها في الداخل والخارج. وهذا يكون خاصة في أول الدولة وفي أواخرها. في أول الدولة لأجل إنشائها، وفي أواخرها حين تعصف بها الرياح العاتية. أما في وسط الدولة فينصرف إلى توفير أسباب الرخاء وزيادة نطاقه وتوسيعه. وفي هذا الدور تبلغ ثروة السلطان أقصاها وكذلك ثروة حاشيته.

ويلاحظ ابن خلدون في دور هرم الدولة ظاهرة غريبة من حيث تصرفات السلطان في جباية ضرائبه. تلك الظاهرة هي ما لمسه من ميل صاحب الدولة إلى مصادرة أموال المترفين حين تشتد به الضائقة المالية، رغم التجائه لفرض أنواع من الضرائب مستحدثة وزيادة سعر الموجود منها، وفي هذا يقول: "ثم تشتد حاجة صاحب الدولة إلى المال وتنفق أبناء البطانة والحاشية ما تأثله آباؤهم من الأموال في غير سبيلها من اعانه صاحب الدولة، ويقبلون على غير ما كان عليه آباؤهم وسلفهم من المناصحة. ويرى صاحب الدولة، أنه أحق بتلك الأموال التي اكتسبت في دولة سلفه وبجاههم، فيصطلمها وينتزعها منهم لنفسه شيئا فشيئا وواحدا بعد واحد على نسبة رتبتهم وتنكر الدولة لهم، ويعود وبال ذلك على الدولة بفناء حاشيتها ورجالاتها وأهل الثروة والنعمة من بطانتها، ويتقوض

بذلك كثير من مباني المجد بعد أن يدعمه أهله ويرفعوه. وانظر ما وقع من ذلك لوزراء الدولة العباسية في بني قطبة وبنى برمك وبنى سهل وبني طاهر وأمثالهم، ثم في الدولة الأموية بالأندلس عند انحلالها أيام الطوائف في بني شهيد وبني أبي عبيدة وأمثالهم، وكذا في الدولة التي أدركناها لعهدنا" (المقدمة ص ٢٦٥ الفصل الثالث في الجباية وسبب قلتها وكثرتها).

والواقع أن الدولة حين تعييها الحيل في الحصول على ما تحتاجه من الإيرادات تلجأ إلى حلول شاذة، منها الميل إلى مصادرة الثروات الكبيرة أو ابتلاع الإيرادات الكبيرة وخاصة إذا كانت تنفق في غير وجه نافع للمجتمع بل في اللهو واللعب. وهذا شبيه بما يحصل في بعض الدول في العصر الحاضر مثل التحقيق في مصادر بعض الثروات وعلاقة بعض ذوي النفوذ بالشركات.

والذي يسترعي النظر على الخصوص هو وصف ابن خلدون لتدرج السلطان في الحصول على جبايته فتأتي أولا ضرائب قليلة ثم تثقل تكاليفها وتستحدث أنواع جديدة منها هي أقرب ما تكون إلى الضرائب غير المباشرة، ثم تزاد هذه عددا وسعرا وأخيرا تأتي ضرائب المصادرة. وهو ميل مشاهد في الدول الحديثة تحت ضغط العجز المالي والنظريات الاقتصادية ذات الصبغة الاشتراكية وبسبب الحرب.

وقد لا يخلو من أهمية أن نسجل هنا أن كتابة ابن خلدون تدلنا على أن هذا الميل إلى المصادرة عرف في عهد لم تكن فيه النظريات الاشتراكية

الحديثة قد ظهرت بعد وانتشرت انتشارها اللاحق، ولذلك نلاحظ أن الاشتراكية قد لا تكون السبب في هذا التفكير، ولكنها قد تكون المناسبة والظرف الملائم لنشر وتدعيم تلك الفكرة، العلاقة بين عدد الضرائب وسعرها من ناحية ومرونتها من ناحية أخرى:

لعل المؤلف كان يلمس وهو لا يدري فكرة الحد الأوفق للضريبة وهو أن يبلغ مشروع معين حدا من التوسع لا تأتي زيادة التكاليف فيه بنسبة متكافئة من زيادة الثمرات، فالمكلفون بالضرائب لهم قدرة معلومة على دفعها وتلك القدرة على الدفع لها حد إذا ما تجاوزته الدولة ظهر النقص في حملة الضرائب ويبدأ التهرب المالي الشرعى وغير الشرعي في الظهور.

وإذا استمر الضغط المالي على المكلفين أصيب الإنتاج في صميم كيانه وهذا ما قصده ابن خلدون في قوله: "ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه حتى تثقل المغارم على الرعايا؛ فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتبار جملة فتنقص بحملة الجباية، وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية ويحسبونه جبرا لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتبار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به. وعندما تتجاوز الضرائب هذا الحد تزول عن إيرادات الدولة مرونتها وتحول إلى إيرادات غير مرنة ويأخذ جملة المتحصل في النقص رغم الزيادة في أبواب الضرائب وفي سعرها فهو يقول:

"والجباية مقدارها معلوم ولا تزيد ولا تنقص وإن زادت بما يستحدث من المكوس فيصير مقدارها بعد الزيادة محدودا"

الفرع الثالث : التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة

يشير ابن خلدون إلى هذه التفرقة وإن كان لا يذكر كلمتي مباشرة وغير مباشرة فنراه مثلا يقول: "فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الحباية يضربها على البياعات ويفرض لها قدرا معلوما على الأثمان في الأسواق وعلى أعيان السلع في أموال المدينة (المقدمة ص ٢٩٩ في ضرب المكوس أواخر الدولة) هذه الضرائب التي يستحدثها [٢] السلطان من ضريبة على البياعات وعلى الأثمان في الأسواق إنما هي ضرائب غير مباشرة إذ هي ضرائب على الاستهلاك ب وهي ضرائب مستحدثة إذ يقول عنها: "فيستحدث صاحب الدولة" والذي يغلب على الظن أن الضرائب المفروضة قبل استحداث هذه الضرائب إنما هي من نوع الضرائب المباشرة فلما لم تف بالمطلوب من الجباية استحدث السلطان نوعا آخر من الضرائب هو نوع الضرائب غير المباشرة الى جانب زيادة الموجود من الضرائب المباشرة. وهذا ما ينطبق تماما على إشارته إلى استحداث الضرائب على البياعات وعلى الأثمان في الأسواق.

يقول ابن خلدون: أن الضرائب غير المباشرة هذه يستحدثها السلطان، والواقع أن الضرائب في النظام الإسلامي من نوع الضرائب المباشرة. وهي الزكاة والحرية والخراج. وهذه كلها محددة السعر إما بنص تشريعي أو بالعادة. كما أن الخراج كان يتراوح بين ٢٠..، ٥٠... من

إنتاج الأرض. ومن جهة أخرى كان المتحصل من هذه الضرائب ينفق في أغراض معينة؛ فالزكاة تصرف على الإحسان والجزية والخراج على الحامية والملتزمين والقضاة وعلى شق الترع والطرق. وعلى ذلك يتضح أن الضرائب كانت تحددها وتحدد التصرف في حصيلتها عدة نصوص تشريعية وعادات مرعية، بعكس الحال في المكوس فهذه كانت تستحدث ولم تكن محددة نوعا أو سعرا. يقول ابن خلدون: "إن الصدقات والخراج والجزية هي المغارم الشرعية وهي قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المال قليل وكذا زكاة الحبوب والماشية وكذا الجزية والخراج وجميع المغارم الشرعية وهي حدود لا تتعدى" (الفصل الثالث ص ٢٩٩ في الجباية وسبب قلتها وكثرتها).

الترتيب الزمني بينهما وموضوع كل منهما:

وليست الطرافة فقط في أن علامتنا يلمس تلك التفرقة التي أصبحت تقليدية بعد خمسة قرون من كتابته ولكنه يثير الاعجاب بإشارته إلى الترتيب الزمني في فرض النوعين المذكورين من الضرائب، بل أكثر من ذلك بتعيينه مواضع الطلب على كل منهما. فهو يقول: ثم لا تلبث الدولة أن تأخذ بدين الحضارة في الترف وعوائدها وتجري على نهج الدول السابقة قبلها فيكثر لذلك خرج أهل الدولة ويكثر خرج السلطان خصوصا كثرة بالغة بنفقته في خاصته وكثرة عطائه. ولا تفي بذلك الجباية وتحتاج الدولة إلى الزيادة في الجباية لما تحتاج إليه الحامية من العطاء والسلطان من النفقة فيزيد في مقدار الوظائف والوزائع أولا كما قلناه ثم يزيد الخراج والحاجات

والتدرج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية، ويدرك الدولة الهرم وتضعف عصابتها عن جباية الأموال من الأعمال القاصية، وتكثر العوائد ويكثر بكثرتها أرزاق الجند وعطاؤهم فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية يضربها على البياعات ويفرض لها قدرا معلوما على الأثمان في الأسواق.. (المقدمة ص ٢٦٦ في ضرب المكوث أواخر الدولة".

فالسلطان أقل ما يعمل يزيد الموجود من الضرائب عددا وسعرا ثم يستحدث ضرائب غير مباشرة ويأخذ تدريجا في زيادتها كذلك، على أن الالتجاء إليها واستحداثها إنما يكون بعد عجز الضرائب الموجودة من قبل عن سد النفقات وهذا ما يتفق مع الفكرة الحديثة في أنه في أوقات الأزمات والعجز المالي يلجأ إلى الضرائب غير المباشرة لجبر النقص إذ أنها أوفر حصيلة من الضرائب المباشرة.

In the last few years there has been a pronounced movement (1) towards sales taxation as a major source of state revenue.

The legislation that has been passed has been regarded usually as it temporary measure but sales taxes have been so effective in raising revenue that there is danger their harmful effect may be overlooked ".

E.Hoyt.p.205. Consumption in Our Society.New York. 1938.

الفرع الرابع - راجعية الضرائب

قد يظن كثيرون أن فكرة راجعية الضرائب إنما هي فكرة حديثة جدا، بيد أننا نرى ابن خلدون يلمسها بعبقريته الفذة فيقول: "فإن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار لا سيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها (المقدمة ص ٢٦٧ في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية)

ويقول في موضع آخر: "إن عامة معاش الرعايا من البيع والشراء وإذا كانت الأسواق عطلا منها بطل معاشهم وتنقص جباية السلطان أو تفسد لأن معظمها من أوسط الدولة وما بعدها إنما هو من المكوس على البياعات" (المقدمة ص ٢٧٥ وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران التسلط على أموال الناس).

وبضم هاتين المقدمتين نتبين أن معظم الجباية مستمدة من الفلاحين والتجار، وأن معظم الحباية مرتكزة على المكوس على البياعات وهي من الضرائب غير المباشرة وإذا فمعظم الجباية يتحملها الفلاحون والتجار عن طريق المكوس على البياعات خاصة.

وهذه النتيجة التي وصلنا إليها تتضمن نقطتين مهمتين وهما: (أولا) راجعية الضرائب بصفة عامة. (ثانيا) راجعية الضرائب خاصة في الضرائب غير المباشرة، فالفلاحون والتجار يقومون بالحمل الأكبر من تسديد الجباية ولكن نصيبهم لا يقتصر فقط على ما يدفعونه مباشرة لكنه يتعداه إلى

ماينتقل إليهم من التكاليف عن طريق راجعية الضرائب عامة وغير المباشرة منها خاصة وهو ما يفسر قوله: ولا سيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها ثم قوله: ومعظم الجباية من أوسط الدولة وما بعدها إنما هو من المكوس على البياعات"، بل إن ابن خلدون يقول بالراجعية بأصرح من هذا، وقد بينا عند الكلام عن نظرية القيمة رأيه في أثر المكوس على الأثمان، وهو يقول حرفيا بأن "المكس داخل في قيم المبيعات وأثمانها (المقدمة ص ٣٥٤ الفصل الرابع في أن الحضارة غاية العمران)

المبحث الرابع ـ الدولة سوق منتجة

يذكر ابن خلدون في أكثر من موضع أن الدولة سوق وبالتالي فهي منتجة فهو يقول مثلا: "فإن الدولة هي السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها في الدخل والخرج، فإن كسدت وقل صارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه. (المقدمة ص ٢٧١ الفصل الثالث في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية).

وتلك الفكرة التي وصل إليها ابن خلدون إنما هي من مفاخر علم المالية الحديث إذ يسعى علماء المالية لإثبات أن الدولة حين تمتد يدها إلى ثروات الأفراد لتأخذ منها ضرائبها إنما تأخذ حقها نظير إنتاجها، ويبنون قولهم هذا على أن عوامل الإنتاج خمس: الأرض، ورأس المال، والعمل، والتنظيم الاقتصادي، وأخيرا الدولة.

فالدولة عنصر إنتاج مهم يمكن تقدير قيمته إذا ما افترضنا اختفاءه فماذا يكون تأثير مثل هذا الاختفاء على الاقتصاد القومي. الواقع أن الدولة تنتج كأي عامل إنتاج آخر وحاصل إنتاجها هو الحماية في مختلف أشكالها، والدولة حين تحصل على الضرائب إنما تحصل على مكافأتها عن إنتاجها؛ فالأرض يقابلها الريع، ورأس المال الفائدة، والعمل الأجر، والتنظيم الربح والحماية التي تقوم بها الدولة تقابلها الضرائب التي تجبيها.

وإذا ما حللنا الإيراد القومي نجده ينقسم إلى ريع وفائدة وأجر وربح وضريبة، والضريبة بدورها تتحول إلى مصروفات تنقسم إلى: ريع، وفائدة، وأجر، وربح. فكأنما الإيراد ينقسم الى ريع وريع، فائدة وفائدة، أجر وأجر، ربح وربح؛ وتختفي بذلك الضريبة؛ فالدولة تحمي الأرض والعمل والتنظيم ورأس المال وتحصل منها في مقابل إنتاجها على الضريبة.

وقد بلغ ابن خلدون إلى تلك النتيجة عن طريق القياس لا عن طريق التحليل الذي اتبعه العلماء الحديثون؛ فهو يذكر المقدمة الآتية وهي أن الدولة سوق، ثم هو يذكر في مكان آخر أن التجارة والسوق هما التعبير الأكبر عنها كمنتجة. وبضم هاتين المقدمتين نصل إلى أن الدولة سوق منتجة.

المبحث الخامس : ظاهرة هجرة الأموال هربا من الضغط المالي

عقد ابن خلدون فصلا لبحث تلك المسألة التي قد يظن أنها ظاهرة حديثة أوجدتها سهولة المواصلات وانتشار روح الأمن والثقة، بيد أن تلك الظروف الجديدة من أمن وسهولة مواصلات لم توجد هذه الظاهرة ولكنها سهلتها، ولنتركه يتحدث عنها في زمنه، يقول: ولما يتوقعه أهل الدولة من أمثال هذه المعاطب صار الكثير منهم ينتزعون إلى الفرار عن الرتب والتخلص من ربقة السلطان بما حصل في أيديهم من مال الدولة إلى قطر آخر، ويرون أنه أهنأ لهم وأسلم في إنفاقه وحصول ثمرته وهو من الأغلاط الفاحشة والأوهام المفسدة لأحوالهم ودنياهم، واعلم أن الخلاص من ذلك بعد الحصول فيه عسير ممتنع، فإن صاحب هذا الغرض إذا كان هو الملك نفسه فلا تمكنه الرعية من ذلك طرفة عين ولا أهل العصبية المزاحمون له بل في ظهور ذلك منه هدم لملكه وإتلاف لنفسه بمجاري العادة بذلك، لأن ربقة الملك يعسر الخلاص منها سيما عند استفحال الدولة وضيق نطاقها وما يعرض فيها من البعد عن المجد والخلال والتخلق بالشر.

وأما إذا كان صاحب هذا الغرض من بطانة السلطان وحاشيته وأهل الرتب في دولته فقل أن يخلي بينه وبين ذلك. إما (أولًا) فلما يراه الملوك أن ذويهم وحاشيتهم بل وسائر رعاياهم مماليك لهم مطلعون على ذات صدورهم فلا يسمحون بحل ربقته من الخدمة ضنا بأسرارهم وأحوالهم أن يطلع عليها أحد غيره من خدمته لسواهم. ولقد كان بنو أمية بالأندلس يمنعون أهل دولتهم من السفر لفريضة الحج لما يتوهمونه من وقوعهم بأيدي

بني العباس، فلم يحج سائر أيامهم أحد من أهل دولتهم وما أبيح الحج لأهل الدولة من الأندلس إلا بعد فراغ شأن الأموية ورجوعها إلى الطوائف. وإما (ثانيا) فلأنهم وإن سمحوا بحل ربقته هو فلا يسمحون بالتجافي عن ذلك المال لما يرون أنه جزء من مالهم كما كان ربحه جزءا من دولتهم إذ لم يكتسب إلا بها وفي ظل جاهها، فتحوم نفوسهم على انتزاع ذلك المال والتقامه كما هو جزء من الدولة ينتفعون به.

ثم إذا توهمنا أنه خلص بذلك المال إلى قطر آخر وهو في النادر الأقل؛ فتمتد إليه أعين الملوك بذلك القطر وينتزعونه بالإرهاب والتخويف تعريضا أو بالقهر ظاهرا لما يرون أنه مال الحماية والدول وأنه مستحق للإنفاق في المصالح، وإذا كانت أعينهم تمتد إلى أهل الثروة واليسار المكتسبين من وجوه المعاش فأحرى بها أن تمتد إلى أموال الجباية والدول التي تجد السبيل اليه بالشرع والعادة" (المقدمة ص ٢٧٠ الفصل الثالث في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة).

ثم يضرب ابن خلدون مثل السلطان أبي يحيى زكريا بن أحمد اللحياني تاسع ملوك الحفصيين بإفريقية حين حاول الخروج من عهدة الملك واللحاق بمصر فرارا من طلب صاحب الثغور الغربية لما استجمع لغزو تونس، يقول عن ذلك: "وخلص إلى الإسكندرية بعد أن حمل جميع ما وجده ببيت المال من الصامت والذخيرة، وباع كل ما كان بخزائنه من المتاع والعقار والجوهر حتى الكتب، واحتمل ذلك كله إلى مصر ونزل على الملك الناصر مُحَمَّد بن قلاوون سنة سبع عشرة من المائة الثامنة فأكرم نزله ورفع مجلسه، ولم يزل

يستخلص ذخيرته شيئا فشيئا بالتعريض إلى أن حصل عليها ولم يبق معاش ابن اللحياني إلا في جرايته التي فرضت له إلى أن هلك" (المقدمة الفصل الثالث ص ٢٧١ – في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة).

ويجمل ابن خلدون رأيه في قوله: "فهذا وأمثاله من جملة الوسواس الذي يعتري أهل الدول لما يتوقعونه من ملوكهم من المعاطب وإنما يخلصون إن اتفق لهم الخلاص بأنفسهم وما يتوهمونه من الحاجة فغلط ووهم، والذي حصل لهم من الشهرة بخدمة الدول كاف في وجدان المعاش لهم بالمرايات السلطانية أوبالجاه في انتحال طرق الكسب من التجارة والفلاحة». (المقدمة الفصل الثالث ص ٢٧١ – في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة).

الفرق بين ظاهرة هجرة رأس المال في الماضي والحاضر:

ويلاحظ أن هجرة رأس المال في زمنه مختلفة في تفاصيلها عن الظاهرة الحديثة إذ كانت مرتبطة بهجرة الأشخاص، أما هجرة رأس المال في العصر الحاضر فمنفصلة عن الأشخاص، كذلك نلاحظ أن هذه الظاهرة كانت تحدث فيما مضى بسبب الضغط المالي والخوف من المعاطب، ولكن الظاهرة الحديثة هي أن الأموال تسعى إلى البلد الذي تحصل فيه على أكبر فائدة وهو غيض يبدو أن رؤوس الأموال لم تعرفه في الزمن الماضي.

الباب الرابع

آراء ابن خلدون في السياسة الاقتصادية

الفصل الأول ـ تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وآثاره

المبحث الأول ـ طرق التدخل

تتدخل الدولة في المجال الاقتصادي في صورتين: تتمثل أولاهما في وسائل الدولة التشريعية، وتتمثل الأخرى في نزول الدولة إلى السوق ومباشرتها للتجارة والصناعة والفلاحة مثلها في ذلك مثل عامة الأفراد. وترتبط هاتان الصورتان الظاهرة واحدة ارتباطا وثيقا بمعنى أن التجاء الدولة لإحداهما غالبا ما ينتهي بالالتجاء الأخرى. فقد تلجأ الدولة إلى مباشرة التجارة والصناعة والفلاحة ولكنها لا تلبث أن تنزلق إلى طرق باب التشريع للقضاء على المنافسة القوية، ولإعطاء ميزات تفضيلية لمنتجاتها من إعفاء من الرسوم والضرائب وغير ذلك من الطرق، أو هي تبدأ تدخلها في النطاق التشريعي ولكنها لا تلبث أن تجد أن النصوص التشريعية أصبحت بواسطة التهرب الشرعي وغير الشرعي حبرا على ورق؛ فتنتهي إلى طرق ميدان الإنتاج كأحد المنتجين، وقد تناول ابن خلدون فيما كتبه الكلام عن تلك الظاهرة.

المبحث الثاني : ظاهرة التدخل في العصر الحديث

قبل أن نعرض لآراء ابن خلدون في هذا الموضوع ننقل نبذة عن الأستاذ برشياني يشرح فيها أهميته والطريقة الصحيحة في تناوله. يقول: «من المشاهد عموما ازدياد تدخل الدولة في المسائل الاقتصادية، وهذه

حقيقة ملموسة ذات صبغة عامة، إذ أن كلا من الحكومات الديمقراطية والدكتاتورية شهدت حديثا امتدادا عظيما في وظائف الدولة الاقتصادية. ونتج عن ذلك أن الدولة أصبحت عاملا اقتصاديا لا يمكن تجاهل وجوده أو تأثيره. وكان الاقتصاديون القدماء من المدرسة الحرة يعتبرون تدخل الدولة نوعا من الشذوذ، وكانوا يرجعون سببه إلى تأصل أفكار خاطئة بالنسبة لوظائف الدولة، أو إلى نشاط فئات خاصة كانت تسعى لجعل الدولة تخدم مصالحها الذاتية. وقد اتخذوا قاعدة لهم أنه يجدر بالحكومات ألا تتدخل في المسائل الاقتصادية.

أما موقف الاقتصادي الحديث تجاه تدخل الدولة فيختلف عن ذلك، فهو لا يناقش بطريقة مجردة ماهية الوظائف التي يجدر بالدولة أن تتولاها وفيما إذا كان التدخل عموما يحسن القيام به أولا يحسن. ولكنه يلاحظ فقط ما هو حاصل فعلا وواجبه الأساسي هو أن يتتبع ما يؤدي إليه تدخل الدولة من آثار" (الأستاذ برشياني. محاضراته في الاقتصاد السياسي بكلية الحقوق عن السياسية الاقتصادية سنة ١٩٤٠

وهذا الاتجاه الإيجابي في بحث موضوع التدخل هو نفس الاتجاه الذي توخاه ابن خلدون حين تناول بالبحث تدخل السلطان في السوق وتوليه للتجارة والفلاحة والصناعة، هو لا يجادل فيما إذا كان يحسن بالسلطان التدخل في السوق أو لا يحسن به ذلك، بل يسجل أن السلطان كثيرا ما يلجأ إلى التدخل ولا يعنيه أن يجادل جدلا فقهيا في مدى وظائف الدولة وحدود نشاطها وهل يجب قصر وظيفة الدولة على الدفاع الخارجي

والداخلي أم أنه ينبغي أن تسعى الدولة لتحقيق أغراض الرخاء الاقتصادي إلى جانب تحقيق أغراض الحماية والمدافعة. هذا الجدل الذي أولع به الاقتصاديون في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر لم يظفر باهتمام ابن خلدون فهو ينظر إلى تدخل السلطان باعتباره أمرا واقعا، ثم يبحث نتائجه بدقة ويتتبع آثاره مقارنا المضار الحاصلة منه بالمزايا التي توقعها السلطان. ويخلص من تلك المقارنة إلى رجحان المضار للمزايا، ولذلك لا يحبذ انتهاج مثل هذا السبيل.

من هذا يتبين صواب الطريقة العلمية التي اتبعها ابن خلدون في بحثه، وهو يستحق التقدير ليس فقط لدقة طريقته في البحث وإنما تظهر عبقريته في الحجج التي أوردها والمسائل التي أثارها، فهي بحق تحفة رائعة في الكتابات الاقتصادية وذات قيمة علمية لا تنكر. وسنبحثها بعد أن نتركه يبسط آراءه بنفسه.

المبحث الثالث ـ رأي ابن خلدون في التجارة من السلطان

الفرع الأول ـ نبذة من أقوال ابن خلدون

يقول ابن خلدون تحت عنوان «في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية»: "اعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها عن الوفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلى مزيد المال والجباية، فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم، وتارة بالزيادة في ألقاب المكوس إن كان قد

استحدث من قبل، وتارة بمقايسة العمال والحياة وامتكاك عظامهم لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الحماية لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال. فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد، وهو غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة. فأولا مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع وتيسير أسباب ذلك، فإن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون، ومزاحمة بعضهم بعضا تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب.

وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيرا منهم، فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته، ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد. ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصبا أو بأيسر ثمن، أو لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه. ثم إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلها كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك من أنواع الغلات وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا ينتظرون به حوالة الأسواق ولا نفاق البياعات لما تدعوهم إليه تكاليف الدولة. فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر وفلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون في أثمانها إلا القيم وأزيد فيستوعبون في ذلك أموالهم، وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضا جامدة، ويمكثون عطلا من الإدارة التي فيها كسبهم ومعاشهم. وربما تدعوهم الضرورة إلى شيء من المال

فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن، وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه، ويتعدد ذلك ويتكرر ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملة ويؤدي إلى فساد الجباية.

فإن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار لا سيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها. فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة، وقعد التجار عن التجارة، ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش. وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل. ثم أنه لو كان مفيدا فيذهب له بحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع فإنه من البعيد أن يوجد فيه من المكس ولو كان غيره في تلك الصفقات لكان تكسبها كلها حاصلا من جهة الجباية، ثم فيه التعرض لأهل عمرانه واختلال الدولة بفسادهم ونقصه، فإن الرعايا إذا قعدوا عن تخير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات وكان فيها إتلاف أحوالهم، وكان الفرس لا يملكون عليهم إلا من أهل بيت المملكة، ثم يختارونه من أهل الفضل والدين والأدب والسخاء والشجاعة والكرم، ثم يشترطون عليه مع ذلك العدل، وأن لا يتخذ صنعة فيضر بجيرانه، ولا يتاجر فيحب غلاء الأسعار في البضائع، وأن لا يستخدم العبيد فإنهم لا يشيرون بخير ولا مصلحة. واعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية وإدرارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك. فبذلك تنبسط آمالهم، وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها، فتعظم منها جباية السلطان.

وأما غير ذلك من تجارة أو فلح فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعمارة، وقد ينتهي الحال بهؤلاء المتسلخين للتجارة والفلاحة من الأمراء والمتغلبين في البلدان أنهم يتعرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم، ويفرضون لذلك من الثمن ما يشاءون ويبيعونها في وقتها لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يفرضون من الثمن، وهذه أشد من الأولى وأقرب إلى فساد الرعية واختلال أحوالهم.

وربما يحمل السلطان على ذلك من يداخله من هذه الأصناف أعني التجار والفلاحين لما في صناعته التي نشأ عليها فيحمل السلطان على ذلك ويضرب بسهم لنفسه ليحصل على غرضه من جمع المال سريعا سيما مع ما يحصل له من التجارة بلا مغرم ولا مكس، فإنها أجدر بنمو الأموال وأسرع في تثميره. ولا يفهم ما يدخل على السلطان من الضرر بنقص جبايته؛ فينبغي للسلطان أن يحذر من هؤلاء ويعرض عن سعايتهم المضرة بجبايته وسلطانه (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٦٦ و٢٦٧ في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا).

الفرع الثاني – معارضته للتدخل وحججه في ذلك

مما تقدم نتبين كيف درس ابن خلدون مشكلة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وكيف استخلص رأيه بعدم تحبيذه بانيا إياه على أن المزاحمة الحرة تؤدي إلى أحسن توزيع للسلع إذا كانت قوة شراء المتعاملين في السوق متقاربة. وعلى أن التدخل متى بدأ صعب تحديده أو وقفه، فقد

يبدأ بتولى الدولة للفلاحة أو التجارة كأي فلاح أو تاجر. ثم لا تلبث أن نرى التجاء الدولة إلى فرض سلعها فرضا وتحديد الأسعار الجبري وما يلحق ذلك من فساد الأسواق.

ثم يدعم ابن خلدون النتيجة التي وصل إليها بعقد مقارنة بين ما يمكن أن تكسبه الدولة من أرباح أعمالها التجارية والزراعية وبين ما كانت تكسبه من الحماية لو أن تلك الأعمال قام بها أفراد وفرضت عليها الضرائب لمصلحة الجباية، وندرس الحجج بشيء من التفصيل فيما يلي (يقول أبو الفضل الدمشقي: إن المضايقة التي تحصل للرعايا من تجارة السلطان مثل المضايقة التي تحصل للسلطان من حمل الرعايا للسلاح (ص ٤١ كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة).

(١) المزاحمة الحرة تؤدي إلى أحسن توزيع للسلع:

يقول ابن خلدون: "ومزاحمة بعضهم بعضا تنتهي إلى غاية موجودة أو تقرب ويقول الأستاذ برشياني: «إذا ترك الأفراد أحرارا فإنهم يصلون بواسطة التداول بينهم إلى غاية موجودهم (مع ملاحظة تناسب ذلك مع أحجام إيراداتهم) ويحتاج هذا الرأي إلى تبيين يتكفل به التحليل الاقتصادي" (الأستاذ برشياني، محاضراته في الاقتصاد السياسي بكلية الحقوق عن السياسة الاقتصادية سنة ١٩٤٠)

والتحليل الاقتصادي المشار إليه يعتمد على مقارنة المنفعة الحدية للنقود، فالأفراد يقارنون بين المنفعة الحدية للسلع والمنفعة الحدية لما يقدمونه في مقابل تلك السلع وهو النقود غالبا.

وعند حالة التوازن يكون حاصل قسمة المنفعة الحدية للسلعة على المنفعة الحدية للنقود مساويا للثمن؛ فالأثمان هي مقياس المنفعة الناتجة عن مختلف السلع، وينفق الفرد نقوده بحيث أن الوحدة الحدية منها المنفقة على السلع المختلفة تعطي نفس المنفعة، وهذه المنفعة الحاصلة من إنفاق الوحدة الحدية من النقود هي المنفعة العظمى التي كان يمكن الحصول عليها. والذي يهمنا من هذا البحث هوأن السوق هي التي تقوم بتلك العملية الخاصة بمقارنة المنافع الحذية للسلع والنقود وتترجم عن ذلك بلغة الأثمان.

وعندما نقول السوق نقصد السوق التي تسودها المنافسة الحرة؛ فالسوق الحرة تؤدي خدمة كبرى للأفراد إذ ترشدهم إلى الطريق الذي يحصلون بسلوكه على أعظم النفع من إنفاقهم، وهي تؤدي إلى توزيع السلع بحيث يحصل الأفراد كما يقول ابن خلدون على غاية موجودهم أو تقرب، وما بين التحليل الاقتصادي ذلك.

ونحن إذ نلمس في كتابة ابن خلدون إدراكه لمهمة المزاحمة الحرة، نلاحظ أنه لا يبدو فيها ما يدل على استعانته بالنظرية الحدية وهي التي

سهلت إدراك القواعد التي يتبعها الفرد في إنفاقه لنقوده وقواعد التفضيل التي يخضع لها اختياره.

والواقع أن هناك كثيرا من الحقائق كان اكتشافها مثارا لاكتشاف حقائق جديدة أخرى، وكثيرا من النظريات كان تقريرها أساسا لتقدم جديد وتسلسل نظريات أخرى منها. فالنظرية الحدية مثلا كانت خير عون لتفسير مسائل المنفعة الاقتصادية، ولكنا نلحظ أن ابن خلدون استطاع بغير تلك النظرية أن ينفذ بذهنه الممتاز إلى الحقيقة التي ساعدت تلك النظرية على جلائها وتوضيحها، تلك الحقيقة التي يدل إدراكه لها على صدق نظره ودقة بحثه في المسائل الاقتصادية.

(٢) رأيه في أثر قوة الشراء على توزيع السلع :

قد يظن أن ابن خلدون وقد تناول مسألة المزاحمة الحرة هنا بإيجاز كلي لم يتطرق إلى دقائقه. خاصة وأنه لا يبدو أنه استعان في بحثه بالنظرية الحدية التي ساعدت على جلاء كثير من تفاصيله. بيد أن من يظن ذلك لا بد أن يدهش من بلوغ ابن خلدون إلى نقط علمية من أدق ما تناوله البحث في هذه الناحية.

والواقع أن من دواعي الفخر أن نلمس في كتابات ابن خلدون حقيقة اقتصادية كان إدراكها من دواعي تيه الاقتصاديين الحديثين على من تقدمهم من الاقتصاديين القدماء وكانت أساسا لتقويم جزء كبير من الأفكار الاقتصادية وتعديل اتجاهها.

سبق أن رأينا أن الفرد يسعى في نظام المنافسة الحرة إلى ترتيب إنفاقه بحيث يحصل منه على أكبر منفعة ممكنة له، على أنه يلاحظ أن المنفعة القصوى المشار اليها إنما هي التي يمكن أن توجد مع مراعاة الأحوال القائمة من حيث توزيع الإيراد والثروة. فإذا كان لفرد ما مثلا (ا) إيراد قدره ١٠٠٠ جنيها في السنة، وكان لفرد آخر (ب) إيراد قدره ١٠٠ جنيها فإن كلا منهما يسعى للحصول على أكبر منفعة من إيراده. ولكن ليس معنى هذا أن المنفعة الكلية الناتجة من ضم المنفعتين الفرديتين لا تكون أكبر إذا ما خفض إيراد (ا) إلى ٩٠٠ جنيها ورفع إيراد (ب) إلى ٢٠٠ جنيها، والسبب في ذلك أن المنفعة الحدية للنقود ليست واحدة عند كل الأفراد. فكلما زادت كمية النقود قلت منفعتها الحدية، وكلما قلت كميتها زادت منفعتها الحدية، وكلما كانت قوة الشراء متعادلة تحقق الغرض من المزاحمة وأدت السوق بواسطة عملية الأثمان إلى أحسن توزيع السلع.

وهذه الحقيقة ذات النتائج العظمى نراها موضحة بأجلى بيان منذ ستمائة عام في كتاب ابن خلدون؛ فهو يقول: إنه ينتج عن مزاولة السلطان للتجارة والفلاحة "مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع. فإن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون، ومزاحمة بعضهم بعضا تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب. وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيرا منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٦٧ في أن التجارة من السلطان الخ)

ولنبين ذلك بمثل حسابى:

أولا) نفرض أن المنفعة الحدية لسلعة ما بالنسبة إلى (أ) و(ب) هي بصرف النظر عن المؤثرات الأخرى ٣٠ أما (أ) فصاحب إيراد يقدر بمبلغ ١٠٠٠ جنيها، وأما (ب) فإيراده لا يتجاوز ١٠٠ جنيها. ومنفعة النقود الحدية بالنسبة إلى (أ) هي ٣ وبالنسبة إلى (ب) ١٠، ولنفرض أن المنافسة على ابتياع السلعة كانت قاصرة على (أ) و(ب). فما هي الأثمان التي يقبل أن يشتري بها كل من (أ) و(ب) السلعة المشار إليها.. يدفع (أ) ١٠ أما (ب) فلا يدفع أكثر من ٢ فينتج عن ذلك أن (أ) يشبع رغبته من السلعة. أما (ب) فلا يحصل إلا على خمس الكمية التي تشبع رغباته من تلك السلعة.

ثانيا: نفرض أن إيراد (أ) أصبح ٢٠٠، وإيراد (ب) أصبح ٤٠٠، وأصبحت المنفعة الحذية بالنسبة إلى (أ)، وبالنسبة إلى (ب) ١٠

ففي هذه الحالة يدفع (١) ٥ ويدفع (ب) ٣ أي أن (أ) يستطيع أن يشبع كل رغباته من الساعة أما (ب) فيستطيع أن يحصل على ما يريد بعد أن كان يحصل على ما يريد فقط وسبب ذلك هو أن قوة شراء كل من (أ)، (ب) أصبحت متقاربة فاستطاع كل منهما أن يحصل على ما يريد أوما يقرب. فكلما كانت قوة الشراء متعادلة تحقق الغرض من المزاحمة، وأدت السوق بواسطة عملية الأثمان إلى أحسن توزيع للسلع.

يقول الأستاذ برشياني: «إن الأسواق لا تظهر المنفعة الحقيقية للسلع، وهو ما كان يتحقق في مجتمع لا يكون فيه الإيراد والثروة موزعين هذا التوزيع غير المتناسب، ونحن نرى سلعا ما تتطلب أثمانا باهظة ليس فقط لوجودها بكميات صغيرة، ولكن لكونها موضع طلب الطبقات الغنية الملح. بينما شاهد السلع التي تشتريها الطبقات الفقيرة تباع بأثمان رخيصة مع أن الطلب عليها قد يكون شديدا"

«فكلما زاد عدم المساواة في توزيع الثروة والإيراد زادت الفروق في الأسعار، ويؤيد هذا ما لوحظ أخيرا من أن أسعار أدوات الترف تنخفض في أزمنة الأزمات الشديدة حين تتدهور الحالة المالية للطبقات الغنية بينما هي ترتفع عند ظهور طبقة جديدة من الأغنياء فجأة. لذلك نرى أن نظام الأثمان متصل اتصالا وثيقا بالطريقة التي يوزع بها الإيراد. ونحن إذ نوضع عدم التطابق بين المنفعة الحدية والثمن إنما تشير الى أحد مثالب النظام الاقتصادي الحاضر الأكثر ظهورا، وهو ذو نتائج بعيدة المدى عظيمة الأهمية. إذ أن المنظم لا يسير وراء اعتبارات المنفعة الحدية بالنسبة للمشترين إنما ينظر إلى اعتبارات الثمن، ونتيجة ذلك تعرض الإنتاج لأن يوجه لا وفق احتياجات المجتمع الماسة ولكن وفق القوة الشرائية للمشترين." (الأستاذ برشياني – محاضرات في الاقتصاد السياسي بكلية الحقوق سنة ١٩٤.

ولقد أوردنا ما تقدم لنبين أهمية فكرة القوة الشرائية في الكيان الاقتصادي، وهو ما كان العلامة ابن خلدون أسبق المفكرين في الوصول

إليه، والواقع أن فكرته سديدة وقوية للغاية وصالحة لنقض أقوال دعاة التدخل، ففي عالم تتقارب فيه الثروات يؤدي تدخل الدولة بائعة أو مشترية إلى تفويت غرض حسن التوزيع الذي يطلب من السوق. بيد أننا نلاحظ أن تلك الحجة التي أوردها لعدم التدخل قد تكون تكئة يستند عليها الاقتصاديون الحديثون لدعم مبدأ التدخل، ولكن الظروف ليست واحدة في زمنه وفي الزمن الحاضر؛ فهو يضع فكرة تقارب الثروات في عهده مقدمة ثابتة، وهي مقدمة لم تعد صحيحة في العصر الحاضر، ولما كان تفاوت الثروات يحدث شذوذا في سير الحياة الاقتصادية فهلا تقع على الدولة أعباء إصلاحه، وبذلك تجد الدولة بابا واسعا للتدخل؟

(٣) التدخل طريق يسهل الانزلاق فيه :

يرى ابن خلدون أن التدخل يؤدي إلى تدخل آخر؛ فالسلطان يبدأ تجارته أو فلاحته وهو عازم على أن يحصل على الريع الذي تنتجه تلك الأعمال كأي زارع أو تاجر آخر متخذا شعارا له "أن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٦٧، ولكنه لا يلبث أن يظهر شعوره الكامن بأنه ليس كأي زارع أو تاجر آخر، وأن السلطة العليا مركزة في يديه فماذا عليه لوحول نفوذه هذا إلى قيم اقتصادية بأن استعمله للضغط على السوق الحرة أو تكييفها وفق هواه؛ فيتجه إلى تحديد الأسعار في السوق وفرض سلعه بأثمان إجبارية على المشترين؛ فهو يدخل مضمار التجارة والفلاحة على أن يخضع للسوق ويفيد مما تنتجه من مكاسب ولكنه لا يلبث أن يتحكم في السوق ليحصل

منها على ما يشتهي من مكاسب بأسهل طريق، وهو يصف تلك الحالة بقوله: "ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصبا أو بأيسر ثمن أولا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه، ثم إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلها كله من زرع أوحرير أو عسل أو سكر أو غير..

ذلك وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا ينتظرون به حوالة الأسواق ولا نفاق البياعات لما تدعوهم إليه تكاليف الدولة فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون في أثمانها إلا القيم وأزيد فيستوعبون في ذلك ناض أموالهم وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضا جامدة ويمكثون عطلا من الإدارة التي فيها كسبهم ومعاشهم"

ويرى ابن خلدون أن مضار تلك الحالة لا تقف عند هذا الحد فحسب بل تعداه إلى المشترين المفروضة عليهم السلع. "ربما تدعوهم الضرورة إلى شيء من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن، وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه، ويتعدد ذلك ويتكرر ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملة ويؤدي إلى فساد الجباية" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص٢٦٧ و٢٦٨ في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا)

إن فكرة أن التدخل إذا ما بدأ لا يعرف حدا يقف عنده من أقوى الحجج التي استعملها مقاومو التدخل في رده على دعاته، إذ الحياة الاقتصادية متساندة مترابطة تصل إلى حالة توازن خلال مد وجزر مستمرين، وأي تدخل إنما هو عامل جديد طارئ يؤثر على عناصر اقتصادية أخرى تأثيرا قد لا يكون مطلوبا فيتطلب تدخلا جديدا، وهذا يؤدي إلى رد فعل تنجم عنه حالة تستدعي التدخل من جديد وهكذا. أما شرط نجاح التدخل الجزئي فهو أن كل شيء آخر يستمر على حالته ساكنا وهو لا يتوفر إلا نظريا، فالتدخل المفروض على السوق فرضا لا يتفق وطبيعة الأمور الاقتصادية وهو سلسلة لا آخر لها؛ لذلك ينصح ابن خلدون باجتنابه.

(٤) أثر تدخل الدولة على الجباية: مقارنة بين الربح والجباية

يقول ابن خلدون: "وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة للجباية أقل من القليل، ثم إنه ولو كان مفيدا فيذهب له بحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع فإنه من البعيد أن يوجد فيه المكس ولو كان غيره في تلك الصفقات لكان تكسبها كلها حاصلا من جهة الجباية. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٦٨ في أن التجارة من السلطان الخ) وهذه حجة طريفة يضيفها لحججه الأخرى ليقاوم تدخل السلطان في السوق. وهو يسلم بأن التجارة أو الفلاحة قد تأتي للسلطان بالربح، ولكنه يفضل على

هذا الربح المحتمل ما كان يحصل عليه السلطان بواسطة الحباية إذا ما تولى تلك الأعمال الزراعية أو التجارية أفراد عاديون من الرعايا.

وهو صائب الرأي في تفضيله الجباية على الأرباح التجارية والصناعية التي قد تحصل الدولة عليها، وهذه نقطة مهمة نرى بحثها بإمعان؛ فالضرائب التي تفرض على الأعمال المنتجة تميل إلى أن تندمج في تكاليف المشروع؛ فالمنظم يدفع الفائدة للرأسماليين والأجور للعمال والريع لصاحب الأرض مثلا والإيجارات وأثمان المواد المستهلكة. وهذه الطوائف المختلفة التي تحصل على نفع من المشروع تدفع الضرائب للحكومة، وما يتبقى للنظم بعد دفع التكاليف المختلفة يصبح ربحا له يدفع عنه الضريبة كذلك، فالضريبة في حالة تولي الفرد العادي للتجارة والفلاحة تزيد في موارد الدولة.

أما في حالة اضطلاع الدولة بأعباء المشروع فلا تدفع ضرائب وتكتفي بالحصول على الربح. والربح ليس في درجة ثبات الضرائب إذ اتجاه الربح الى النقص تحت تأثير المزاحمة الحرة، أما إيراد الجباية فيميل الى الثبات إن لم يكن إلى التوسع.

(٥) أعمال الدولة ينقصها الدافع الذاتي عند القائمين بها:

هناك فكرة أخرى في كتابات ابن خلدون قد يكون لها أثر غير مباشر فيما كتبه في مزاولة الدولة للتجارة والفلاحة، تلك هي فكرته عن الدافع الذاتي وأثره في الإنتاج؛ فقد ذكر في موضع آخر من كتابه أن الأجير لا

يمكن أن يكون له نفس استعداد صاحب العمل للإنتاج. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٦٤ في أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعي) والدولة هنا تنتج بواسطة أجراء؛ فلا غرو إن كان إنتاج الدولة لا يجاري إنتاج الأفراد، ولا معنى إذا لقيام الدولة بأعمال يحسن الأفراد القيام بها ولا تحسنها. بل على الدولة أن تدعها للأفراد وتكتفي بنصيبها من الضرائب التي تفرضها.

الفرع الثالث : أثر حاجة الدولة إلى المال في مباشرتها للتجارة والصناعة والفلاحة

ربط ابن خلدون تدخل الدولة في المجال الاقتصادي بحاجتها إلى توسيع مواردها المواجهة النفقات المتزايدة، وتلك الحقيقة ما زالت مشاهدة في العصر الحالي بل هي آخذة في الازدياد، فالدول الحديثة كثيرا ما تلجأ إلى إنشاء المصانع أو اكتساب الأسهم والسندات أو امتلاك وإدارة الأملاك الزراعية لتضمن لها موردا ماليا آخر يساهم في سداد نفقاتها.

بيد أن الدولة لا تزاول الأعمال الصناعية والزراعية في العصر الحاضر لمجرد أغراض مالية بل كثيرا ما تتخذها وسيلة لتحقيق أغراض اجتماعية أو تعميرية؛ فمثلا تزاول الدولة أعمالا لم يزاولها الأفراد، أو يزاولها الأفراد ولكن بشكل ناقص، وكثيرا ما تقوم بهذه الأعمال من غير أن تسعى إلى ربح.

على أنه يبقى صحيحا أن الدافع الأكبر لتدخل الدولة منتجة في ميدان التجارة والفلاحة والصناعة إنما هو دافع مالي، وظاهرة التدخل بصفة عامة في المجال الاقتصادي تزداد في أزمنة الأزمات المالية. أما في أزمنة الرخاء فيقل التدخل وقد تكون من العوامل المؤثرة في ازدياد ظاهرة التدخل في العصر الحديث ميل ميزانيات الدول إلى العجز المالي، فتسعى الدولة بمختلف الطرق سواء بالتدخل بالوسائل التشريعية أو بالتدخل كمنتجة في السوق إلى إعادة التوازن إلى ميزانيتها المختلة.

المبحث الرابع ـ أثر الدولة في إنهاض الصنائع

بينّا فيها تقدم رأي ابن خلدون في تدخل الدولة في المجال الاقتصادي أو على الأصل في اتصافها بالصفة التجارية والصناعية، ولكن ما قدمناه ليس معناه أن ابن خلدون ينكر أثر الدولة في الإنتاج الاقتصادي ويطلب إخراجها من المجال الاقتصادي.

والدولة شديدة الارتباط بالعمران، والحضارة إنما هي من قبل الدول، والعمران من غير الدولة لا يتصور، والدولة هي «السوق الكبرى» أم الأسواق كلها، بل أن ابن خلدون ينسب تقدم الصناعة إلى الدولة فهو يقول: "إن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها وما لم تطلبه الدولة وإنما يطلبه غيرها من أهل المهر فليس على نسبتها لأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء والقليل والكثير فيها على نسبة واحدة فما نفق منها كان أكثريا ضرورة

(المقدمة – الفصل الخامس ص ٣٨٢ في أن الصنائع إنما تست جاد وتكثر إذا كثر طالبها)

من ذلك يتضح أن ابن خلدون ليس من غلاة الحرية الاقتصادية، ولم يذهب مثل بعض الاقتصاديين إلى قصر مهمة الدولة على حفظ الأمن إنما طالب بعدم صبغ الدولة بالصبغة التجارية بغية الربح فالدولة يجب أن يكون غرضها الأول رعاية الصالح العام لا الجري وراء المكاسب.

الفصل الثاني : ابن خلدون مؤسس المذهب الاقتصادي الحر

المبحث الأول ـ ابن خلدون مؤسس مذهب اقتصادي

أما وقد شرحنا آراء ابن خلدون عن السوق الحر ونظام الأثمان والاحتكار وتدخل الدولة والجباية والعوامل المعنوية في الإنتاج فقد نستطيع أن ننسب آراءه في السياسة الاقتصادية إلى مذهب معين، على أن نسبة ابن خلدون إلى مدرسة معينة ليس تعبيرا دقيقا عن حقيقة الواقع وهو أن ابن خلدون لم يتبع مدرسة فينسب إليها وإنما كان مؤسسا ومبتكرا لآرائه. فهو أصل وليس تبعا لمذهب اقتصادي معين، ولا نعتمد في قولنا هذا على سبقه غيره في الزمان، وإنما على ارتفاع مستوى آرائه بحيث لا تدانيها آراء أخرى قبل المدرسة الاقتصادية التقليدية، ولتوضيح ذلك نقارنه في إيجاز بغيره من الاقتصاديين من الإغريق حتى آدم سميث.

فالفكر الاقتصادي عند الإغريق كان قاصرا على بعض أبحاث بدائية أقرب إلى معلومات متفرقة منها إلى دراسة لنظام اقتصادي. وقد اعتبر أرسطو المعلم الأول الغزو والسلب والنهب ووضع اليد وسيلة طبيعية للمعاش، واعتبر التجارة بغية الربح وسيلة مبتذلة للمعاش، وأظهر احتقاره للعمل.

وما يقال عن الإغريق يصدق بدرجة أكبر على الرومان؛ فنرى الأستاذ رامبو يقول: «إن الرومان لم يتركوا لنا أي نظام للاقتصاد السياسي" (كتابه عن تاريخ النظريات الاقتصادية ص ٢٣

أما في القرون الوسطى فقد كانت الظواهر الاقتصادية تبحث بصفة تبعية المسائل الأخلاقية والتشريعية، ونرى الباحثين يهتمون بمسائل الفائدة ومشروعيتها والثمن العادل وتحديده الخ، مراعين في ذلك قواعد الكنيسة؛ فنحن إذا أمام أبحاث أخلاقية أو تشريعية لا يبدو منها البحث العلمي للظواهر الاقتصادية. وإنما هي مجموعة توجيهات أخلاقية لا يصح أن يطلق عليها كلمة علم الاقتصاد. يقول بوتول: «إن ابن خلدون يختلف تماما عن كتاب القرون الوسطى في تلك الناحية إذ أن ابن خلدون لا يبحث الظواهر الاقتصادية من وجهة التشريع أو الأخلاق». بوتول ص ٣٣ فهو يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة علمية باعتبارها نتائج أو مقدمات في نظام كلي يحكمه قانون السببية، وهو يحيل تلك الظواهر لأنه يريد أن يصل إلى كنه نظام العمران ومعرفة ضوابطه وقوانينه.

ويرى برانتس في كتابه من النظريات الاقتصادية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر أن الغرض الأول للكتاب كان تعليم أخلاق المعاملات وتحديدها بحيث تتفق مع فكرة المسيحية عن العدالة والإحسان ومع الظروف القائمة وقتئذ؛ فهي مبادئ الأخلاق المعاملات وليست نظاما أو علما اقتصاديا" وإذا وصلنا إلى التجاريين وجدنا محاولات جدية لتحليل الظواهر الاقتصادية والرسم سياسة اقتصادية ولكنها محاولات بدائية.

ويتفوق ابن خلدون عليهم من حيث سعة أفق البحث وتنوعه ثم من حيث الدقة والاتزان في الحكم. وهو إن أطنب في صفة الثبات النقدي المتوفرة في الذهب والفضة إلا أنه كذلك عرف أن ثروة الشعوب ليست في مجرد تخزين الذهب والفضة فهما معدنان يوفرهما العمران وتحكم تداولها قوانين اقتصادية معروفة، وإنما ثروة الشعوب في تنماء انتاجها وإتقانه.

وكذلك يتفوق ابن خلدون على الفيزيوكرات؛ فرأيهم في السياسة الاقتصادية قاصر على جانب واحد؛ فالفلاحة في نظرهم هي وجه المعاش الطبيعي الوحيد، بينما هي في رأي ابن خلدون أحد أوجه المعاش الطبيعي. وليست طبقات الصناع وأصحاب المهن طبقات عقيمة. وعلى عكس آراء الفيزيوكرات يرى ابن خلدون أن الفلاحة بدائية تحتل المكان الأول في مجتمع غير متحضر، أما في المجتمع المتحضر فقد قرن ابن خلدون تقدم العمران بإتقان الصنائع ونمائها ورواج الأسواق واتساعها.

وقد بلغ من إعجاب كلوزيو بابن خلدون أن قال مقارنا إياه بمكيافللي: «إذا كان رجل فلورنسا الكبير قد علمنا كيف يساس الناس فإن طريقته في ذلك إنما هي طريقة الدبلوماسي والسياسي الحاذق، بينما نرى أن العالم التونسي قد نفذ إلى الظواهر الاجتماعية ناظرا إليها نظرة الاقتصادي والفيلسوف المتعمق فسمح له ذلك بأن يعالج موضوعه بسعة أفق وروح نقد لم يعهد لها نظير في زمنه." S. Colosio - Revue du Monde Musulman. XXVI, 1914. P.319

ومن رأينا أن المقارنة الجدية الأولى في السياسة الاقتصادية هي التي يمكن أن تعقد بين ابن خلدون وآدم سميث، وهناك أوجه شبه كثيرة بينهما؛ فقد كان كل منهما رحالة كثير التنقل، ودرس كل منهما في الجامعات؛ فقد درس ابن خلدون في القاهرة ودرس آدم سميث في جلاسجو، ودرس آدم سميث المنطق كما ألف ابن خلدون كتابا في المنطق. وتناول كل منهما موضوعات مشتركة مثل الدفاع وإنشاء المدن وتقسيم العمل وأدوار العمران من حيث البداوة والحضارة، ونصح كل منهما بوجوب اعتدال الأعباء المالية على الشعب، ودافع كل منهما عن الحرية الاقتصادية والسياسية. وقد نظر كل منهما إلى الظواهر الاقتصادية بوصفها ظواهر تحكمها قوانين تسود بينها رابطة السببية وتحكمها ضوابط "في تزاحمها وتواليها"، فإن تكن تلك النظرة العدية سبب تلقيب آدم سميث "أبو الاقتصاد السياسي" فإن ابن خلدون أولى بها وقد سبقه إليها بعدة قرون. ومما يزيد في قيمة آراء ابن خلدون أنه سبق الثورة الصناعية بقرون بينما شاهد آدم سميث أوائلها، فلم تكن آراء ابن خلدون وليدة ظروف لازمته ولم تتح لغيره وإنما كانت ثمرة للتفكير الناضج والعبقرية المبتكرة.

المبحث الثاني : ابن خلدون مؤسس المذهب الاقتصادي الحر

نظرا لاتساع أفق آراء ابن خلدون فإنه لا يسهل تحديد صبغة خاصة لها، إنما الذي يميز ابن خلدون على الأخص هو دفاعه عن الحرية والنظم الحرة؛ فقد دافع في مقدمته عن الحرية في أشكالها المختافة. دافع عن الحرية السياسية فجد عن الاستطالة في البداوة وأبدى أسفه لأن تقدم

المدنية والحضارة يلازمه تراجع الحرية من عمى الاستطالة إلى ذل الاستكانة. ودافع عن حرية العمل وقاوم نظم العمل الإجبارية والسخرة. وطالب بتخفيف الضغط المالي. وأظهر ما في السوق الحرة من إبلاغ المتعاملين لأقصى المنفعة. وندد بتدخل السلطان وتحديد الأسعار وفرض السلع، وهاجم الاحتكار هجوما شديدا. وبين ما في زيادة السكان من خير فلا معنى التدخل الدولة إنما تأتي القيود بصفة آلية نتيجة لسياق التاريخ. وبالإجمال كان ابن خلدون بطل السوق الحرة وحرية العمل والحرية السياسية والاعتدال المالي وفي كلمة واحدة: الحرية.

على أن ابن خلدون لم يغفل دلالة الدولة من الناحية الاقتصادية كما فعل بعض أنصار المذهب الحر مثل باستيا، وكما نسب مولر ذلك الى آدم سميث. فللدولة أثر كبير في التطور الاقتصادي وإدخال الصناعات وإنشاء المدن، وهي "أم الأسواق كلها" كما يقول ابن خلدون.

المبحث الثالث ـ هل هو اشتراكي ؟

إذا نظرنا إلى آراء ابن خلدون عن أهمية العمل وقانون الأجور الحديدي والجاه وأثره المالي وآرائه عن الوكلاء والخدمة، وعن مساوئ الترف لوجدنا فيها تقاربا مع آراء الاشتراكيين. إلا أن ابن خلدون يهتم بالدافع الشخصي والملكية الفردية وحرية التعامل ويرفض تدخل الدولة في الأعمال التجارية فليس إذا من دعاة الاشتراكية، خاصة وأن الاشتراكية مبنية على أساس حرب الطبقات فهى نتيجة للثورة الصناعية وما أعقبها من استقلال عوامل الإنتاج وتكوين طبقات العمال والرأسماليين والمنظمين.

الباب الخامس

تفسير ابن خلدون للتاريخ تفسيرا اقتصاديا

المبحث الأول ـ مدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا

في الفصول المتقدمة عرضنا آراء ابن خلدون الاقتصادية، والاقتصادية الاجتماعية، ورأيناه يعالج موضوعه علاجا علميا مبتكرا. وقارنا في كثير من الأحيان بين استنتاجاته وبين ما وصل إليه البحث العلمي الاقتصادي الحاضر، وشهدنا مبلغ تفوقه في ميدان النظريات الاقتصادية، والاقتصاد الاجتماعي. بيد أن ابن خلدون لم يقتصر على دراسة الجزئيات إنما أراد أن يسلك الجزئيات في عقد منتظم، وأن يستخلص منها كلية كبرى تدل على اتجاهات حياة المجتمع واتجاهات التاريخ مادام التاريخ سجلا لتطور المجتمع كما يقرر ذلك؛ فهناك إذا بجانب نظرياته الاقتصادية والاجتماعية التفصيلية نظرة كلية خاصة بفهم التاريخ وتعيين اتجاهاته وبيان العوامل المؤثرة فيه، وهو في نظرته هذه يعتبر بحق المؤسس الأول لمدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا كما سنرى إن شاء الله.

على أن مدرسة التفسير الاقتصادي للتاريخ لم يستقل أحد الكتاب ببيان مداها؛ فالكتاب يتنازعون فيها ما بين معتدل ومتطرف، ويهمنا أن نستخلص صيغة مقبولة تمثل بحق لب الفكرة السائدة فيها لنستطيع مقارنة آراء ابن خلدون بها وبسطها على ضوء منها.

نظرية التفسير الاقتصادي للتاريخ:

إن لب الآراء السائدة في المدرسة الاقتصادية في تفسير التاريخ يشتمل على عناصر ثلاثة: الأول وجود قوانين التاريخ، الثاني خضوع المجتمع لقانون التشبه بالوسط (Social environment)، والثالث تفوق العامل الاقتصادي بين العوامل التي يتضمنها الوسط في توجيه المجتمع.

أما أن للتاريخ قوانين فواضح من أنه توجد علاقة سببية بين كثير من حوادثه، والتاريخ سجل لحياة المجتمع. وحياة المجتمع لتلازم فيها ظواهر معينة، وكذلك تتوالى فيها ظواهر معينة، فهناك قوانين خاصة بتلازم الظواهر هي القوانين الإستاتيكية. وهناك قوانين خاصة بتوالي الظواهر وهذه هي القوانين الديناميكية للعلوم الاجتماعية. وقوانين التاريخ هي القوانين الديناميكية للعلوم الاجتماعية إذ هي الخاصة بتوالى الظواهر ما دامت هناك علاقة السببية تحكم ذلك التوالي.

وقد أدرك ابن خلدون قانون السببية هذا ويدل على ذلك قوله: "إنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من التركيب والإحكام وربط الأسباب المسببات، واتصال الأكوان بالأكوان، واستحالة بعض الموجودات إلى بعض، ولذلك يرى ابن خلدون أن من يدرك قوانين التاريخ يستطيع أن يلمح الاتجاهات المستقبلة؛ فإنه متى عرفنا أن مقدمة ما أنتج نتيجة معينة فمن السهل أن نرى النتائج البعيدة ترتسم خلال المقدمة الحاضرة.

لقد أثبتنا وجود قوانين التاريخ على أساس افتراض وجود القوانين الاجتماعية، وقلنا: إن قوانين التاريخ هي الوجه الديناميكي للقوانين الاجتماعية. ورب قائل يقول: هل توجد قوانين اجتماعية. أليس الفرد حرا في تصرفه. وبدلا من أن يتجه اتجاها معينا فقد يتجه عكسه.. فما معنى القول بوجود قوانين للتاريخ ما دام الإنسان حرا في اختيار وجهته...

ونرد على ذلك بأن حرية الاختيار لا تمنع التجانس في التصرفات، وخاصة إذا كان الاختيار تحكمه ضوابط من ظروف وتقاليد وعادات متحدة عامة بين أفراد المجتمع.

والمجتمع وهو مكون من أفراد يسير في اتجاهات متجانسة، وذلك لاتحاد الضوابط التي تحكم تصرفات الأفراد.. فالتاريخ في نظر المدرسة التاريخية هو ثمرة الوسط وليس ثمرة عمل أفراد معينين من العظماء، فالفرد باعتباره فردا في ذاته قد يكون كبير الأثر في زمنه ولكنه ليس ذا تأثير حاسم إلا حين يحدث تغييرا في المقدمات التي توجه المجتمع (data) .

وقد أدرك ابن خلدون أن التاريخ ثمرة الوسط، وأن المجتمع ليتجة وفقا للظروف المحيطة به، وقد قال عنه جمبلوفتز: إنه أول اجتماعى عرف قانون التشبه بالوسط.

هناك إذا قوانين تاريخية والتاريخ ثمرة الوسط. بقي أن نعرف أن أهم عامل في الوسط هو العامل الاقتصادي وبذلك نصل إلى أن العامل الاقصادي هو العامل الأكبر أثرا بين عوامل الوسط في توجيه التاريخ.

التفسير الاقتصادي للتاريخ ليس تفسيرا انفراديا:[1]

التفسير الاقتصادي للتاريخ ليس تفسيرا انفراديا للتاريخ، وإنما هو تفسير يرجح العامل الاقتصادي بين العوامل المختلفة المؤثرة في التاريخ من أخلاقي وقانوني وسياسي ومعنوي... الخ.

يقول سلجمان: «إن الصراع الدائر سواء كان بين الأفراد أم بين الطبقات أم بين الأجناس مرجعه في النهاية إلى ضغط مطالب الحياة على وسائل المعاش. إن ذلك الصراع في صوره الثلاث، راجع الى شح الطبيعة وعدم المساواة في الملكات الإنسانية وإلى التفاوت في الفرص الاجتماعية. إن المدنية تحاول أن تقلل من سيئات ذلك الصراع مع الانتفاع بالمزايا الناتجة من ذلك التنازع المستمر بين الحاجات الإنسانية والموارد المادية، وطالما كان هذا النزاع مستمرا فإن التفسير الأول للحياة الإنسانية يجب أن يظل التفسير الاقتصادي وهو الذي يتضمن كيفية التوفيق بين حاجات الإنسان وموارد الطبيعة." E. Seligungun. The economic interpretation of history p. (102-105)

هذا رأي سلجمان أو رأي المعتدلين في نصيب العامل الاقتصادي في توجيه التاريخ، وسنرى من دراسة آراء ابن خلدون كيف أنها تقترب كثيرا من ذلك. ويهمنا أن نقول هذا إجمالا: إن ابن خلدون بإدراكه لوجود قوانين التاريخ والقانون التشبه بالوسط ولأثر العامل الاقتصادي يعتبر بحق المؤسس الأول لمدرسة التفسير الاقتصادي للتاريخ.

المبحث الثاني - سياق التاريخ

الغرض من وضع المقدمة كما سبق أن قررنا هو إيجاد مقاييس تعرض عليها وقائع التاريخ فتساعد تلك المقاييس على تمييز الصحيح منها عن الباطل والممكن منها عن غير الممكن. وكما أن مقاييس علم العمران هذه تتولى ضبط الوقائع التاريخية وتصحيح الروايات عنها فإن الدراسة التاريخية العلمية كبيرة المنفعة في دراسة علم العمران وخاصة من حيث اتجاهاته. وفي هذا يقول ابن خلدون: "إن التاريخ وإن كان في ظاهره لا يزيد على أخبار من الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى تنمى فيها الأقوال وتضرب فيها الأمثال، وتؤدي إلينا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال واتسع للدول فيها النطاق والمجال، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال وحان منهم الزوال "إلا أنه" في باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخليق"

فمقدمة ابن خلدون تتضمن عنصرين ممتزجين: الأول كيف نفهم التاريخ، والآخر ماذا نفهم من التاريخ؛ فطريقة فهمنا للتاريخ تكون بإيجاد قواعد ومقاييس للعمران ونتيجة فهمنا للتاريخ تكوين قواعد لتطور العمران واتجاهاته.

وقد تكلمنا في فصول سابقة عن حركة العمران من حيث الإنتاج وطرق المعاش وأسعار الحاجيات وعلاقة السكان بالعمران وعلاقة الترف

به، وهذه المباحث نظرية أساسها إذا وجد هذا يوجد ذلك. وأما هل يوجد هذا أو ذاك فعلا وكيف تتوالى تلك الظواهر وتتابع، فهو سؤال يتولى الإجابة عنه علم تطور العمران أو علم التاريخ.. والفصل الحاضر يتعلق بالسؤال التالي وهو ماذا فهم ابن خلدون من حيت اتجاه التاريخ وأثر العامل الاقتصادي فيه؟

ارتباط العمران بالدولة:

يربط ابن خلدون تطور العمران بتطور الدولة، كما يشير الى أثر العمران في تطور الدولة. والدولة والعمران مرتبطان أشد الارتباط فهو يقول: وقد تقرر في علوم الحكمة أنه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر، فالدولة دون العمران لا تتصور، والعمران دون الدولة والملك متعذر... وإذا كانا لا ينفكان فاختلال أحدهما مؤثر في اختلال الآخر (مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٥٧ في أن الأمصار التي تكون كراسي للملك الخ)

ويقول: "وعلى قدر عظم الدولة يكون شأنها في الحضارة أن أمور الحضارة من توابع الترف، والترف من توابع الثروة والنعمة، والثروة والنعمة من توابع الملك ومقدار ما يستولي عليه أهل الدولة، فعلى نسبة الملك يكون ذلك كله. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٦٤ في انتقال الدولة من البداوة الى الحضارة) فإذا سلمنا بهذا التلازم وهذا

الارتباط فإن دراسة تطور الدولة لتتضمن دراسة أطوار العمران. فما هي إذا أطوار الدولة.

أطوار الدولة

يستنتج ابن خلدون من سياق التاريخ أن الدولة تمر في ثلاثة أدوار

(١) بدء الدولة :

تمتاز الدولة في البداية بالعصبية " فان الغلب الذي يكون به الملك انما هوبالعصبية وما يتبعها من شدة البأس وتعود الافتراس، ولا يكون ذلك غالبا إلا مع البداوة.." (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٦٢ في انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة)

وفي هذا الطور يكون صاحب الدولة "أسوة قومه في اكتساب المجد وجباية المال والمدافعة عن الحوزة والحماية. لا ينفرد دونهم بشيء لأن ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع بها الغلب وهي لم تزل بعد بحالها" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٦٥ في أطوار الدولة)

فالعصبية هي الروح المحركة للدولة، وهي سبب نشأتها والمحافظة عليها، والبداوة وخشونتها تلائمها أشد ملاءمة، وبانتقال الدولة إلى الحضارة والترف تأخذ العصبية في الانحلال، وبذلك يبدأ دبيب الهرم في الدولة رويدا رويدا حتى يكون فيما بعد من أسباب القضاء عليها...

ويمتاز هذا الطور بقلة الحاجات وبداوة المعيشة، وتجد أن مستوى المعيشة منخفض ولكنه ثابت إذ مهمة التوفيق بين الموارد والحاجات القابلة مهمة سهلة لا تفلت من يد المجتمع كما يحدث في المجتمعات المترفة.

(٢) طور النمو:

في هذا الطور يشعر المجتمع بحاجات جديدة، والرفه تبعي للملك، والملك يدعو إلى السكون والترف، ولا يلبث أهل البداوة يقلدون أهل الحضارة في مذاهبهم وطرق معيشتهم. ونزولهم المدن يؤدي إلى انتشار الحضارة بينهم. سبيلهم في ذلك التقليد والتعليم "وأهل الدولة يقلدون في طور الحضارة وأحوالها للدولة السابقة قبلهم، فأحوالهم يشاهدون ومنهم في الغالب يأخذون" ويذكر ما وقع للعرب حين ملكوا فارس والروم، فقد حكى أنه قدم لهم المرقق فكانوا يحسبونه رقاعا، وعثروا على الكافور في خزائن كسرى فاستعملوه في عجينهم ملحا وأمثال ذلك، فلما استعبدوا أهل الدول قبلهم واستعملوهم في مهنهم وحاجات منازلهم، واختاروا منهم المهرة في أمثال ذلك والقومة عليه أفادوهم علاج ذلك والقيام على عمله والتفنن فيه مع ما حصل لهم من اتساع العيش والتفنن في أحواله، فبلغوا الغاية في ذلك وتطوروا بتطور الحضارة والترف في الأحوال، واستجادة المطاعم والمشارب والملابس والمباني والأسلحة والفرش والآنية وسائر الماعون، وكذلك أحوالهم في أيام المباهاة والولائم وليالي الأعراس فأتوا من ذلك وراء الغاية... (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٦٣ في انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة.)

وهذا التطور في الاستمتاع بإشباع حاجات جديدة يؤثر على العصبية، ففي البداوة عن الاستطالة وهي قوام العصبية، وفي الحضارة ذل الاستكانة وهي من أضداد العصبية.

ومن جهة أخرى يسعى الملك إلى الانفراد بالسلطة وكبح جماح العصبية واصطناع الموالي فتزداد العصبية انحلالا بتأثير العاملين: السياسي والاقتصادي، على أنه إذا كانت العصبية في انقراض فإن النشاط الاقتصادي آخذ في الازدياد، والترف آخذ في الانتشار. وباستحكام الحضارة الملازم له وبازدياد الترف ومفاسده وانقراض العصبية تدخل الدولة طور الهرم وهو إذا نزل بدولة فقل أن يرتفع عنها بل يكون انتظام الأحوال على يد دولة جديدة. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٥٧ في أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد)

(٣) طور الهرم:

وطور الهرم في الدول هو المرحلة التي تظهر فيها آثار المرض على الدولة؛ فالدولة حين تأخذ في الانتقال من البداوة الى الحضارة تتلقى عدوى أمراض الحضارة، ولكنها في عنفوانها وثروتها لا تبدو عليها آثار تلك الأمراض بل تزدهر بتأثير الاندفاع الأقل حتى إذا ما ضعفت حدة ذلك الاندفاع ودواعيه بدأت الأمراض الكامنة في الظهور وأخذت الدولة في الانحلال، وانحلال الدولة له مظهران: انحلال العصبية، وانحلال في المال يصاحبه التبذير من السلطان، فالنضوب المالي يقضي على الازدهار

الاقتصادي، وزوال العصبية يقضي على القوة التي تحمي سياج الدولة فتنهار الدولة اقتصاديا وسياسيا. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٧٩ في كيفية طروق الخلل للدولة).

فالدولة في بدء تكوينها ظاهرة سياسية ولكنها عند انحلالها تكون ظاهرة سياسية واقتصادية. والدولة حين البدء تكون أهم أعمالها الغلب. غلب عنصر وغلب عصبية، والدولة حين تنقرض يكون أهم أعمالها تنظيم التسخير الاقتصادي وغلب المال.

ويوافق ابن خلدون الفيلسوف الألماني شينجلر حيث يرى أن الاقتصاد بدا حليفا للسياسة في بدء الحضارة.. ولكن إذا جاء دور المدنية اتخذ الناس الشعار الرومانى «خبزا وألعابا» وحل محل إرادة القوة والسلطان سعادة العدد الأكبر وتمتعه بلذائذ الحياة المترفة. فتنفصل السياسة عن الاقتصاد ويصبح الاقتصاد في المرتبة العليا والسياسة في المرتبة الدنيا..

وإذا ما دب دبيب الهرم في الدولة انقرضت الدولة بحلول دولة جديدة محلها، ولا يتأخر ذلك إلا لعدم وجود المطالب، أو يكون بانقسام الدولة دولتين، وينقضي العمران بانقراض الدولة، ويأتي طور البداوة إذ الدولة الجديدة على البداوة ثم دور الحضارة ثم الهرم في حلقات متتابعة.

فالدولة إذا تمت في ثلاثة مراحل بين النشوء والنمو والانقراض ثم نهج من جديد نهج البداوة فالحضارة فالهرم، وهكذا في حلقات متتابعة،

وقد استنتج ابن خلدون من سياق التاريخ هذا أن للدول أعمارا طبيعية كما للإنسان.

والبحث يتدرج عند ابن خلدون من البسيط الى المركب، فهو يفرض أولا اتجاه الدولة إلى الترف ويسجله كظاهرة بسيطة، ثم يأخذ في وصف انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة وكيف أنه باستحكام الحضارة تأخذ الدولة في الهرم. ثم يتدرج من هذا إلى القول بأن هذه الأطوار تأتي في حلقات منتظمة فهي كأعمار الناس، ويأخذ في بحث أسباب النمو وأسباب الانحلال، وهذا ولا شك أسلوب شيق.

تتابع حلقات العمران:

وفكرة سير العمران وفق حلقات متتابعة متشابهة يؤيدها كثير من الكتاب والعلماء، فهناك أرسطو الذي يعرض فكرته عن تطور الدولة في صيغة الحلقات المفرغة؛ فالديمقراطية والديكتاتورية والأرستوقراطية تتتابع على مر التاريخ.

وهناك نظرية سومبارت (Sombart) عن توالي الديمقراطية والأرستوقراطية فالاتجاه إلى الأرستوقراطية يمثله الانتقال من القرية إلى النظام الإقطاعي ومن المهن اليدوية إلى النظام الرأسمالي، أما الاتجاه إلى الديمقراطية فهو نتيجة النقابات والجمعيات التعاونية والقوانين التي تحد من الملكية ورأس المال.

ويرى كارل ماركس أن المجتمع في البدء لا توجد فيه فروق بين الطبقات، ثم يأتي زمن تسود فيه تلك الفروق ثم يعقب ذلك زوال امتيازات تلك الطبقات والرجوع إلى نظام الطبقة الواحدة.

وفكرة ابن خلدون عن توالي ظواهر معينة في المجتمع قريبة الشبه من حيث طبيعتها بما تقدم إلا أنها أكثر شبها بنظرية كل من فراري وباريتو.

ومقتضى نظرية فراري أن الفترات السياسية تتابع ومدى كل منها أربعة أجيال متوسط زمنها ١٢٠ سنة. ويرى أن الفترة السياسية تمتاز بغلبة مبدأ، ولما كانت المبادئ تتابع في الغلبة فلذلك تتابع الفترات السياسية، وتابع الأجيال كل أربعة منها يسلكها مبدأ واحد

ويرى ابن خلدون أن الأجيال تسير ثلاثة ثلاثة، وفي الجيل الرابع يتعرض الحسب للانقراض، وأن عمر الدولة لا يتجاوز في الغالب ثلاثة أجيال، وعمر الجيل أربعون سنة؛ فالدولة في نظر ابن خلدون لا تعدو غالبا مائة وعشرين سنة، وإنما تمتاز الدولة في نظره بغلبة العصبية بينما يمتاز الفترة السياسية في نظر فريرو بغلبة مبدأ، وسواء كانت الصفة السائدة في الحلقات المتتابعة غلب مبدأ أم غلب عصبية فالمهم أن سير التاريخ يحصل في حلقات متتابعة تسود كلا منها رابطة مشتركة تكون قوية في بدء الحلقة الواحدة، ثم تأخذ في الضعف حتى تدفعها رابطة مشتركة أقوى وأشد تماسكا.

وفكرة ابن خلدون هذه عن وصول طبقات وعناصر جديدة إلى السلطة قريبة الشبه من نظرية باريتوعن الدورة الاجتماعية للنخبة.

وملخص نظرية باريتوأن الطبقات التي تصل إلى السلطة هي التي تحتفظ بأكثر ما يمكن من صفات الكفاح والإنتاج. وأن الطبقات الحاكمة تضعف فيها تلك الصفات وتصبح طبقات جامدة بحيث يدفعها من تتوفر فيهم الصفات اللازمة. وهكذا الطبقة تدفع الطبقة والأمة تسود الأمة، والغلبة دائما لمن توفرت فيه الشروط التي تؤهله ليكون من نخبة الحكام.

ويقول باريتو: « تحول الطبقة الحاكمة بمقتضى تلك الذورة تحولا بطيئا ومستمرا. وهي مثل النهر في جريانه، فمياه اليوم ليست مياه الأمس. وما بين حين وآخر نلاحظ اضطرابات مثل ظواهر الفيضانات مفاجأة وعنفا. ثم تبدأ النخبة الجديدة في الاستقرار ببطء. وهكذا يعود النهر الى مجراه بعد أن فاض على الشاطئين. ويجرى في مجراه الطبيعي بانتظام."

المبحث الثالث ـ أعمار الدولة وحلقات العمران

ما هو عمر الدولة في رأي ابن خلدون، وما هي العوامل المؤثرة فيه؟

يقول: إن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال، وإنما قلنا إن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال، لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك في المجد، فلا تزال بذلك سورة العصبية محفوظة فيهم، خذهم

مرهف وجانبهم مرهوب والناس لهم مغلوبون. والجيل الثاني تحول حالهم بالملك والترف من البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف والخصب، ومن الاشتراك في المجد الى انفراد الواحد به وكسل الباقين عن السعي فيه، ومن عن الاستطالة إلى ذلة الاستكانة. فتنكسر سورة العصبية بعض الشيء، وتؤنس منهم المهانة والخضوع، ويبقى لهم الكثير من ذلك بما أدركوا الجيل الأول وباشروا أحوالهم وشاهدوا من اعتزازهم وسعيهم إلى المجد في المدافعة والحماية. فلا يسعهم ترك ذلك بالكلية وإن ذهب منه ما ذهب. ويكونون على رجاء من مراجعة الأحوال التي كانت للجيل الأول على ظن من وجودها فيهم.

وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن ويفقدون حلاوة العز والعصبية بما هم فيه من ملكة القهر، ويبلغ فيهم الترف غايته من النعيم وغضارة العيش فيصيرون عيالا على الدولة ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للدافعة عنهم. وتسقط العصبية بالجملة وينسون الحماية والمدافعة والمطالبة، ويلبسون على الناس في الشارة والزي وركوب الخيل وحسن الثقافة يموهون بها.. فإذا جاء المطالب لهم لم يقاوموا مدافعته فيحتاج صاحب الدولة حينئذ إلى الاستظهار بسواهم من أهل النجدة ويستكثر بالموالي ويصطنع من يغني عن الدولة بعض الغناء حتى يأذن الله بانقراضها فتذهب الدولة بما حملت.

فهذه كما تراها ثلاثة أجيال فيها يكون الهرم للدولة وتخلقها، ولا تعدو الدول في الغالب هذا العمر بتقريب قبله أو ةبعده إلا أن عرض لها

عارض آخر من فقدان المطالب فيكون الهرم حاصلا مستويا والطالب لم يحضرها ولو قد جاء الطالب لما وجد مدافعا. (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٦١ في أن الدول لها أعمار طبيعية كما للأشخاص)

ومقتضى ما تقدم أنت العمران يسير في حلقات متتابعة ذات ترتيب معلوم. وهو في تطور صورته أي الدولة يشبه تطور الإنسان من التزيد إلى سن الوقوف إلى سن الرجوع.

العوامل المؤثرة في تطور العمران:

كما أن لأطوار نمو الإنسان وهرمه أعراضا تدل عليها فكذلك لأطوار العمران بوادر وظواهر يدرسها ابن خلدون بدقة ونظر نافذ، ويعرضها في حجة قوية وأسلوب علمي تسلسل فيه النتائج الواضحة من المقدمات المسلم بصحتها. وآية ذلك أنه يرى أنه لما كان مبنى الملك على أساسين لا بد منهما: الأول الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالهند، والثاني المال الذي هو قوام أولئك الجند، وإقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال. فالخلل إذا طرق الدولة طرقها في هذين الأساسين.

ثم يأخذ ابن خلدون في تفصيل ما أجمل فيقول: "اعلم أن تمهيد الدولة وتأسيسها إنما يكون بالعصبية، فإذا جاءت الدولة طبيعة الملك من الترف وجدع أنوف أهل العصبية كان أول ما يجدع أنوف عشيرته وذوي قرباه المقاسمين له في اسم الملك، ويحيط بهم هادمان وهما الترف والقهر، وتفسد عصبية صاحب الدولة منهم وهي العصبية الكبرى التي كانت تجمع

بها العصائب، وتستبدل عنها بالبطانة من موالي النعمة وصنائع الإحسان، وتتخذ منهم عصبية إلا أنها ليست مثل تلك الشدة الشكيمية لفقدان الرحم والقرابة منها.. ويستولي الهلاك على أهل العصبية بالترف والقتل حتى يخرجوا عن صبغة تلك العصبية، ويصيروا أوجز على الحماية، وربما طال أمد الدولة بعد ذلك فتستغني عن العصبية بما حصل لها من الصبغة في نفوس أهل إيالتها وهي صبغة الانقياد والتسليم منذ السنين الطويلة التي لا يعقل أحد من الأجيال مبدأها ولا أقليتها.. ويكفي صاحب الدولة بما حصل لها في تمهيد أمرها الأجراء على الحامية من جندي ومرتزق، ثم لا يزال أمر الدولة كذلك وهي تتلاشى في ذاتها شأن الحرارة الغريزية في البدن العادم للغذاء إلى أن تنتهي إلى وقتها المقدور (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٧٩ في كيفية طروق الخلل للدولة).

وينتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الخلل في المال وكيف يحدث فيقول:

"وأما الخلل الذي يتطرق من جهة المال، فاعلم أن الدولة في أولها تكون بدوية فيكون خلق الرفق بالرعاية والقصد في النفقات والتعفف عن الأموال، فتتجافى عن الإمعان في الجباية والتحذلق في جمع الأموال وحسبان العمال، ولا داعية حينئذ إلى الإسراف في النفقة فلا تحتاج الدولة إلى كثرة المال ثم يحصل الاستيلاء، ويعظه ويستفحل الملك فيدعو إلى الترف ويكثر الإنفاق بسببه فتعظم نفقات السلطان وأهل الدولة على العموم، بل يتعدى ذلك إلى أهل المصر ويدعو ذلك إلى الزيادة في أعطيات الجند وأرزاق أهل الدولة، ثم يعظم الترف فيكثر الإسراف في

النفقات وينتشر ذلك في الرعية لأن الناس على دين ملوكها وعوائدهم، ويحتاج السلطان إلى ضرب المكوس على أثمان البياعات في الأسواق لإدرار الجباية لما يراه من ترف المدينة الشاهد عليهم بالرفه، ولما يحتاج هو إليه من نفقات سلطانه وأرزاق جنده.

ثم تزيد عوائد الترف فلا تفي بها المكوس وتكون الدولة قد استفحلت في الاستطالة والقهر لمن تحت يدها من الرعايا، فتمتد أيديهم إلى جمع المال من أموال الرعايا من مكس أو تجارة أو نقد في بعض الأحوال بشبهة أو بغير شبهة، ويكون الجند في ذلك التطور قد تجاسر على الدولة بما لحقها من الفشل والهرم في العصبية، فتتوقع ذلك منهم وتداوي بسكينة العطايا وكثرة الإنفاق فيهم ولا تجد عن ذلك وليجة، وتكون جباة الأموال في الدولة قد عظمت ثروتهم في هذا الطور بكثرة الجباية وكونها بأيديهم وبما اتسع لذلك من جاههم، فيتوجه إليهم احتجان الأموال من الجباية وتفشو السعاية فيهم بعضهم من بعض المنافسة، والحقد، فتعمهم النكات والمصادرات واحدا واحدا إلى أن تذهب ثروتهم وتتلاشى أحوالهم ويفقد ما كان للدولة من الأبهة والجمال بهم. وإذا اصطدمت نعمتهم تجاوزتهم الدولة إلى أهل الثروة من الرعايا سواهم، ويكون الوهن في هذا الطور قد لحق الشوكة وضعفت عن الاستطالة والقهر، فتنصرف سياسة صاحب الدولة حينئذ إلى مداراة الأمور ببذل المال ويراه أرفع من السيف لقلة غنائه، فتعظم حاجته إلى الأموال زيادة على النفقات وأرزاق الجند ولا يغني فيما يريد ويعظم الهرم بالدولة ويتجاسر عليها أهل النواحي، والدولة تنحل عراها في كل طور من هذه إلى

أن تفضي إلى الهلاك وتتعوض من الاستيلاء الكلل. فإن قصدها طالب انتزعها من أيدي القائمين بها وإلا بقيت وهي تتلاشي إلى أن تضمحل كالذبال في السراج إذا فني زيته وانطفأ" (مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٨١ و٢٨٢ في كيفية طروق الخلل للدولة).

هذان هما الموضعان اللذان يطرقهما الخلل في الدولة من عصبية ومال، وداء هذا وذاك هو الترف، فالترف عامل انحلال للعصبية، وأما بالنسبة للمال فهو يزيد الدولة في أقله قوة إلى قوة ولكن أثره الانحلالي لا يلبث أن يظهر كما بينا. فإذا ما رأيت ترفا بالغا وعمرانا قد استحكم فاستنتج من ذلك أن الدولة في أواخرها وخاصة إذا صاحب ذلك الإجحاف ولا تحسبن الأمرين متعارضين: كثرة العمران والإجحاف بالرعايا وسوء الملكة، ولا تقول إنه قد مر لك أن أواخر الدولة يكون فيها الاجحاف بالرعايا وسوء الملكة فذلك صحيح ولا يعارض ما قلناه (وفرة العمران فيها) لأن الإجحاف وإن حدث حينئذ وقلت الجبايات فإنما يظهر أثره في تناقص العمران بعد حين من أجل التدرج في الأمور الطبيعية. (المقدمة للفصل الثالث ص ٢٨٦ في وفور العمران آخر الدولة).

من هذا يتبين أن التاريخ سياقا هو الانتقال من البداوة إلى الحضارة، وأن ذلك يحدث في فترات ثلاث: النمو، والوقوف، والتراجع. وإن هذه الحلقات الثلاثية تجدد على مر التاريخ فهي حلقات متتابعة فإن حلقات العمران حلقات أعمار الأشخاص، وإن هناك موضعين يبدو فيهما الهرم

وهما: العصبية، والمال. وإن ذلك يكون بتأثير الترف وما تجلبه الحضارة من مفاسد، وقد عالج ابن خلدون تفصيلات ذلك بكثير من العناية والدقة.

إن فكرة ابن خلدون عن تجدد الأزمات في كيان الدولة وفي طبقتها الحاكمة قريبة الشبه من فكرة تجدد الأزمات الاقتصادية، فهناك في كل من الفكرتين اختلال بين الإنتاج والاستهلاك مما يؤدي إلى اختلال مالي يتبعه عرقلة الإنتاج، ولكن الأزمات الاقتصادية في عصرنا ظاهرة اقتصادية فقط تنتج عن مقدمات اقتصادية، بينما الأزمات التي يشير إليها ابن خلدون ظاهرة اقتصادية وسياسية مصدرها أزمة اقتصادية وأزمة في العصبية أو الدفاع.

على أن الأزمات الاقتصادية الحديثة كثيرا ما يكون لها رد فعل سياسي فتؤدي إلى انتصار حزب على آخر وإلى تبدل الحكومات وتكييف أفكار الشعب السياسية، وبذلك تكون ظواهر اقتصادية وسياسية في آن واحد. ويلاحظ مع ذلك أن الأزمات الاقتصادية التي جاءت بعد الثورة الصناعية راجعة إلى وسائل الإنتاج الحديث وعدم إمكان التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك بحيث وجدت تلك الظاهرة العجيبة وهي انتشار الفقر بينما السلع وفيرة في الأسواق.

والأزمات التي يشير اليها ابن خلدون تمتاز بانحلال عام في الاقتصاد والسياسة وبقلة الإنتاج وانتشارا لمجاعات.

عرض لسير العمران على ضوء ما تقدم:

تبدأ الدولة بدوية، وأهم أعراض البداوة: العصبية، وقلة الحاجات، وعدم التعود على الترف. ومن ثم تكون السياسة في المرتبة العليا، والاقتصاد في المرتبة الدنيا. ثم تأخذ العصبية في الانحلال بتأثير القهر السياسي ومحاولة السلطان الانفراد بالملك، وفقدان أهل العصبية لشدة البداوة، ووقوعهم في أسر أنواع جديدة من الحاجات تدلف بهم في طريق الترف، وعلى قدر تقدمهم فيه تأخذ النعرة البدوية والشدة الفطرية في الانحلال وينتقل أمر الدفاع الى المصطنعين والمرتزقة.

وانحلال العصبية يقابله انتشار الترف والملك يدعو إلى الترف ونزول المدن، وبؤرة الترف الكبرى هي المدينة، فالانتقال إلى المدينة له دلالته الحاسمة في تطور العمران، وفي المدينة ينمو الترف وينتشر وهو في أوله يزيد الدولة قوة إلى قوتها، فهو ينبه الأذهان إلى حاجات جديدة يسعى الإنسان إلى تحقيقها بما في وسعه من نشاط كامن:

(١) فتزدهر الصناعات لسد الحاجات الحديثة، ولتنوع وتكسب من يزاولها وفرة العقل.

(٢) وتزدحم المدينة بطلاب العلوم وتعقد فيها حلقات الدروس العامرة.

(٣) ويكثر السكان مما يؤدي إلى ازدياد تقسيم العمل، وبالتالي إلى تطبيق قانون الغلة المتزايدة وازدياد العمران واستيعابه للكثرة الزائدة من السكان.

(٤) وتنعكس مسحة العمران على المدينة فترى فيها الرخام والفسيفساء.

(٥) وفي دور النمو هذا ترى الناس يلتزمون الطرق الطبيعية للمعاش من فلاحة وصناعة وتجارة، ولذلك تراهم معتدلين في ملبسهم ومأكلهم يسعى الدخل إلى موازنة الخرج.

(٦) يحرك كل هذا انبساط الآمال لقلة المغارم والرفق في تحصيلها والعدل في توزيعها، ووثوق المنتج بأنه سينال ثمرة عمله فيحدوه الدافع الشخصي إلى زيادة نشاطه الإنتاجي وتحسين ثمرات عمله.

فطور نمو العمران يبدأ بالانتقال إلى المدينة وبتوفر البيئة الصالحة من عدل ورفق في الجباية، فتنبسط الآمال ويبلغ بواسطة الدافع الشخصي أقصاه ويدل عليه ازدهار الصناعات وكثرة السكان وانتشار العلوم ومظهر المدينة والتزام الناس للطرق الطبيعية في المعاش وانتفاء الضغط المالي، وهذا مثل من اهتمام ابن خلدون بالعامل النفساني في الاقتصاد.

وقد رأينا أن الترف كان في ذلك كله عامل قوة فهو يشير إلى حاجات جديدة يسعى الإنتاج الى تحقيقها. وما دام السباق سجالاً بين الحاجات الجديدة والقدرة على إشباعها، فنحن أمام حالة توازن. إلا أن

الترف اذا استحكم جاوزت الحاجات طاقة المجموع وصحب ذلك أثر مفاسد الترف المتراكم وكانت تخفيه وتطغى عليه عوامل النمو وقوة الاندفاع فنصل إلى حالة اختلال وفيها يضمحل العمران، وهذا الاختلال يتمثل في المالية العامة والمالية الخاصة؛ ففي المالية العامة يقصر الدخل عن الوفاء بالخرج، فيلجأ السلطان إلى العسف والجور والمصادرة وأنواع الضغط المالي والتجارة والسخرة وتحديد الأسعار الجبري.

وفي المالية الخاصة بكل فرد يقصر الإنتاج عن مجاراة الاستهلاك فيلجأ الأفراد إلى طرق المعاش غير الطبيعية المبنية على الغش والخداع، ونتيجة هذا الاختلال انقباض الآمال وانكماش الدافع الشخصي مما يؤدي إلى ازدياد الاختلال وضعف الإنتاج فتنتقص الصنائع، ويقل الزرع والتخزين وتنتشر المجاعات، وينعكس ذلك على مظهر المدينة، وتنفض مجالس العلم، ويكثر التواكل وتبدأ الهجرة من الأمصار. وعند هذا الحد يجتمع الانحلال المالي إلى انحلال العصبية. ولما كان قوام العمران والدولة بالمال والعصبية ففي اجتماع انحلال كليهما قضاء على الدولة والعمران.

هذا تفصيل أطوار التمدن والنمو والتراجع بل هذا تفصيل الخطوط الكبرى التي يسير فيها التاريخ. ولما كان ابن خلدون قد علق أهمية كبيرة على أثر الترف في ذلك التطور، والترف حالة شعور بحاجات مادية جديدة واستحكام للعمران فقد يوجد من يقول أن ابن خلدون هو أول من فسر التاريخ تفسيرا ماديا، وأنه بذلك كان سابقا لكارل ماركس في مذهب مادية التاريخ.

أما أن ابن خلدون فهم التاريخ فهما علميا فهذا صحيح وهو أول من وضع القواعد العلمية لفهمه، وأما أنه في فهمه للتاريخ قد أولى العامل الاقتصادى أهمية كبيرة فهذا صحيح كذلك، وأما القول بأنه فسر التاريخ تفسيرا ماديا فقد يكون ناتجا عن اهتمامه البالغ بالعامل الاقتصادي إلا أنه لم يفرد العامل الاقتصادي دون العوامل الأخرى بامتياز تكييف التاريخ، ونرى أن نعقد مبحثا خاصا لتقدير رأيه في العامل الاقتصادي وعلاقته بفهم التاريخ.

المبحث الرابع ـ العامل الاقتصادي وأثره في التاريخ

يهتم ابن خلدون بالعامل الاقتصادي اهتماما بالغا، وقد عالج مواضيعه بدقة كبيرة فشغل بذلك جزءا مهما من المقدمة، وهو على العموم يعتقد في ارتباط الظواهر الاجتماعية وتأثير بعضها في بعض إلا أنه يرى أن الظاهرة الاقتصادية من أهمها وأبعدها أثرا.

أثر العامل الاقتصادي في التاريخ:

فللعامل الاقتصادى أثر كبير في كيان الدولة وفي إيجادها، فقد سبق أن قدمنا رأيه في أن الناس يحتاج بعضهم إلى بعض وأن مجهود الإنسان يسخر لخدمة المجموع. وإن نسب ذلك التسخير تتفاوت فلا بد من إيجاد وازع لتقريرها وتعديلها وتسيير الأمور بمقتضاها. ثم نراه يفسر الاجتماع البشري بحاجة الناس الاقتصادية بعضهم إلى بعض وما في هذا الاجتماع وتقسيم العمل المصاحب له من الفوائد.

وفي موضع آخر يفسر انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة بتذوق الناس الحاجات اقتصادية جديدة. وأن انتقالهم الى المدينة نتيجة لبدء الترف وطلبا للمزيد منه.

ليس التفسير الاقتصادي تفسيرا انفراديا:

ثم إننا إذا تصفحنا أطوار الدولة لوجدنا العامل الاقتصادي بارز الأثر فيها جميعا، فهل قصد ابن خلدون أن يفسر التاريخ بالعامل الاقتصادي فحسب. الواقع أنه لم يفرد العامل الاقتصادي بالتأثير في التاريخ؛ فالعامل الاقتصادي شديد الارتباط بالعامل السياسي. والعامل السياسي يخضع للعصبية. حقيقة أن العصبية يؤثر فيها الترف ولكن الترف ليس المؤثر الوحيد فيها. فهنالك رغبة الملك في الانفراد بالملك ومحاربته للعصبية ومحاولته إبدالها بالموالي والمصطنعين مما يخرج عن نطاق العامل الاقتصادي. ومن جهة أخرى لم يغفل ابن خلدون عما للعامل الطبيعي من تأثير كبير في طريقة المعيشة وأخلاق السكان؛ فالجزائري والمصري يسرف كل منهما في طريقة معاشه لخفة فيه وطيش ناتج عن طبيعة إقليمه بعكس أهل فاس وتخزينهم للغد.

وفي حالة هرم الدولة لا يقضى عليها من تلقاء نفسها فلا بد من وجود المطالب، وهذا لا يوجده العامل الاقتصادي. كذلك بين ابن خلدون أثر الدين في عظمة الدولة فعقد فصلا في أن الدولة العامة الاستيلاء العظيمة الملك أصلها الدين إما من نبوة أو دعوة حق. وفسر

ذلك بأن الدين يمنع الترف والذل والتنافس والتحاسد، والاجتماع الديني يضاعف قوة العصبية بالاستبصار والاستماتة.

فالعامل الاقتصادي لا ينفرد بحكم مجري التاريخ، وإنما يقوم بذلك مرتبطا بعوامل أخرى، ومن أمثلة الارتباط في الظواهر الاجتماعية ارتباط العامل الاقتصادي والعامل السياسي؛ فالعصبية أساس الدولة والدولة تدعو إلى الملك. والملك يدعو الى الترف، والترف يدعو الى انحلال العصبية، وانحلال العصبية يدعو إلى القضاء على الدولة. وهذا يقضي على الترف، إذا فالعامل الاقتصادي لا ينفرد بحكم مجري التاريخ

ومن ناحية أخري نري ابن خلدون كثيرا ما يفسر الظواهر الاقتصادية تفسيرا نفسانيا، فمن ذلك الأهمية التي يفرد بها الدافع الشخصي وانبساط الآمال وأثره في العمران، فالقول بأن ابن خلدون فسر التاريخ تفسيرا ماديا قول خاطئ وكل ما قصد إليه هو أن للتاريخ سياقا وأن للعمران أطوارا تسير في حلقات متتابعة وفق نظام خاص، وللعامل الاقتصادي في هذا التوجيه أثر بارز ولكنه ليس صاحب التوجيه الوحيد؛ ففهمه للتاريخ ليس فهما ماديا وإنما هو إدراك لارتباط تاريخ العمران بالعامل الاقتصادي. وليس تفوق شعب على شعب أو بدوي على حضري أو فئة على فئة لصفات ذاتية لجنس دون جنس كما يرى ذلك دي جو بينو في فلسفته للتاريخ، وإنما الغلبة لصفات مشتقة من طرق المعيشة والبيئة الطبيعية.

المبحث الخامس : ماذا نفهم من التاريخ في الناحية الاقتصادية؟

الاستنتاج:

الآن وقد رأينا أين يتجه التاريخ وكيف يتجه وكيف يتطور إلا من مغزى يصل إليه ابن خلدون من كل هذه الدراسة، إذ لمحنا بين كتاباته أدركنا أنه ذلك النفور من الحضارة والتمسك بالبداوة فهو قد تقلب بين القصور وهو المدرك لما في الحضارة من مزايا وإنما قد أدرك بجانب ذلك ما في الحضارة من مساوئ وأنها لتضمنها تلك المفاسد كلما استحكمت قاربت الفناء.

حقيقة أن الحضارة تتضمن رفع مستوى المعيشة وازدياد التنعم ولكنها تحمل في طياتها مشاكل جمة: اقتصادية وسياسية. والتوفيق بين الحاجات الاقتصادية والموارد، بين الاستهلاك والإنتاج، بين الخرج والدخل، يزداد صعوبة بتعقد الحياة الحضرية. ويفلت زمام تلك المسائل من رقابة المجتمع؛ فالحياة تصبح أكثر صخبا وأقل أمنا. ويضحي الإنسان حريته في سبيل إشباع حاجته. هذا ما استخلصه ابن خلدون من استقرائه للتاريخ، وليس تمجيده للبداوة عن استمساك مثالي بها؛ فالبدوي في نظر ابن خلدون ليس ذلك الشخص المثالي (idyllique) الذي يتصوره روسو. وإنما هو شخص خشن غير مصقول قاصر في عقليته عن الحضري. فهل نعود إلى البداوة كما رأى روسو. لم يقل ابن خلدون ذلك فهو يسجل الواقع أكثر مما يقترح الحلول. لكن الحلول تقرأ كما قلنا بين ثنايا كتاباته.

فالحضارة ليست شرا محضا بل الشر فيما يصيبها من مفاسد.

والآن ما هو النظام الاقتصادي الذي يضمن للبشرية التقدم ويحقق حاجات المجتمع؟.. ينصح ابن خلدون بالنظام الاقتصادي الحر تعترضه صعوبتان تمنعانه من إعطاء أحسن الثمرات:

أولا : الاضطراب السياسي

ثانيا : تطور أخلاق المجتمع وأثره في توجيه الحاجات الاقتصادية :

فالاضطراب السياسي من أكبر الأمور التي تعرقل التقدم الاقتصادي ويختفي بسببه الدافع الشخصي، ومن مظاهره الظلم والسخرة والتسعير الجبري والضغط المالي والتجارة من السلطان.

تطور أخلاق المجتمع، إذ يلازم ذلك انتشار الترف واختلال الدخل والخرج والانصراف عن الإنتاج والالتجاء إلى الطرق غير الطبيعية للمعاش واتجاه الإنتاج إلى إشباع الترف...

فلا بد إذا من منع الفوضى السياسية ومظاهرها، ولا بد من تقويم الأساس النفساني للحاجات الاقتصادية.Edueation of Demand وبذلك يؤدي النظام الاقتصادي الحر إلى السير المنتظم للأمور ووسيلة ذلك العدل والرفق في الجباية في الحالة الأولى والتعليم والتقليد في الحالة الثانية. وجماع ذلك التقويم كله الدين إما من نبوة أو دعوة حق ففيه الضمان الأوفي للحالتين: التقويم السياسي، والتقويم الاخلاقي النفساني.

وما تمسكت به الجماعات إلا عصمت من التردي في الحلقات المحتومة (المقدمة ص ١٤٩ الفصل الثالث في أن الدولة العامة الاستيلاء العظيمة الملك أصلها الدين)

ولكن باحث التاريخ يسأل هل يستطيع المجتمع أن يظل متمسكا بنظام سياسي مثإلى ويكبح جماح الترف وبذلك يمنع دور الهرم في حلقات العمران. ذلك نزاع بين الخير والشر وتلك قصة التاريخ.

الخاتمة

هكذا درس ابن خلدون العمران البشري دراسة مستقلة مستفيضة، لم تكن أخبار العمران بالنسبة اليه حوادث صماء متشابهات. إنما هي حوادث "في باطنها نظر وتحقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق" فذهب يستنبط قوانينها ويستجلي أحكامها وأخرج مقدمته فبزغ نجمها في سماء الثقافة إيذانا بميلاد علم جديد.

وسماء الثقافة في القرن الرابع عشر والخامس عشر تظل أوّل ما تظل البلاد الإسلامية، ولم يكن نصيب آفاق أوروبا منها شيئا مذكورا، ومن يدري لعل الظلام الذي كانت تتخبط فيه تلك البلاد حجب عنها رؤية ذلك النجم الجديد وحرمها من السير على هداه فظلت متأخرة في مجال العلوم الاجتماعية أجيالا عديدة.

وحين بدأت أوروبا الغربية محاولاتها أتت تلك المحاولات بدائية غير مصقولة، ما كان أغناها عنها لو أنها تلمست نورا من الماضي وسارت على هدي تجربة الأمم والثقافات الأخرى، ولما استوت دراسة العمران في أوروبا في القرن الثامن عشر ظن أهلها أنهم السابقون الأول في تلك الدراسة؛ فنسبوا لأنفسهم تأسيس علم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ. على أن ذلك كان خطأ محضا، وانتشرت تلك العلوم في أوروبا وازداد اهتمامهم بها وتوسعهم فيها.

وكذلك ظل تجاهلهم للسابقين عليهم أو ازداد لسببين: أولهما انقطاع صلة الحاضر بالماضي في هذة الناحية، والآخر أن كتب السابقين لم تظفر بدراسة علمية حديثة تعرضها في صورة علمية مستساغة وتجلو قيمتها.
وفي الفصول المتقدَمة عرضنا آراء ابن خلدون الاقتصادية على ضوء الأبحاث الاقتصادية الحديثة مقارنين بين الماضي والحاضر، فتبين لنا كيف كان ابن خلدون صاحب المحاولة الجدّية الأولى لتأسيس علم الاقتصاد، وأن كثيرا من آرائه يعدّ حتى اليوم تحفة رائعة في التفكير الاقتصادي السليم. ولا يقتصر الأمر على أنه لم يسبق إلى ملاحظة ظواهر اقتصادية معينة، بل إن قرونا وقرونا مضت من غير أن يبلغ الاقتصاديون اللاحقون مستوى تفكيره، بل لم نكن لنستطيع تقدير مدى تفوقه إلا على ضوء النظريات الاقتصادية التي اكتشفت حديثا جدا.

تكلمنا عن نظرياتة الاقتصادية فتناولنا نظرية الإنتاج ونظرية القيمة ونظرية الأسعار والنقود.

وقد بينا في نظرية الإنتاج آراءه في تنظيم الحياة الاقتصادية، وأنها مبنية على تقسيم العمل والتسخير والتضامن، وأن الإنتاج يسير من البسيط إلى المركب ومن الضروري إلى الكمالي، مسترشدا بالطلب والأثمان. وقد اهتم ابن خلدون بالعمل من بين عناصر الإنتاج، وبين ما في الفلاحة من صفة فطرية بخلاف الصنائع فهذه ملازمة للحضارة. وقد اعتبر أن الخدمات منتجة ففهم بذلك الإنتاج فهما أصح من فهم آدم سميث الذي قصر الصفة الإنتاجية على تلك الخدمات التي تترك ورائها إنتاجا

ماديا ملموسا. ودرس ابن خلدون ظاهرة التخصص في الصنائع مبينا أثر المواهب الشخصية في التخصص الفردي، وأثر عنصر الطلب في التخصص الإقليمي، وتناول التجارة وتكلم عن شروطها ومرونة السلع وأن الطلب غير المرن يحقق أكبر الأرباح.

وفي نظرية القيمة أدرك ابن خلدون العوامل المؤثرة في القيمة من منفعة ونفقة إنتاج بأوسع معانيها، وتكلم عن ضرورة السعي لإنتاج أشياء ذات قيمة تصح مبادلتها، أو تحصل منفعتها، ومع ذلك فقد تنتج القيمة من عوامل خارجة عن السعي، وهنا عرض ابن خلدون فكرة قريبة من فكرة الريع أو شبه الريع كما نوّه بصفة خاصة بأهمية عنصر العمل في القيمة.

وفي نظرية الأثمان بيَّنا إدراك ابن خلدون لقانون العرض والطلب وتكوين الأسعار تبعا له، على أن نوع الطلب والعرض يتغير حسب حجم السوق ورخاء البلد. فالبلاد الكبيرة تمتاز بالاهتمام بالسلع الترف فهذة رائجة ومرتفعة الأثمان فيها. أما في الأسواق الصغيرة فالطلب على الترف ضعيف بضعف القوة الشرائية، فمواد الترف فيها رخيصة الأثمان وغير مطلوبة. وشرح ابن خلدون مما يؤدي إليه ازدياد العمران من نفع للمستهلكين مما هو قريب الشبه من نظرية فائض المستهلك. وقد حارب ابن خلدون النظم غير الطبيعية للأسعار مثل تحديد الأسعار وفرض السلع ونظام الاحتكار. وتكلم عن نظام الأجور فبين خضوعة للعرض والطلب وإن كان قد قال بما يقرب من قانون الأجور الحديدي.

وفي نظرية النقود نوّه ابن خلدون بثبات قيمة الذهب والفضة وأنهما يتخذان لذلك أداة للادخار، كما شرح صلة كمية النقود وتوزيعها بحالة العمران ورواج المعاملات.

ثم تكلمنا عن النظريات الاقتصادية الاجتماعية فتناولنا أثر العوامل المعنوية في العمران ونظرية السكان واقتصاديات الترف ومقومات الحياة الاقتصادية.

وفي هذا الباب بينا آراءه في علاقة العوامل المعنوية عموما بالعمران وخاصة أثر الحرّية والعدالة في الرخاء وعلاقة الجاه بالثروة، وقد أوضحنا آراءه في ضرورة احترام شخصية الفرد ورعاية الدافع الشخصي كما بينا حملته على الظلم والإرهاق المالي ورأيه في أهمية التيسير وتنديده بالسخرة. وبالإجمال فقد دافع ابن خلدون دفاعا مجيدا عن الديمقراطية الاقتصادية الحقيقة، وأظهر كيف أن الجاه نتيجة لنظام التسخير السائد في الحياة الاقتصادية، وكيف أن المقصود به أصلا الخير العام لا الاستغلال للأنانية الشخصية. ومع ذلك فكثيرا ما أسئ استعماله، وكثيرا ما كان التملق وسيلة إلى الثروة عن طريق الاحتماء بالجاه، والجاه في نظرة مظهر سياسي ناتج عن استعمال السلطة، ولذلك فإن الناس عموما في حاجة إليه وخاصة التجار والمتموّلين.

ثم شرحنا كيف تناول ابن خلدون في أناة واتزان اقتصاديات السكان؛ فهو من ناحية يقول بأن وفرة السكان سبب لزيادة العمران عن

طريق تقسيم العمل وازدياد الإنتاج. ومن ناحية أخرى فإن وفرة العمران وسهولة العيش سبب في ازدياد السكان، ومن رأي ابن خلدون أن وفرة السكان يصاحبها ارتفاع مستوي المعيشة، على أن لزيادة السكان قيودا يأتي بها نظام العمران نفسه.

وتطرقنا إلى الكلام عن الترف واقتصادياته وموضوع الترف من موضوعات الساعة التي يبحثها الاقتصاديون، ما أثر الترف على الإنتاج، ما أثره على الاستهلاك.. ما أثره على مالية الدولة، كيف تعامل سلع الترف من حيث الرسوم؟.. كل هذه الموضوعات محل بحث الاقتصاديين والماليين الحديثين، وقد بين ابن خلدون أثر تأصل الترف في المجتمع وما يؤدي إليه في النهاية من اختلال الإنتاج والاستهلاك وما يدفع إليه من الالتجاء إلى الطرق غير الطبيعية في المعاش وانتشار روح الترف أو إن شئت فقل التبطل، وقد رأينا حديثا جمود النظم الاقتصادية بسبب تأصل مستوى معين من المعيشة.

كذلك سجل ابن خلدون اتجاه أثمان الكماليات إلى الارتفاع وأثر ذلك على الإنتاج، وأخيرا بيّن كيف يصيب الترف الدولة في موضوعين فاصلين وهما: المال والعصبية، وكيف أنه عامل انحلال للعصبية وعامل تضخم في النفقات، وفي النهاية عامل حاسم في القضاء على الدولة والحياة الاقتصادية فيها بعد أن كان في أولها عامل قوة لها.

واستطردنا من ذلك إلى الكلام عن آرائه من حيث الضرورة توفر بيئة صالحة لكي يبلغ العمران أحسنه، ومن حيث الوسط السياسي والأمن والنظام، ثم من حيث العامل الإقليمي، ولما كانت المدن هي المظهر الواضح للعمران فقد تكلم عنها ابن خلدون بإفاضة؛ فهي في نظره حاجة دفاعية وحاجة اقتصادية لها دلالتها العمرانية الواضحة، فبين المدن والريف فرق شاسع مثل الفرق بين الإنتاج الصناعي والإنتاج البدائي.

ونرى ابن خلدون يتكلم عن المالية العامة فيسجل ظاهرة ازدياد نفقات الدولة وهو ما يتفق علماء المالية في القول به ويرجعها إلى تأصل حاجات جديدة في مزاج المجتمع، كذلك يلمح التفرقة بين الضرائب المباشرة وبين الضرائب غير المباشرة، ويلحظ بوضوح ظاهرة الراجعية كما يسجل ظاهرة الضغط المالي ويبين أثرها على الاقتصاد عامة وهجرة أصحاب الثروات الخاصة، وهو شديد الإدراك لأثر النفقات العامة في العمران ونفاق الأسواق.

بعد ذلك عالجنا تفصيلا مذهب ابن خلدون من حيث السياسة الاقتصادية وموقفه من السوق الحرّ ومن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وقد شرح ابن خلدون مهمة المنافسة الحرّة وأنها توزيع السلع على المحتاجين إليها مع ضمان المنفعة القصوى لهم، ثم استطرد فاشترط لكي تؤدّي السوق الحرّة أحسن توزيع للمنافع أن يكون المتنافسون متقاربين من حيث قوّة الشراء فشرط التقارب في قوّة الشراء شرط أساسي لحسن سير نظام المنافسة الحرة والسوق الحرّة. هذه الحقيقة التي يعبر عنها

هذا الشرط كان اكتشافها حديثا جدا على ضوء نظرية المنفعة الحدّية للنقود، وكان مثارا لإلقاء نظرة جديدة كلية لا إلى الاستهلاك فحسب، بل إلى مجال الإنتاج كذلك.

وقد أظهر ابن خلدون مضار تدخل الدولة من حيث إدخال الاختلال في تقارب القوة الشرائية بين المتنافسين في السوق الحرّة ومن حيث صعوبة إيقاف التدخل عند حدّ، ومن حيث تفويت الغرض من ناحية الجباية.

وعلى ضوء آراء ابن خلدون في السياسة الاقتصادية تساءلنا ما هو مذهب ابن خلدون الاقتصادي وقلنا أنه اقتصادي حرّ بل مؤسس المذهب الاقتصادي الحرّ بدليل آرائه في المنافسة الحرّة وحملته على الاحتكار وعلى التدخل ودفاعه عن الديمقراطية الاقتصادية الحقيقة وتنديده بالإرهاق المالي. وأخيرا بسطنا آراءه في فهم التاريخ. وابن خلدون يعتبر بحق أستاذ المدرسة التاريخية المالية.

وهو المؤسس الأوّل لعلم النقد التاريخي La critique historique ومن قبل هجل ومن قبل كارل ماركس ثم من قبل فيكو كان ابن خلدون أوّل من أظهر أن التاريخ يسير في سياق معلوم وفي شكل حلقات، وأن من أهم العوامل في ذلك التطوّر العامل الاقتصادي، ومن ناحية أخرى أشار إلى ما يفيده الباحث في العمران من دراسة التاريخ؛ فهو أستاذ مدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا ومؤسس المدرسة التاريخية في الاقتصاد.

ومن المهم جدا أن يعرف ذلك النقد الغربي فلا يصدر كتاب مثل كتاب سلجمان عن تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا ويخلو خلوّا تاما حتى من الإشارة إلى ابن خلدون بينما يذكر من الإغريق من لا يرتفع إطلاقا إلى مستواه.

وقد بين لنا ابن خلدون سياق التاريخ، وكيف تسير المجتمعات من البداوة إلى العمران إلى استحكام العمران أو الحضارة ومن النمو إلى الوقوف ثم إلى التراجع أو الهرم. وأيد ابن خلدون أثر العامل الاقتصادي في ذلك كله، فالترف بدلالته الاقتصادية خاصة عامل انحلال حاسم في تطوّر المجتمعات كما رأينا.

إنما يمتاز ابن خلدون على كارل ماركس ومن نحا نحوه بأنه لا يفرد العامل الاقتصادي بتفسير التاريخ، فهناك العامل السياسي والعامل الطبيعي والعامل الديني، وعلى ذلك فهو إنما يشير إلى أهمية العامل الاقتصادي ولا يعتبر من القائلين بتفسير التاريخ تفسيرا ماديا.

ويمكننا إذا أن نقرر بكل ثقة أن ابن خلدون من حيث الابتكار في تفكيره وسعة أفقه وعمق مباحثه ونضوج آرائه الاقتصادية والمالية والعمرانية أستاذ موضوعه حقا. هذا إلى فضله في علم الاجتماع وفلسفة التاريخ. وهو إلى ابتكاره وسعة آفاق تفكيره له مزية الاعتدال وهو ما ينفع الباحث في الظواهر الاجتماعية المترابطة الأجزاء والمتماسكة الأطراف والتي تكون حالة التوازن فيها حاصل تفاعل أكثر من عامل واحد. وقد

يرى البعض في فلسفة ابن خلدون نوعا من فلسفة التشاؤم، فهناك البداوة يعقبها الحضارة فالهرم في حلقات متتابعة ضرورة، وهناك المدنية تستلزم التسخير والتملق ومفاسد الترف.

فكأن ابن خلدون يرى أن الإنسان يدفع ثمنا للترف خضوعه للقهر وفقدانه لحرية البداوة. فأما حرية مع خشونة البداوة وإما أسر مع نعومة الترف، وكأن ابن خلدون يرى كما يرى باريتو "أن التنظيم الاجتماعي يبدأ مع رخاء ولكنه ينتهي إلى انحلال وانتقاض" paroto 2612 فاستفحال الضارة مؤذن بانقراضها.

على أنه إذا أدّت طريقة ابن خلدون الإيجابية إلى تلك الاستنتاجات القاسية فليس معنى ذلك أن ابن خلدون لا أمل له في اصلاح حال أمته، فهو يرى أن بعد الهرم تجدّدا شباب المصر، وأن بعد انتقاض الحضارة الأولى حضارة مستأنفة، وأن بعد انهزام الدولة قيام دولة جديدة قوية. ويرى أن المجتمع الراسخ في الحضارة يحتفظ بتقدمه المادي رغم انتقاض العمران من حيث استجادة الصنائع والمباني. وكأن ابن خلدون بعد ملاحظته لسبعة قرون من التمدن الاسلامي يهيب بقومه أن بعد العسر يسرا وأنه اذا كان قد لحق الأمة الهرم فما ذلك إلا سنة الطبيعة وأن بعد الهرم تجدّدا في القوى فلا معنى للقنوط ولا اليأس.

وقد ألف ابن خلدون مقدمتة في زمن "كأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض" فالعمران العربي في الأندلس كان يتراجع تحت

ضغط الإسبان، لذلك رأينا ابن خلدون يسهب في بيان أسباب الانحلال والضعف، وتتعاون على ما فيه استئناف نشاطها واسترداد قوتها وأن أوّل ما يجب أن تفهمه أن هرمها ليس هرما دائما فما من هرم يدوم انما هو هرم حتمي حتمه استفحال الحضارة، وأنه لا بد من زواله وتجدّد الدولة وتجدّد الحضارة بعد فترة من الخمول هي فترة استجمام وتنصل من أدران الترف وتسوية للمظالم وتقويم لما اعوج من الأمر.

بقي أن نشير إلى ما يبدو أنه مغزى لكل كتابته، وهو موضوع سؤال إلى أين يسير العمران، فمجمل كتابة ابن خلدون تدل على أن الآلة الاقتصادية الحرّة في ذاتها لا خطر منها على العمران، فالاقتصاد الحرّ يجلب الرخاء والتقدّم، وزيادة السكان خير وبركة والإنتاج يتجه إلى التحسن المضطرد والإنسان يسير في طريقه متنقلا من البداوة إلى الحضارة والمدينة هي خير مكان لإتمام هذا التطور.

فالآلة الاقتصادية مفروض فيها خدمة الإنسان وضمان تقدمه فما الذي يعتريها بحيث نراها على مر السنين موضوع ارتكابه وسبب كبوته.

الواقع أن الخطر على الحضارة من العامل السياسي والعامل الأخلاقي وتأثيرهما في اختلال العامل الاقتصادي، فهل كان الرأي الأخير للمؤلف أن نلقي بالحضارة جانبا ونعود إلى البداوة، لم يقل ابن خلدون ذلك وإنما أشار ضمنا إلى وجوب إحاطة سير الحضارة بالعلاج السياسي والعلاج الأخلاقي؛ فالعلاج السياسي يشمل العدالة والرفق المالي والأمن،

والعلاج الأخلاقي يرمي إلى وضع حاجات الإنسان على أساس سليم أي صقل الطلب أو تهذيب الاختيار والاستهلاك؛ فبعض العمال الفقراء في هذه الأيام يزيد فقرهم أنهم لا يعرفون كيف يرتبون حاجاتهم حسب أهميتها فهم ينفقون على مواد تافهة أكثر مما ينفقون على ضرورياتهم. وكذلك الثري يؤدّي به الترف إلى الاختلال المالي، ويؤدي سعيه في إشباع ترفه إلى عرقلة الإنتاج الوطني الأساسي والإصلاح الأخلاقي يجب أن يصحبا الإصلاح الاقتصادي، وهذا ما يبدو أنه المغزي الأخير لكتابة ابن خلدون، وهو ما تعبر عنه الشريعة الغرّاء أجمل تعبير، وهو ما يتفق مع آخر استنتاجات علم الاقتصاد الحديث.

إنه لشرط أساسي في المدينة الفاضلة في الوقت الذي تلقن فيه الإنسان حاجات جديدة أن تكسبه القدرة على إشباعها، والعمران البشري لا يزال يهدّده عاملان: الأوّل دواعي الترف وما تؤدّي إليه من اختلال مالي، والآخر هو الفوضى السياسية وما يلازمها من إرهاق مالي وهوى في الحكم.. أما حيث يتحقق للعمران العدل السياسي والتقويم الأخلاقي فنكون وقتئذ أمام مجتمع فاضل إذا القيت فيه حبة الخير أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء وهو العليم الخبير.

المراجع

- SOBHY MAHMASSANI – LES idées économiques d’Lbn Khaldoun، thése Lyon، ١٩٣٢.
- Rene Maunier. – Les idées economiques d’un penseur arabe du XIV siècle، Revue d’histoire éconmique et sociale، ١٩١٣.
- ____ Les idées sociologiques d’un philosphe arabe du XIV siècle، L’EGYPTE Contemporaine، ١٩١٧.
- G. Bouthoul. – LA philosphie social d’ lbn Khaldoun، Paris ١٩٣٠.
- N. SCHMIDT. – IbnKhaldoun، Historian Philosopher and sociologist، New York ١٩٣٠.
- S. COLOSIO. – Contribution a l’ étude d’ Ibn Khaldoun، Revue du Mond Musulman، ١٩١٤.
- E. SELIGMAN، - The economic interpretation of history، New York.
- V. BRANTS. – Theories économiques aux XLLL، et XIV siécles، Paris، ١٨٩٥.

- Ashley. – Economic history and Theory، London ١٩٢٣.
- RAMBAUD. – Histoire des doctrines économiques، Paris، ١٩٠٢.
- V. PARETO. – Traite de Sociologie، Lausanne، ١٩١٨.
- Ginsberg. – sociology، london، ١٩٣٨.
- BOCHARD. – Les Lois de la sociologie economique، Paris، ١٩١٣.
- E. HOYT. – Consumption in our society، New York، ١٩٣٨.
- G. B. FISHER. – Chash of progress and security، London،١٩٣٥.
- TAHA HUSSEIN. – La philosophie sociale d' Ibn Khaldoun، Paris ١٩١٨.
- R. FLINT. - Historical Philosophy، Edinburgh، ١٨٩٣.
- FERREIRO. – Un sociologo arabo del secolo XIV، La Riforma sociale، anno III، Vol. VI، fas. ٤، ١٨٨٦.

- DOZY. – Recherches sur l'histoire et la littérature d' Espangne au Moyen Age.

- WALFORD. – The politics and economics of Aristotle.

- كتاب العبر والمقدمة لابن خلدون، طبع المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٠، الطبعة الثالثة.
- التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا، لابن خلدون.
- إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- الأحكام السلطانيه للماوردي.
- سراج الملوك لأبي بكر الطرطوشي.
- إخوان الصفا لأحمد عبد الله.
- الفوز الأصغر لابن مسكويه.
- ابن خدون في المدرسة العادلية للسيد عبد القادر المغربى.
- ابن خلدون للأستاذ مُحَّد عبد الله عنان.
- الفكر الاقتصادي العربي للأستاذ العميد الدكتور مُحَّد صالح بك، مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٣١٥ – ٣٦٠ و٧٥٥ – ٨٠٩
- الفخري في الآداب السلطانية.
- الدول الإسلامية لابن الطقطقي.
- محاسن التجارة لأبي الفضل الدمشقي.

الفهرس

الفصل الثاني– نظرية القيمة ومستوى الأثمان

الفصل الثالث– نظرية النقود

الباب الثاني : النظريات الاقتصادية الاجتماعية

الفصل الاول: العوامل المعنوية في النظام الاقتصادي

الفصل الثاني – اقتصاديات السكان

الفصل الثالث – اقتصاديات الترف

الفصل الرابع – مقومات الحياة الاقتصادية

الباب الثالث : المالية العامة

الباب الرابع : آراء ابن خلدون في السياسة الاقتصادية

الفصل الأول – تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وآثاره